مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جواد الحمد

هيئة التحرير

أحمد البرصان عبد الفتاح الرشدان

السنة الحادية عشرة العدد (٣٩) ربيع ٢٠٠٧

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

الطبعــة الأولى

عمــان – ربيع ٢٠٠٧

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ – عمان (١١١٩٠) الأردن

E-mail: mesj@mesj.com.jo

http:// www.mesj.com

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان علي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصـــر	أ.د. أحمد سعيد نوفل الأردن
أ.د. إسحق الفرحان الأردن	أ.د. أمين مشاقبة الأردن
أ.د.سعد ناجي جواد العـــراق	أ.د. عبد الإله بلقزيز المغـــرب
د. عبد الله النفيسي الكويت	أ.د. علي محافظة الأردن
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصـــر
أ.د. محمد المجذوب لبنان	أ.د.محمد المسفر قطـــر
أ.د. مروان كمال الأردن	أ.د. هيثم الكيلاني سوريا

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقاً وألا تكون مقدمة للنشر في مكان آخر.

٣. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلَّغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة أشهر من تسلّم البحث.

٤. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملاً، أو جزءٍ منه بأي شكل، وبأية لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٥. تعبّر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٦. يُمنح صاحب البحث مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه، بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث مطبوعة على الكمبيوتر بنظام Office / IBM على قرص (DISK or CD) مرفقةً مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر على ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب على ٧٠٠ كلمة، والتقرير على ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وخمس نسخ من مستلة المادة المنشورة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ استثمار الروافع الاستراتيجية المستجدة لتحقيق المشروع العربي
هيئة التحرير

البحوث والدراسات

١٣ الاستثمار الأجنبي وأثره على تقييم الأداء في السوق المالي
حسن العمري

ندوة العدد

٥١ أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني – الفرص والمخاطر
مركز دراسات الشرق الأوسط

التقارير والمقالات

٨٩ تجربة الحكومة الفلسطينية تحت الحصار
رائد نعيرات

١٠٧ هل إسرائيل جاهزة للتسوية السياسية؟
إبراهيم عبد الكريم

١٢٥ السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط
نورهان الشيخ

١٤١ المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا بين النجاح والإخفاق؟
محمد العادل

١٥١ محنة البترول العراقى بعد أربع سنوات من الاحتلال
حسين عبد الله

١٥٥ آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (٢٠٠٧- ٢٠٠٨)
جواد الحمد

5-11 ملخصات بالإنجليزية مروان الأسمر

المقال الافتتاحي

استثمار الروافع الاستراتيجية المستجدة لتحقيق المشروع العربي

هيئة التحرير

مثلت مجموعة المتغيرات الاستراتيجية في المنطقة والعالم خلال السنوات الخمس الماضية إطارا منظما في رسم ملامح مستقبل منطقة الشرق الأوسط، وتحديدا حاسما ل كثير من سياسات النظام الدولي تجاهها، وقد سادت ظاهرة تنامي قوة ونفوذ المقاومة ونجاحها في مواجهة الاحتلال سواء الاسرائيلي في فلسطين أو الأمريكي في العراق وأفغانستان، بل وشكلت خيارا شعبيا تتكتل حوله مكونات المجتمع المدني والحزبي الرئيسة في المنطقة، وقد مثلت تيارات الإسلام السياسي المستنير عصب هذه المقاومة وعصب التحركات الشعبية ، وبالتأكيد إلى جانب حليفاتها من القوى الأخرى القومية واليسارية والوطنية والمستقلة، وأصبحت ظاهرة التحول الاجتماعي المتصاعد لصالح هذا التيار تثير الكثير من القلق في الأوساط الغربية بسبب ما تحمله من عوامل الاستقلال والتحرر. وعلى المستوى نفسه أثارت قلق النخب الحاكمة التي تعتقد أن صعود هذه التيارات يشكل تهديدا لسلطاتها الحاكمة في بعض الأقطار العربية.

وللتركيز على طبيعة هذه التحولات وتداعياتها على مستقبل النظم الحاكمة وعلى علاقات المنطقة بالنظام الدولي وسياساته ومصالحه، فإنه من المثير للدهشة ملاحظة أن الشعوب العربية وخاصة الشعب الفلسطيني، الذي يعاني من ويلات الاحتلال قد قرر بانتخابات حرة أن ينحاز إلى صالح قوى المقاومة التي يقودها هذا التيار، وبالتالي تحمل تبعات المواجهة التي تقودها إسرائيل والولايات المتحدة لمنع هذا التيار من الاستقرار في الحكم، ومنعه من تقديم النموذج العربي الجديد في الحكم والمقاومة في آن واحد، وهو ما

دفعها إلى شن الحرب الدولية على ما يسمى الإرهاب بتعريف واسع متغير حسب مصالحها أولا، ومن ثم فرض الحصار السياسي والاقتصادي ضد هذه القوى والشعب الذي يؤيدها ، وعلى الرغم من شدة الحصار واتساعه إلا أن قدرة هذا التيار على الصمود والتكيف أدهشت العالم الذي اتجه ليبحث عن سبل جديدة لا تزال تتمحور حول أسلوب الاستبعاد والمحاصرة والمواجهة بهدف عدم تحقيق الاستقرار ي الحكم أو القيادة التي يمثلها هذا التيار .

إن التجربة الفسطينية في التعامل مع الحصار الدولي الظالم شكلت نقطة تحول مهمة في التحليل الاستراتيجي لمستقبل المنطقة في ظل حكم هذا التيار الإسلامي السياسي المستنير، فعلى الرغم من العجز الذي ساد ميزانية السلطة الفلسطينية، وعلى الرغم من سيطرة الاحتلال على معظم مفاصل الحياة اليومية للفلسطينيين، وعلى الرغم من ممارساته المتواصلة بالقتل والاعتقال والمصادرة والهدم والمنع من السفر بل والتنقل داخل فلسطين ذاتها، إلا أن حركة حماس تمكنت من فرض نفسها على الخارطة السياسية. صحيح أن ذلك كان عبر التضحيات في تحمل العنف السياسي الداخلي الذي فرضته عليها مليشيات مرتبطة بمشروع الاحتلال، ولكن كان ذلك أيضاً بسبب القدرة والكفاءة في المرونة السياسية التي أبدتها في التعامل مع القوى الأخرى ومع الشأن الداخلي، وقدرتها على إحداث اختراقات مهمة في جدار الحصار عربيا ودوليا وفق سياسة توصف بأنها محسوبة بدقة، وواعية لطبيعة توازن القوى والمتغيرات، ولطبيعة المشروع الذي تحمله، وللمسؤولية التي تقع على عاتقها وهي تتربع على قيادة السلطة الفلسطينية وتحمل بندقية المقاومة .

تطلب التوصل إلى "وثيقة الوفاق الوطني" لقدر من التنازلات السياسية المنضبطة من قبل حركة حماس. إن التوصل إلى اتفاق مكة الذي شكل رافعة جديدة للحياة السياسية الفلسطينية، وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأولى في تاريخ الشعب الفلسطيني، وقفة مهمة في ملاحظة قدرة حركة حماس على بناء توازن سياسي وأمني واجتماعي في الأراضي المحتلة، ونجاحها في إحداث تحول مهم في توجهات المجتمع الدولي لدرجة

الخلاف على كيفية التعامل معها، والذي مثل اجتماع الرباعية الدولية في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٧ مشهداً مهما من مشاهده عندما اندلع الخلاف بين أعضائها على كيفية التعاطي مع اتفاق مكة ومن ثم مع الحكومة الفلسطينية الجديدية وحركة حماس.

ويمكن القول بأن هذا التحول الفلسطيني بقيادة هذا التيار المستنير قد مّثل رافعة استراتيجية جديدة للقضية الفلسطينية، أخرجتها من دائرة الخيار الواحد الذي يجعل الورقة كلها بيد الاحتلال إلى دائرة الخيارات المفتوحة التي تجعل الاحتلال الإسرائيلي يعيد حساباته. وانضم هذا التحول الفلسطيني الداخلي إلى التحول الكبير الذي نجحت في تحقيقه المقاومة اللبنانية بانتصارها على العدوان الاسرائيلي وجيشه المدجج في حرب يونيو/ تموز ٢٠٠٦، وبذلك أعادت المقاومة بقيادة هذا التيار المستنير على مختلف المحاور والجبهات الاعتبار إلى الخيارات المستقلة الداخلية للأمة، ومثلت رافعة استرايتجية لمشروعها النهضوي القائم على الاستقلال والتحرر والتنمية الحضارية الشاملة وذلك رغم اختلاف المسميات وربما بعض المكونات الأيديولوجية بين فصائل المقاومة الإسلامية في كل من لبنان وفلسطين والعراق وأفغانستان .

إذن يمكن القول بأن الرافعة الفلسطينية بالفعل وفرت فرصة جديدة لتغيرات عربية وإسلامية أوسع، خصوصا وإنها تستند إلى رافعة شعبية عربية وفلسطينية بل وإسلامية على المدى الجغرافي للأمة، كما أنها ساهمت في بلورة اتجاهات دولية أولية وروافع استراتيجية أخرى في مواجهة قوى الهيمنة والاستعمار الدولية، ناهيك عن نجاحها في زعزعة استقرار المشروع الصهيوني العدواني في المنطقة، كما تماشت مع تحولات أخرى تشهدها أوروبا وروسيا والصين وأميركا اللاتينية ضد تيار الهيمنة والاستغلال الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه مثلت الرافعة العربية منها حاضنة دافئة لهذه التغيرات في قلب المنطقة في فلسطين وعلى الاطراف.

إن استثمار هذه التحولات لصالح المشروع العربي يتطلب عددا من الشروط والمحددات الموضوعية، ومن أهمها :

تحرير الإرادة السياسية العربية الرسمية منها والحزبية من القيود التي فرضتها قوى الهيمنة عليها طيلة العقود الماضية

السعي إلى تأكيد الشرعية الشعبية والسياسية للنخب الحاكمة، واللجوء إلى قوى الشعب في كل قطر عبر الانتخابات الحرة والنزيهة بين مختلف القوى.

السعي إلى تطبيق برامج التحرر من الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي فرضتها قوى النظام الدولي على دولنا وشعوبنا.

إجراء مصالحة وطنية واسعة بين مختلف القوى السياسية، ووقف سياسات التهميش والإقصاء والاستبعاد، ووقف إجراءات العنف التي تستخدمها بعض الأنظمة لقمع المعارضة الوطنية الحرة وخاصة التيار الإسلامي والوطني والقومي، وبالتالي العمل على بناء وحدة وطنية متكاملة تقوم على تقاسم السلطة وفصل السلطات وتداول السلطة سلميا.

تبني ودعم خيارات المقاومة ضد الاحتلال في فلسطين والعراق وأفغانستان بوصفها روافع استراتيجية لمشروع الأمة النهضوي، وإن مشاريعها في التحرير تمثل جزءا رئيسيا من هذا المشروع، وموجهة ضد الاحتلال وليس ضد الحكومات القائمة.

في ظل تحقق مثل هذه الشروط والمحددات بسعي القوى السياسية وبعض الحكماء في النخب الحاكمة في مختلف الاقطار يمكن لمشروع الأمة النهضوي التحرري أن يستفيد من الروافع الفلسطينية والشعبية العربية والدولية لتحقيق أهدافه بالتحرر والاستقلال وتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية.

البحوث والدراسات

الاستثمار الأجنبي وأثره على تقييم الأداء في السوق المالي

حسن العمري

يمكن النظر إلى الأسواق المالية على أنها نقطة اتصال مباشر بين الأفراد والمؤسسات من خلال حشد المدخرات وتحويلها إلى استثمارات تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة، خاصة إذا كانت المنشآت لا تملك التمويل الكافي من أجل إنجاز مشاريعها، وبالتالي فإن فكرة إنشاء الأسواق المالية كانت وليدة الحاجة إلى وجود مكان متخصص يتم فيه ومن خلاله عملية بيع وشراء الأوراق المالية التي كانت قد أُنشأت نتيجة للتطورات الاقتصادية والمالية[١].

تطورت هذه الأسواق حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، سواء أكان على المستوى الإداري، أو المستوى التعاملي، أو المستوى التكنولوجي، أو المستويات الأخرى، إلا إنّ هذا التطور تباين من دولة إلى أخرى، متأثراً بحجم الاستثمارات المالية المتبادلة في السوق المالي، ومتأثراً كذلك بالكثير من العوامل الأخرى، والمتعلقة بمدى تطور السوق، سواء أكانت اقتصادية، أم سياسية، أم اجتماعية، مثل وجود الوعي الاستثماري لدى الشريحة التي يمكن أن تستثمر في السوق المالي. لذا يعد التنبؤ بأداء هذه الأسواق، ومدى استقرارها من الأمور الصعبة، فكثيراً ما نرى التشاؤم والتفاؤل يحيطان بالأسواق المالية بسبب الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي لا نستطيع التنبؤ بها، أو التنبؤ بمدى تأثيرها على نشاط السوق المالي وعوائده ومخاطره[٢].

وقد شهد الاقتصاد الأردني في الثمانينات، وأوائل التسعينات من القرن الماضي ركوداً كبيراً، الأمر الذي دعا الحكومة إلى تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله وأنواعه، فالاستثمار يُعد من أكثر الأنشطة الاقتصادية أهمية، حيث يشكل ركناً من أركان الحياة الاقتصادية، فهو الدعامة

* أستاذ اقتصاد في جامعة الحسين بن طلال.

[1] الفار، عبد الواحد، ١٩٩٩.

[2] الزبيدي، حمزة محمود، ٢٠٠٠.

الأساسية لتحقيق التطور والتنمية الاقتصادية للدولة، فالعامل الأساسي للتنمية هو الاستثمار، ووجود المدخرات يُعد القاعدة الأساسية للاستثمار، ولأن احتياجات التنمية تفوق وبكثرة حجم المدخرات المالية المتاحة، فهذا يعني الحاجة إلى مدخرات مالية يفوق حجمها حجم المدخرات المحلية، ولذلك يتم اللجوء إلى جذب رؤوس أموال خارجية، وهو ما يُعرف بالتدفقات النقدية الخارجية، إذ يُشترط أن تتدفق دون توقف، فإذا توقفت أو تراجعت فمن الصعب استعادتها. فعلى سبيل المثال فإن قدوم الأموال الأجنبية بطيء ويحتاج إلى جذب، وهروبها سريع، وبالتالي سيؤثر سلباً على اقتصاد الدولة، لذا لابد من العمل على تشجيع الاستثمار، وهذا الأمر يتطلب تشجيع الأموال القادمة على التملك، لأن هذا يضمن إقامتها إقامة طويلة.

وينشأ الاستثمار الأجنبي عند انتقال رؤوس الأموال والموارد الاقتصادية الأخرى بين الدول المختلفة، وذلك بهدف تحقيق الأرباح، وتعظيم المنافع الاستثمارية المتحققة. ويرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية هي: "أي تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة الموارد الأجنبية"[(١)].

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع بحد ذاته، حيث تُبين هذه الدراسة فيما إذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر إيجابياً أو سلبياً في سوق الأسهم المحلية، فقد أشارت التقارير الصادرة عن بورصة عمان أن مبيعات المستثمرين العرب والأجانب من الأسهم الأردنية خلال الشهور الثمانية الأولى لعام ٢٠٠٠م قد تجاوزت مشترياتهم منها بحوالي ستة ملايين دينار، إذ بلغت المبيعات (٤٤,٥) مليون دينار مقابل مشتريات وصلت إلى (٣٨,٦) مليون دينار؛ أي أنه كان هناك نزوح إلى الاستثمارات الأجنبية عن طريق سوق عمان المالي[(٢)].

وتساهم هذه الدراسة أيضاً في تحليل الواقع الاقتصادي والسياسي للأردن، الذي يُعد من الأمور المهمة التي تُؤخذ في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار، سواء أكان الاستثمار مباشراً أو

1 الربيعي، نزار، ٢٠٠١.

2 النشرة السنوية لسوق عمان المالي، ٢٠٠١م.

غير مباشر، فالاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي يُعد من أكثر العناصر إلحاحاً، وأهمية في جذب وتحفيز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في أي من الدول النامية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع السوق المالي الأردني، وقياس مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على مؤشرات أداء هذا السوق، حيث تُعد هذه الاستثمارات من أهم العوامل التي تساهم في عملية النمو الاقتصادي وتصحيح الخلل في الميزان التجاري، وتُسلط الضوء أيضاً على الظروف الاقتصادية، والموضوعية، والحوافز الاستثمارية، والتصديرية المتوافرة في الأردن، والتي أقرها قانون تشجيع الاستثمار، وقانون تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال والتجار، كي يتجهوا نحو الأردن للاستثمار فيه، والتوصل من خلال ذلك إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف على العوامل الاقتصادية والنفسية والسياسية التي تؤثر على الاستثمار في الأسواق المالية.
٢. معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية على بعض مؤشرات النمو في سوق رأس المال.

مشكلة الدراسة

معظم الاستثمارات الأجنبية في الأردن توجد على شكل تدفقات نقدية، أو ما يسمى بالاستثمارات المالية، والتي تؤدي في النهاية إلى استثمارات حقيقية، أي تحويل الأموال إلى مشاريع استثمارية في شتى الميادين، وكذلك فإن الاستثمارات المالية الأجنبية تتحرك بسرعة عبر الحدود، وقد لا تنفع كثيراً، بل قد تكون خادعة وضارة، إذا لم يكن هناك تدفق مستمر منها يعوض ما قد ينزح منها.

وبما أن الدراسة تدور حول بيان أثر الاستثمارات الأجنبية على بعض مؤشرات الأداء في سوق رأس المال، فمن المهم بمكان معرفة مدى استجابة السوق المالي للتغيرات في هذه الاستثمارات، وبالتالي التوصل إلى معرفة أهم العوامل التي تؤثر على نمو السوق المالي، وهذا ما تجهتد الدول النامية لاجتذابه، وذلك لأن الاستثمارات الأجنبية مفيدة جداً في المدى القصير والمتوسط، حيث تعدّ تدفقات مالية للسوق، بغض النظر عن صافي نتائجها على المدى الطويل.

منهجية الدراسة

تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، من أجل تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومؤشرات الأداء في سوق عمان المالي.

مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تم تحديد مجتمع الدراسة بوضوح، من خلال الحصول على قائمة تحتوي على أسماء الشركات المساهمة، والحصول على بياناتها المالية، التي تُظهر بوضوح متغيرات الدراسة.

أساليب التحليل الإحصائي

تم إجراء عملية التحليل الإحصائي عن طريق استخدام الرزم الإحصائية الجاهزة (SPSS)، وعن طريق تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار صحة الفرضيات.

متغيرات الدراسة

تصنف متغيرات الدراسة إلى متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، وهي:

أولاً: المتغيرات التابعة (مؤشرات الأداء)، وهي:

- حجم التداول لأسهم الشركات المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي (Y1).
- الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم للشركات المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي (Y2).
- القيمة السوقية لأسهم الشركات المساهمة والمدرجة في سوق عمان المالي (Y3).

ثانياً: المتغير المستقل (حجم الاستثمار الأجنبي المباشر)

تم الحصول على بياناته من نشرات سوق عمان المالي، وهو يبين نسبة مساهمة غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات المساهمة العامة، والمدرجة في سوق عمان المالي.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات تتمثل بما يلي:

الفرضية الأولى: أثر الاستثمار الأجنبي على حجم التداول.

- H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التداول.
- H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم التداول.

الفرضية الثانية: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العائد على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

- H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.
- H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

الفرضية الثالثة: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة السوقية للشركات

- H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة السوقية للشركات.
- H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة السوقية للشركات.

وسائل جمع المعلومات

تمت عملية جمع المعلومات الخاصة بالدراسة من المصادر الآتية:

المصادر الأولية: وتمثلت في الأرقام البيانية لحجم الاستثمار الأجنبي والتي تم الحصول عليها من النشرات الإحصائية الشهرية، والتقارير السنوية الصادرة عن سوق عمان المالي، والمتعلقة بفترة الدراسة.

المصادر الثانوية: وتتمثل في الكتب، والدراسات ذات العلاقة المباشرة، وغير المباشرة بموضوع الدراسة، وكذلك بعض المواقع الإلكترونية في الشبكة العالمية (الإنترنت).

فترة الدراسة

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام (١٩٩٥ – ٢٠٠٤م)

الإطار النظري

تعريف الاستثمار بشكل عام

الاستثمار هو أي نشاط اقتصادي يكون العائد منه للمالك بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويأخذ الاستثمار عدة أشكال مثل "الشركة" وتعني: " أي هيئة تم تأسيسها، أو تنظيمها بموجب القوانين المطبقة، سواء أكان هدفها الربح، أو غير ذلك، وسواء أكانت مملوكة، أو مسيطر عليها من قبل القطاع العام أو الخاص، وتشمل الشركة، أو الشراكة، أو الائتمان، أو المشاريع المشتركة، أو المؤسسة الفردية، أو الفرع، أو الرابطة، أو أي هيئة أخرى"[1].

ويمكن أن يأخذ الاستثمار أيضاً الأشكال التالية، أو يتكون منها:

- الحصص، والأسهم، والأشكال الأخرى من المشاركة في رأس المال، وكذلك السندات، وإسناد القرض، والأشكال الأخرى من حقوق ديون شركة ما.
- الحقوق التعاقدية مثل عقود تسليم المفتاح، وعقود المقاولة، والإدارة، وعقود الإنتاج، ومقاسمة العائدات، والامتيازات، والعقود الأخرى المشابهة.
- الأموال المادية، وتشمل العقارات، والأموال غير المادية، بما في ذلك الحقوق مثل عقود الإيجار، والرهانات، وحقوق الحجز، والتعهدات.
- الملكية الفكرية، وتشمل حقوق التأليف، والحقوق المتعلقة بها، وحقوق الملكية الصناعية، وبراءات الاختراع، وحقوق أنواع النباتات، ونماذج الاستعمال، والتصاميم الصناعية، والمجسمات، وحقوق تصاميم شبكات أشباه الموصلات، ودلالات المنشأ، والأسرار

[1] الشمري، ناظم "محمد نوري" وآخرون، ١٩٩٩، ص ٥٨.

التجارية، بما فيها المعرفة الفنية، والمعلومات السِّرية للأعمال، هذا فضلا عن العلامات والأسماء التجارية[١].

تعريف الاستثمار الأجنبي

الاستثمارات الأجنبية هي المشروعات المملوكة لأجانب، سواء أكانت الملكية كاملة، أو كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة من رأس المال الوطني، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، ويتساوى في ذلك أن تكون الأموال مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات[٢].

فالاستثمارات الأجنبية إما أن تكون على شكل مشاريع مملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب، أو استثمارات مشتركة مع رأس المال الوطني[٣].

والاستثمارات الأجنبية قد تأخذ شكل الاستثمار في المشروعات الإنتاجية المختلفة، أو شراء أوراق مالية من البلد المراد الاستثمار به[٤].

أشكال الاستثمارات الأجنبية

يمكننا التمييز بين الأشكال التالية من الاستثمارات الأجنبية[٥]:

١- تقسم الاستثمارات وفقاً لنوعية أو صفة القائم بعمل الاستثمار إلى:

أ) الاستثمار الأجنبي الخاص: وهو الاستثمار الذي يقوم به فرد، أو شركة، أو هيئة خاصة ذات جنسية أجنبية.

ب) الاستثمار الأجنبي العام: وهو الاستثمار الذي تقوم به دولة، أو جماعة، أو جهة ذات كيان عمومي، أو قومي، أو دولي.

٢- وتقسم الاستثمارات وفقاً للناحية الزمنية للاستثمارات الأجنبيةإلى: (Weston and Brigham, 1993)

---

[1] الشمري، ناظم "محمد نوري" وآخرون، ١٩٩٩، ص ٦٤.

[2] أبو قحف، عبد السلام، ص١٢٣، ١٩٩٨م.

[3] أبو قحف، عبد السلام، ١٩٩١، ص١٢٣.

[4] أبو قحف، عبد السلام، ٢٠٠١، ص ص ١٢٠-١٢٥.

[5] عبد الغفار، هناء، ٢٠٠١م.

أ) الاستثمارات قصيرة المدى: وهي الاستثمارات التي تضمن تحركاً في رأس المال لمدة لا تقل عن سنة، وهي تُعرف أيضاً بالتحركات المالية قصيرة المدى، التي غالباً ما تؤدي إلى دعم العجز في ميزان المدفوعات، والذي ينتج عن عجز الحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل المدى في البلدان المتلقية لتلك الأموال مثل شراء أوراق مالية، وفتح الاعتمادات المستندية، والكمبيالات والحوالات التجارية، والفروقات العالمية على أسعار الفائدة، والصرف كل ذلك يؤثر تأثيراً كبيراً على حركة تلك الأموال، وتحفيزها على الانتقال بين البلدان المختلفة.

ب) الاستثمارات طويلة المدى: وهي تحركات رؤوس الأموال بين البلدان المختلفة لمدة تزيد عن سنة واحدة، وتتمثل في الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة.

٣- وتقسم الاستثمارات وفقاً إلى معيار التحكم والسيطرة على الاستثمار إلى:

أ) الاستثمار المباشر: Direct investment وهو الاستثمار الذي يستلزم السيطرة أو الإشراف على مشروع ما، حيث يأخذ شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر الأجنبي وحده، أو بالمشاركة المتساوية، أو غير المتساوية مع رأس المال الوطني، كما يمكن أن يأخذ شكل إعادة شراء كلي، أو جزئي لمشروع قائم، ويعد أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي مثاراً للجدل والاهتمام، حيث تشكل أنصبة رعايا البلد المستثمر (الأجنبي) النسبة الأكبر من مجمل الملكية في تلك المشروعات.

ب) الاستثمار غير المباشر: Indirect investment وهو شراء الأسهم والسندات الخاصة، أو سندات الدولة من الأسواق المالية دون قصد لممارسة إشراف ما، كما يُعرف الاستثمار غير المباشر على أنه: "إقراض، أو شراء أوراق مالية لأي شركة أجنبية لا تخضع لسيطرة وإشراف الدولة المصدرة لهذه الاستثمارات".

المناخ الاستثماري في الأردن[١]

يُعرَّف المناخ الاستثماري على أنه: "مجموعة القوانين، والسياسات، والمؤسسات الاقتصادية، والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر، وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر"،

[1] جميل، هيل عجمي، ص ١٧، ٢٠٠٢م.

وتُعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بقولها أنه مجمل الأوضاع القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكّون البيئة التي يتم فيها الاستثمار.

ومن المعلوم أن الظروف والعوامل السياسية، والاجتماعية، والقانونية، والمؤسسية السائدة في البلد المعني، تتسم بالتغير المستمر والتداخل الكبير، وتشكل هذه العوامل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها، أو التقليل من شأنها في التأثير على مجمل الوضع الاقتصادي للبلدان المضيفة.

وضع الأردن على رأس اهتماماته خلق مناخ جاذب للاستثمار المحلي والأجنبي على السواء، حيث دأب في سبيل ذلك على الاستثمار في العديد من المشاريع التنموية التي تشكل مداخل جديدة للاستثمار، كما أنه تم وضع بعض القوانين والتعليمات لتشجيع الاستثمار، حيث عمل على تقديم الكثير من الحوافز، والإعفاءات للمستثمر المحلي والأجنبي، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في بلورة ذلك التوجه في واقع ملموس في المستقبل.

العوامل المؤثرة على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الأردن

هناك عوامل عدة تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الأردن، ومن هذه العوامل ما يلي[1]:

- **العوامل الاقتصادية**: وتتمثل بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد المعني وآفاق تطورها في المستقبل، فمثلا مدى تطور وتوفر البنى التحتية الأساسية كالطرق، ووسائل الاتصال المتطورة، والخدمات الصحية، والتعليمية، وشبكات المياه والكهرباء، وغير ذلك من المرافق الحيوية، كل ذلك لا بد وأن يلعب دوراً مهماً ومؤثراً، ليس وحسب في تحديد حجم الاستثمارات على صعيد الاقتصاديات المضيفة، بل وفي توزيعها بين القطاعات المختلفة داخل تلك الاقتصاديات أيضاً.

إن وجود سياسات اقتصادية ومعايير مؤسسية مستقرة واضحة وبشكل جوهري في الأردن، من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار فيه.

[1] جميل، هيل عجمي، ٢٠٠٢، ص ٢٠.

-**العوامل السياسية**: وتعد من أكثر العوامل أهمية، وحضورا في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، والعامة، نظراً لما تتمتع به من دور هام في قائمة العوامل المشكلة للبيئة الاستثمارية في أي قطر من الأقطار، فالمستثمر لا بد وأن يأخذ بالحسبان عند قيامه بالاستثمار في أي من المناطق، جملة المخاطر غير الاقتصادية المتمثلة بالتأميم، ومصادرة الملكيات الخاصة، والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من خلال تملك القطاع العام لمعظم المشروعات، والفعاليات، حيث تؤثر هذه المخاطر غير الاقتصادية تأثيراً سلبياً على نمو القطاع (قطاع الاستثمارات الأجنبية)، كما أن المستثمر لا بد وأن يأخذ بعين الاهتمام مدى استقرار النظام السياسي، والاجتماعي، وقوة المعارضة الوطنية، وطبيعة التغيرات السياسية المحتمل حدوثها في المستقبل، والظروف الإقليمية والعالمية التي تؤثر على مجرى الأحداث في المنطقة، أو القطر المعني.

ولن يتمكن أي قطر من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضراً ومستقبلاً، وتلاشى مخاطرة غير اقتصادية، فمهما قدّم القطر من حوافز وتسهيلات لتشجيع الاستثمارات الخارجية، ومهما ارتفع معدل العائد على الاستثمارات، فإن تلك المساعي ستواجه فشلاً محتوماً، لأن جذب الاستثمارات الأجنبية يعتمد بشكل رئيسي على ثقة المستثمرين في استقرار الحكومة واستقرار سياساتها. ويُعد الاستقرار السياسي في الأردن حافزاً أساسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية.

فضلا عن العوامل الاقتصادية والسياسية التي لها تأثيراً مباشراً على جذب الاستثمارات الأجنبية، فهناك بعض الحوافز الاستثمارية الموجودة في الأردن، والتي أقرها قانون تشجيع الاستثمار ومنها[1]:

أ) حوافز الاستثمار والتصدير الموجودة في الأردن، والمتمثلة بتحويل الأرباح، وسحب رأس المال، والإعفاء الضريبي – ضرائب الدخل، والعقارات لمدة خمس سنوات، أو أكثر من اثنتي عشرة سنة، إذا كانت المشاريع قائمة في المنطقة الحرة –، والاستفادة من تسهيلات المنطقة الحرة.

[1] الحلاق، سعيد / مريان، نادر، ٢٠٠٠، ص ص ١٢ – ٢٢.

ب) بيان أهمية المدينتين الصناعيتين للمستثمر الأجنبي، الأولى في سحاب وهي قرب عمان، والأخرى في إربد، وعلى تجهيزاتهما المتكاملة من جمارك، وبنوك، ومستودعات، ومراكز عرض، وبنية تحتية.

ج)توفر المشاريع التنموية التي يمكن لرأس المال الأجنبي الاهتمام بها، حيث تم تقسيمها إلى أربعة مشاريع، هي: الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، والطاقة، والسدود، ومصادر المياه.

د) بيان دور القطاع الخاص والمبادرة الفردية مع تدخل قليل جداً من الحكومة.

- عوامل أخرى

١. الموقع الإستراتيجي للأردن

ويتمثل الموقع الاستراتيجي للأردن الذي يعد فريداً من نوعه بما يلي:

- موقع الأردن عند التقاء أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- يمثل موقع الأردن محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط.
- موقع الأردن على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة، والموانئ الأخرى من خلال الدول الأخرى المجاورة.

٢. البيئة السياسية المستقرة

إن استقرار البيئة السياسية في الأردن يظهر من خلال :

- النظام السياسي الذي يتمتع بالاستقرار، خصوصاً في ظل وجود برلمان منتخب يمثل الشعب، وحكومة تدير السلطة التنفيذية وفق توجهات رأس الدولة، التي يساندها برلمان منتخب بطريقة ديمقراطية.
- حرية المعتقد والكلام، والصحافة، والتنظيم الحزبي، والملكية الخاصة مضمونة تماماً.
- الالتزام الثابت من الأردن تجاه نظام المشروع الخاص.

٣. اقتصاد موجه نحو السوق الحر

تجسد ظهور الاقتصاد الموجه في الأردن نحو السوق الحرّ من خلال:

- اختيار تقرير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لعام ١٩٩٨ الأردن كرائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل.
- اعتماد السياسات الاقتصادية على الأسلوب الموجه للخارج بقيادة القطاع الخاص.
- الخصخصة المستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.
- التقدم الكبير في الإصلاح الهيكلي والقانوني.

٤. رزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار

تتمثل رزمة الحوافز والإعفاءات التي تشجع الاستثمار بما يلي:

- كافة المشاريع معفاة من ضريبة الدخل والخدمات العامة بنسب تصل إلى) ٢٥٪)، (٥٠٪) و (٧٥٪) لمدة عشر سنوات وفقاً لموقع المشروع.
- كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة بنسبة (١٠٠٪) من الضرائب والرسوم الجمركية.
- يمكن إعفاء قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب.
- إعفاء إضافي من الجمارك وضريبة الدخل مضمون لتوسيع وتحديث وتطوير المشاريع القائمة.
- من أجل أغراض التجديد فإنه يمكن للفنادق والمستشفيات أن تشتري الأثاث واللوازم بدون رسوم جمركية مرة كل سبع سنوات.

٥. الوصول إلى الأسواق العالمية

إن مجموعة القوانين والتشريعات التي صدرت بقانون تشجيع الاستثمار ساهمت في:

- الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفى من الضرائب، والوصول إلى أسواق أكثر من عشرة دول عربية من خلال الاتحاد العربي للتجارة الحرة (.(AFTA
- اتفاقيات ثنائية وبروتوكولات تفضيلية تجارية من أكثر من عشرين دولة عربية.

- وصول معفى من الضرائب والحصص إلى سوق الولايات المتحدة من خلال المناطق الصناعية المؤهل. (QIZ)
- وصول الأردن إلى عضوية هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

٦. المناطق الحرة والمدن الصناعية

إن إدارة المناطق الحرة والمدن الصناعية في الأردن تُدار على النحو التالي:

- تدير مؤسسة المناطق الحرة منطقتين صناعيتين تعملان بطاقة كاملة في كل من العقبة والزرقاء، وهناك منطقتان أخريان تحت الإنشاء في كل من مدينة سحاب الصناعية، ومطار الملكة علياء الدولي في عمان.
- هناك خمس مناطق حرة خاصة في الأردن تستخدم أكثر من (٢٥٠٠) موظف في صناعات مثل المواد الكيماوية والأسمدة وتغليف اللحوم.
- تدير مؤسسة المدن الصناعية ثلاث مدن صناعة عاملة بالكامل في كل من عمان وإربد والكرك، كما تم مؤخراً افتتاح مدن صناعية أخرى خاصة.

٧. الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة

إن إنشاء مديرية الموارد البشرية في الأردن عمل على:

- وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة.
- وفرة نسبة عالية من الشباب المتعلمين تعليماً عالياً بين السكان.
- (٧٥٪) من السكان متعلمين.
- يتلقى) ١٧٪) من الأردنيين التعليم العالي.
- نسب أجور ذات تنافسية عالية.

٨. بنية تحتية ونظام اتصالات على مستوى عالٍ

إن تأهيل البنى التحتية وتأهيلها ساهم في:

- إنشاء شركة اتصالات حكومية تعمل على أساس تجاري، وقد تم خصخصة ما نسبة (٤٩٪) من ملكية الشركة.
- اختيار مورّدي خدمات الإنترنت ذات الملكية خاصة.

- رحلات طيران الملكية الأردنية المباشرة إلى سبع وأربعين مدينة رئيسية في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية، والتي تخدمها ستا وعشرين شركة طيران دولية.
- إنشاء شبكة طرق مواصلات سريعة وحديثة.
- إنشاء خطوط شاحنات رئيسية لضمان حركة المواد الخام من وإلى ميناء العقبة، وكذلك من وإلى موانئ الدول المجاورة.
- عمل ميناء العقبة الأردني كبوابة إستراتيجية للأردن، ومنطقة البحر الأحمر النامية والشرق الأوسط ككل.

٩. مناخ استثماري جذاب

اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات المالية التالية أدت إلى تهيئة مناخ استثماري جاذب منها:

- الإعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات.
- الإعفاء من كامل الرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.
- إجراءات ترخيص وتسجيل سهلة وميسرة.
- الإعفاء العائد من الصادرات من ضريبة الدخل.
- الصناعات التصديرية لا تخضع للرسوم الجمركية على المواد الخام الجديدة المستوردة.
- حرية إعادة رأس المال والأرباح والرواتب إلى وطن المستثمر الأصلي.

١٠. حياة ذات نوعية راقية

اتخذت الحكومة الأردنية مجموعة من الإجراءات والخدمات أدت إلى خلق نوعية راقية من الحياة، منها:

- توفر ورخص وسائل الحياة الحديثة.
- التعليم العام والخاص عالي الجودة ويقدم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

- مستوى الخدمات الصحية في الأردن يضاهي المستويات العالمية وبأسعار معقولة.
- شبكة متطورة من جمعيات الأعمال المحلية والدولية النشيطة والمراكز الثقافية.
- المهرجانات التقليدية والمناسبات الثقافية وثروة من المواقع الأثرية.

الأسواق المالية

تؤدي أسواق الأوراق المالية دوراً بارزاً ومهماً في تحويل الموارد المالية من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، فهي تمثل فرصاً استثمارية ممتازة، وعاملاً هاماً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية.

وتهدف البورصات إلى تأمين السيولة وتجميع المدخرات للإسهام الإنتاجي، أو في إضافة وحدات إنتاجية جديدة، وعن طريق الأسواق المالية تتمكن الدولة من سد احتياجاتها المالية اللازمة للقيام بأعبائها المتزايدة، وإلى تمويل أهداف التنمية، وذلك بإصدار سندات طويلة الأجل. وتُعدّ البورصات التي يتم فيها تداول الأوراق المالية السوق المثالي الذي تتحقق فيه المنافسة الحرة، وتحدد فيه الأسعار وفقاً إلى قانون الطلب والعرض.

وتُعدّ الأسهم والسندات من أهم الأدوات المالية للشركات لممارسة نشاطها داخل البورصة، وتعدّ الأسهم والسندات من أهم الأدوات المالية التي تمكن الشركات المدرجة في البورصة من ممارسة نشاطها داخل البورصة[1].

هذا فضلاً على أن الأسهم والسندات من أهم مصادر التمويل بالنسبة للشركات سواء أكانت مدرجة، أم غير مدرجة في البورصة.

[1] هندي، منير إبراهيم، ١٩٩٣، ص ص ٢٥–٤٧.

مكونات أسواق المال

من خلال الرسم التالي يتضح لنا مكونات أسواق المال[١]:

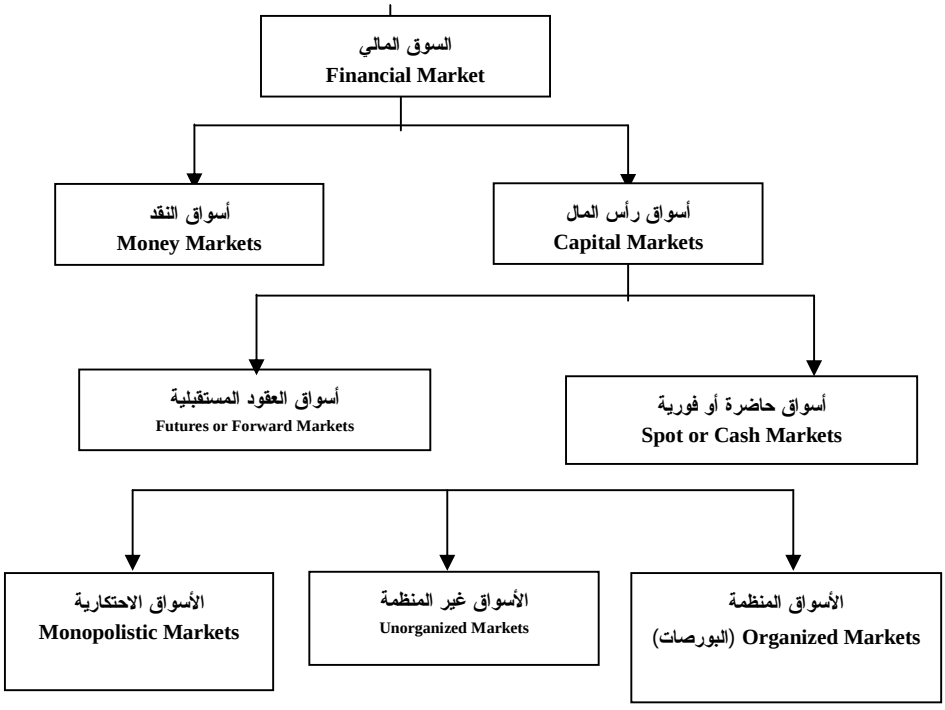

إن أسواق المال تنقسم إلى أسواق رأس المال، وأسواق النقد. وبالنسبة إلى أسواق رأس المال (Capital Markets) فتنقسم بدورها إلى أسواق حاضرة، أو فورية (Spot or Cash Markets) وهي تلك الأسواق التي تتعامل بأوراق مالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات)، يتم تسليمها، أو تسلمها فور إتمام تحديد السعر، والاتفاق عليه، وتشتمل تلك الأسواق على أسواق رأس المال المنظمة (Organized Markets) أي البورصات، وتشتمل على أسواق رأس المال غير المنظمة (Unorganized Capital Markets) التي تتداول فيها الأوراق المالية من خلال بيوت السمسرة، والمصارف التجارية، وما شابه ذلك، هذا إلى جانب أسواق أخرى احتكارية تتمثل في الأوراق الحكومية طويلة الأجل.

[1] هندي، منير إبراهيم، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، ١٩٩٣، ص٧.

والقسم الآخر من أسواق رأس المال هو أسواق العقود المستقبلية، وهي الأسواق التي تتعامل أيضاً بالأسهم والسندات وغيرها، ولكن من خلال عقد اتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق، والمقصود بها هنا أسواق الخيارات، وأسواق التعامل الآجل، وأسواق المستقبليات.

وأما القسم الأخير، من أسواق رأس المال فهو أسواق النقد (Money Markets)، ويقصد بها الأسواق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل، من خلال السماسرة والمصارف التجارية، ومن خلال البنك المركزي، وذلك بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة.

إن العمل داخل البورصات يتم بداية من خلال قيام مصدِّري الأوراق المالية بعرض أوراقهم على المدخرين والمستثمرين للاكتتاب بها، وتحقيق هذا اللقاء بين مصدِّري الأوراق المالية والمدخرين، وهو ما يمثل الدورة المالية الأولى، ويتم ذلك من خلال ما يسمى بالسوق الأولى (Primary Market)، ويلي ذلك خطوة أخرى تتمثل في قيام بعض حاملي تلك الأوراق المالية ببيع هذه الأوراق سواء بسبب حاجاتهم إلى سيولة نقدية، أو لإعادة استثمار أموالهم في استثمارات بديلة، الأمر الذي يخلق دورة مالية ثانية للأوراق المالية تعرف باسم السوق الثانوي، أو سوق التداول (Secondary Market).

وظائف سوق الأوراق المالية

يؤدي سوق (بورصة) الأوراق المالية وظائف على قدر كبير من الأهمية في أسواق رأس المال، وفي الاقتصاد القومي عموماً، ومن أهم هذه الوظائف ما يلي[1]:

تؤمن البورصة سوقاً مستمراً (Continuous Market) لتداول الأوراق المالية، الأمر الذي يوفر للمستثمرين درجة عالية من السيولة (Liquidity)، وتعني السيولة هنا إتاحة الفرصة للمستثمر بأن يبيع ما لديه من الأوراق المالية فوراً وبأسعار مناسبة، وتشجع السيولة المستثمرين باختلاف أنواعهم على الإقدام على توظيف مدخراتهم في شراء أوراق مالية، سواء من السوق الأولي، أو الثانوي.

[1] الميداني، محمد أمين، ص٤، ٢٠٠٢م.

يشجع وجود البورصة بنوك الاستثمار على الإقدام على ضمان إصدارات أوراق مالية في السوق الأولي، وإن وجود بورصة أوراق مالية نشيطةٌ، وذات كفاءة عالية، يجعل الإصدارات الجديدة في السوق الأولي أكثر قابلية للتسويق (Marketability) مما يخفض من خطر ضمان هذه الإصدارات.

تمثل البورصة سلطة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة السياسات الاستثمارية، والتشغيلية، والتسويقية للشركات المدرجة أوراقها المالية فيها، وعليه فإن الشركات التي تتبع إداراتها سياسات ذات كفاءة تحقق نتائج أعمال جيدة، وتتحسن أسعار أسهمها في السوق، في حين نجد نتائج الشركات التي تعاني من سوء الإدارة غير مرضية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها في السوق.

تُلْزِم قوانين أسواق رأس المال الشركات المساهمة بالإفصاح (Disclosure) عن المعلومات المتعلقة بأدائها، وعن الأوراق المالية التي ترغب بإصدارها، مما يوفر للمستثمرين المعلومات الآنية، والدقيقة إلى اتخاذ قرارات الاستثمار.

تراقب إدارات أسواق رأس المال عمليات التداول على شاشات الكمبيوتر، لضمان التداول العادل في السوق، والحيلولة دون حدوث أيَّ تلاعب في الأسعار، والهدف الأساسي هو حماية المستثمرين خاصة الصغار منهم.

تساهم البورصات في تشجيع عمليات الادخار والاستثمار في المجتمع، وذلك بتجميع المدخرات الصغيرة، وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في الاستثمارات الأكثر إنتاجية، إذ إن ميزات السيولة والرقابة على الأداء والإفصاح والأمانة في التداول، التي يجب أن توفرها البورصات حتماً تشجع المستثمرين على الإقدام على توظيف ادخاراتهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة.

يؤدي تزايد عمليات الادخار والاستثمار في المجتمع، إلى تسارع معدلات النمو، والتنمية الاقتصادية.

المعلومات الأساسية اللازمة للمستثمر ومصادر الحصول عليها

لكي يتمكن المستثمر من اتخاذ القرار السليم في شأن بيع أو شراء ورقة مالية ما، ينبغي أن يتوفر لديه من المعلومات التي يحتمل أن تؤثر على القيمة السوقية لها، وهو ما يتطلب بدوره الوقوف على العوامل المحددة لتلك القيمة، فمعرفة تلك العوامل من شأنها أن تكشف عن طبيعة المعلومات التي من شأنها أن تكشف عن المصدر الملائم للحصول عليها، وفي حدود هذا الإطار سنقوم بتوضيح المتغيرات المحددة للسعر الذي تباع به الورقة المالية، ويتبع ذلك معرفة المعلومات المؤثرة على تلك المتغيرات، نظراً لأهمية المعلومات التي ترتبط بقرارات الاستثمار في الأسهم العادية، أكثر من ارتباطها بقرار الاستثمار في السندات، فإن العرض هنا سيكون على الأسهم العادية.

محددات القيمة السوقية للسهم [1]

تتحدد المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرارات الاستثمار في الأسهم العادية، على ضوء العوامل المحددة لقيمتها السوقية، وفي هذا الصدد يتفق الأكاديميون والممارسون على أن السعر الذي تباع فيه الأسهم يتحدد على ضوء القيمة السوقية للمنشأة، والتي تتحدد بدورها على ضوء متغيرين أساسين هما: التدفقات النقدية المتوقع أن تتولد عن عمليتها -صافي الربح بعد خصم الضريبة مضافاً عليه قيمة قسط الاستهلاك-، والمعدل الذي تخصم به هذه التدفقات للوصول إلى قيمتها الحالية التي تعادل القيمة السوقية للمنشأة.

وبالنسبة للمتغير الأول، أي التدفقات المتوقعة فإنها تتأثر تأثراً مباشراً بمبيعات المنشأة، وقدرتها على الرقابة على عناصر التكاليف، هذا وإن كانت الرقابة على التكاليف تتوقف _إلى حد كبير_ على العوامل من داخل المنشاة ذاتها، فحجم المبيعات يتأثر بالعوامل الداخلية إضافة للعوامل الخارجية، وتأتي بمقدمة العوامل الخارجية الظروف الصناعية، والتي من بينها حدة المنافسة بين المنشآت المكونة لها، ومدى استقرار أو تغير الطلب على منتجاتها، كذلك هناك الظروف الاقتصادية الداخلية العامة كالكساد، أو الرواج، أو التضخم، وهي بالتأكيد ظروف تتأثر بها كافة المنشآت، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وأخيراً لا يمكن تجاهل الظروف

[1] طراد، إسماعيل، وعباد، جمعة، ٢٠٠٢، ص ١٠٠.

الدولية، والتي قد تكون لها تأثير على اقتصاد الدولة، وهو تأثير يمتد في النهاية إلى التدفقات النقدية للمنشآت العاملة.

أما المتغير الثاني المحدد للقيمة السوقية للمنشأة، هو معدل خصم التدفقات النقدية الذي يطلبه المستثمر، عندما يوجه أمواله إلى الاستثمار في الأوراق المالية، التي تصدرها المنشأة المعنية، ويتحدد هذا المعدل على ضوء ثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل العائد الذي يكفي للتعويض عن مخاطر الاستثمار[١].

ويقصد بمعدل الفائدة الحقيقي بالعائد الذي يعوض المستثمر عن مجرد حرمانه من استغلال أمواله لتحقيق هدفه، نتيجة لتوجيه تلك الأموال إلى مجال الاستثمار، ويعدّ هذا العائد في حقيقته تعويضاً للمستثمر عن عنصر الزمن، طالما أنه يرتبط بتأجيل تحقيق إشباعه من أموال يملكها.

أما بالنسبة للعامل الثاني المؤثر على معدل العائد المطلوب على الاستثمار، فهو معدل التضخم، وغني عن البيان أن مخاطر التضخم قد تتولد عن ظروف اقتصادية للدولة، أو قد تنجم عن تأثير الظروف الاقتصادية السائدة في دول أخرى، تربطها بالدول المعنية علاقات تجارية[٢].

أما بالنسبة للمتغير، أو العامل الثالث المحدد للعائد الذي يطلبه المستثمرون، أي معدل العائد الذي يكفي للتعويض عن مخاطر توجيه أموال المستثمر لشراء أسهم المنشأة، فيتوقف على حجم مخاطر الأعمال، وعلى حجم المخاطر المالية أيضاً.

مقومات سوق الأوراق المالية الجيد[٣].

تتمثل مقومات سوق الأوراق المالية بما يلي:

١. دقة وسرعة وصول المعلومات

يتوقع المتعاملون في السوق أن يزودوا في الوقت المناسب بالمعلومات الدقيقة عن كافة الصفقات، التي أبرمت من حيث الحجم والسعر، كما يتوقعون أن يزودوا كذلك

[1] عجام، هيثم صاحب عجام، ٢٠٠١، ص ص٦٧-٩٢.

[2] طراد إسماعيل، وعباد جمعة، ٢٠٠٢، ص ١٤.

[3] عجام، هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، ٢٠٠١، ص٥٢.

بالظروف الحالية للسوق، وبخاصة السعر الذي تباع وتشترى به كل ورقة، والذي يعكس في حقيقة الأمر مستوى الطلب والعرض لكل منها.

٢. كفاءة التشغيل وكفاءة التسعير

ويقصد بكفاءة التشغيل أن تكون تكاليف إبرام الصفقة عند حدها الأدنى، أما كفاءة التسعيرة فيقصد بها سرعة استجابة الأسعار في السوق للمعلومات الجديدة التي تصل إليه، وهو ما يعني أن الأسعار تعكس كافة المعلومات المتاحة.

٣. السيولة

يقصد بالسيولة أن يستطيع البائع والمشتري إبرام الصفقة بسرعة، وبسعر قريب من السعر الذي أبرمت به آخر صفقة على الورقة ذاتها، وذلك على فرض عدم ورود معلومات جديدة إلى السوق، وهذا يعني أن السيولة تتطلب فضلا عن سهولة التسويق توفر سمة الانتظام؛ أي سمة انتظام الأسعار، والتي يقصد بها استقرار الأسعار أي عدم تعرضها إلى تغيرات كبيرة.

٤. عدالة السوق

يقصد بعدالة السوق أن يتيح السوق لجميع المتعاملين فرصة متساوية للتعامل، وذلك من حيث الوقت، أومن حيث إتاحة المعلومات.

إن لجنة الأوراق المالية والبورصة تعمل جاهدة على التأكد من أن المعلومات المتاحة تصل إلى كافة المتعاملين، كما أنها تعطي فرصة متساوية لكل من يرغب في التعامل على ورقة مالية ما، فمثلا عندما يحدث خلل بالتوازن بين العرض والطلب على ورقة مالية نتيجة ورود أمر ينطوي على طلبية كبيرة للبيع والشراء، فإن إدارة البورصة عادة ما توقف العمل عن تلك الورقة إلى مدة ساعة أو أكثر قليلا.

وحتى تقوم البورصة بالدور المتميز يتطلب الأمر وجود سوق فعال للأوراق المالية في أي بلد ما، ووجود هذا السوق الفعال يفترض توافر شروط معينة، منها أن يكون الاقتصاد منتعشاً، فضلا عن وجود سياسة اقتصادية رشيدة، واستقرار الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والقانونية، وأيضا الضريبية، ووفرة المدخرات، أو الثروات الفردية، أو الجماعية، ووجود جهاز

متكامل من البنوك، والمؤسسات المالية التي تستخدم أساليب فنية متقدمة، فضلاً عن توافر كوادر فنية متخصصة.

هذا ويمكن تلخيص تلك الشروط كما يلي:

- وجود مناخ استثماري مستقر في إطار توزيع عادل للثروات.
- توفر الوعي الاقتصادي والمالي، وهو الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام، والصحافة العامة، والصحافة المالية المتخصصة في أسواق المال.
- وجود نواد للاستثمار تساعد على نشر الوعي الاقتصادي والمالي.
- توفر أدوات تقليدية ومستحدثة: مثل الأسهم، والسندات، وصناديق الاستثمار، وعقود مستقبلية وخيارات، وبخاصة الأدوات المناسبة لذوي الدخل المحدود، والانفتاح على الأسواق الدولية، وهو ما يرتبط بتكنولوجيا اتصالات متقدمة من ناحية، مع مواكبة المدخرات من ناحية أخرى.
- وجود مكاتب متخصصة في الإدارة الحديثة لمحافظ الأوراق المالية

سوق الأوراق المالية الأردني[1]

بدأ إنشاء الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتداول بأسهم هذه الشركات منذ فترة طويلة سبقت إنشاء سوق الأوراق المالية الأردنية، فقد بدأ الجمهور الأردني الاكتتاب بالأسهم والتعامل بها منذ أوائل الثلاثينات، حيث تم تأسيس البنك العربي عام ١٩٣٠ كأول شركة مساهمة عامة في الأردن، وشركة التبغ والسجائر الأردنية عام ١٩٣١، وشركة الكهرباء الأردنية عام ١٩٣٨، وشركة مصانع الأسمنت الأردنية عام ١٩٥١، كما تم إصدار إسناد القرض لأول مرة في الأردن في أوائل الستينات.

ونتيجة لذلك فقد ظهرت في الأردن سوق غير منظمة لتداول الأوراق المالية، وذلك من خلال مكاتب غير متخصصة، مما دعا الحكومة إلى التفكير جدياً بإنشاء سوق لتنظيم إصدار الأوراق المالية، والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل، وسهولته، وسرعته، وكذلك حماية صغار المدخرين، وذلك من خلال إيجاد آلية لتحديد السعر العادل للورقة المالية، بناءً على قوى

[1] نشرات بورصة عمان، ٢٠٠٤م.

العرض والطلب، وقد دعت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة لإنشاء مثل هذا السوق، حيث بدأت الجهات المختلفة، وبدعم من الحكومة بالتحضير لإنشاء سوق منظم للأوراق المالية، حيث قام البنك المركزي خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation – IFC) المنبثقة عن البنك الدولي، بإجراء دراسات مكثفة تبين منها بأن حجم الاقتصاد الوطني، ومساهمة القطاع الخاص فيه من خلال الشركات المساهمة العامة، وتوزيع مساهمته فيها على عدد كبير من المستثمرين يبرر إنشاء هذه المؤسسة، إذ من المتوقع منها أن تضيف إلى السوق المالي الأردني أعمالا اقتضى التطور الاقتصادي تغطيتها وتلبيتها دعما له، وبثاً لمزيد من النشاط الاقتصادي، وكثمرة لهذه الجهود فقد صدر القانون المؤقت رقم(٣١) لسنة ١٩٧٦، والذي تم بموجبه تأسيس ما كان يُعرف بسوق عمان المالي (Amman Financial Market AFM) وتم تشكيل لجنة لإدارة سوق عمان المالي بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٧، وباشرت اللجنة مهمتها منذ ذلك التاريخ، كما باشر السوق أعماله بتاريخ ١/ ١/ ١٩٧٨.

كان قانون سوق عمان المالي قد حدد أهداف السوق آنذاك، بتنمية المدخرات عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية، وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الوطني، وتنظيم إصدار الأوراق المالية، والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل، وسهولته، وسرعته، وبما يضمن مصلحة البلاد المالية، وحماية صغار المدخرين، فضلا عن توفير البيانات، والإحصائيات اللازمة لتحقيق أهداف السوق.

ومنذ إنشاء السوق أوكل إليه القيام بدورين أساسيين، وهما دور الهيئة المنظمة لسوق رأس المال، أو ما يعرف بـ (Securities and Exchange Commission - SEC)، وكذلك القيام بدور البورصة التقليدية للأوراق المالية (Stock Exchange).

وقطع السوق منذ إنشائه وحتى تأسيس بورصة عمان شوطا طويلا، ومراحل عدة، فقد ارتفع حجم التداول في السوق الثانوية من (٩,٧) مليون دينار عام ١٩٧٨، ليصل إلى ما معدله (٤٠٠) مليون دينار سنوياً، كما تجاوزت القيمة السوقية للأسهم المكتتب فيها (٥) مليار دينار، مقارنة مع حوالي (٢٨٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٨، كما ارتفع عدد الشركات المدرجة من (٦٦) شركة لعام ١٩٧٨، إلى أكثر من (١٥٥) شركة في الوقت الحالي.

إنشاء بورصة عمان

تولت بورصة عمان اعتباراً من ١١/ ٣/ ١٩٩٩ مهامها كمؤسسة أهلية مستقلة إدارياً وماليا، ولا تهدف الى الربح، وكجهة وحيدة مصرح لها مزاولة العمل كسوق نظامي، لتداول الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية، وتخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية، وذلك وفقاً لأحكام قانون الأوراق المالية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧، ثم صدر قانون الأوراق المالية الجديد رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢، والذي سمح بإنشاء أكثر من سوق لتداول الأوراق المالية في المملكة.

هيئة الأوراق المالية

تهدف الهيئة إلى مراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها وتنظيم ومراقبة أعمال ونشاطات الجهات التي تخضع لرقابتها، وهي البورصة ومركز الإيداع ومعتمدوا المهن المالية، كما تهدف الهيئة إلى تنظيم ومراقبة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية، والجهات المصدرة لها، وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين.

وتتمتع هيئة الأوراق المالية باستقلال مالي، وإداري، وترتبط برئيس الوزراء، مما يعزز من دورها المستقبلي ويمكنها من تحقيق أهدافها الرقابية على سوق رأس المال بكفاءة عالية. وللهيئة مجلس مفوضين مكون من خمسة أعضاء متفرغين، حيث تتمثل صلاحيات المجلس في إعداد مشاريع القوانين، والأنظمة المتعلقة بالأوراق المالية، والموافقة على الأنظمة الداخلية، والتعليمات الخاصة بالبورصة والمركز، هذا فضلا عن منح التراخيص المصدرة بموجب القانون، وتحديد حدود العمولات التي تتقاضاها شركات الخدمات المالية وأعضاء المركز، كذلك اعتماد المعايير المحاسبية، والتدقيق للجهات الخاضعة لرقابتها، وكذلك المعايير الواجب توفرها في مدققي الحسابات المؤهلين للتدقيق على الجهات الخاضعة لرقابتها.

مركز إيداع الأوراق المالية

تم إنشاء هذا المركز بتاريخ ١٠/ ٥/ ١٩٩٩ بهدف الحفظ الأمين لملكية الأوراق المالية، وتسجيل ونقل ملكية الأوراق المالية المتداولة في البورصة، وتسوية أثمان الأوراق المالية بين الوسطاء، ويتمتع هذا المركز بشخصية اعتبارية، واستقلال مالي وإداري ولا يهدف إلى الربح ويُدار من القطاع الأهلي.

تحليل البيانات ومناقشة النتائج

لقد تم الاعتماد في تحليل البيانات المستخرجة من سوق عمان المالي، حيث تم الحصول على البيانات المالية التجميعية لسوق عمان المالي خلال فترة الدراسة الواقعة ما بين (١٩٩٥ – ٢٠٠٤)، كما يلي:

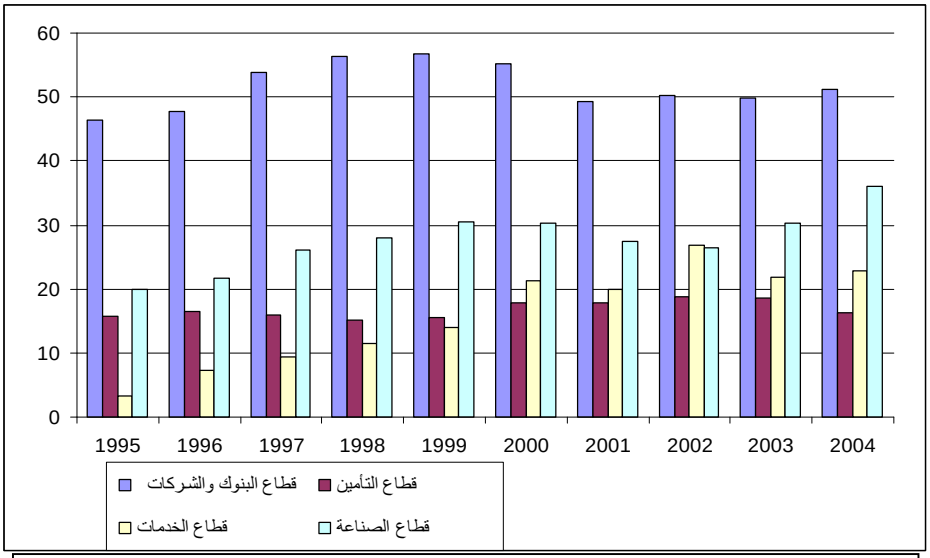

جدول (١) يبين البيانات المالية لنسبة المساهمين غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات (الاستثمار الأجنبي) في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)

الفترة	قطاع البنوك والشركات	قطاع التأمين	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	مجموع القطاعات
1995	46.348	15.666	3.277	19.888	31.048
1996	47.722	16.478	7.286	21.750	32.795
1997	53.796	15.969	9.299	26.001	39.059
1998	56.385	15.123	11.592	28.073	43.931
1999	56.647	15.620	13.967	30.484	43.099
2000	55.181	17.917	21.257	30.213	41.672
2001	49.309	17.832	20.003	27.391	38.507
2002	50.182	18.869	26.800	26.364	37.430
2003	49.773	18.673	21.836	30.276	38.844
2004	51.168	16.382	22.838	36.071	41.264

المصدر: نشرات سوق عمان المالي الصادرة خلال فترة الدراسة

من الجدول السابق والرسم البياني المرفق به، نجد أن أكثر نسبة استثمار أجنبي كان في رؤوس أموال البنوك، والشركات المالية، حيث بلغت نسبة مساهمة غير الأردنيين في سنة

١٩٩٩ في البنوك والشركات المالية (٥٦,٦٥٪)، ويلي هذا القطاع قطاع الصناعة، ومن ثم يليه التأمين، وفي المرتبة الأخيرة يأتي قطاع الخدمات.

وبشكل عام فإنه وخلال فترة الدراسة نجد أن الاستثمار الأجنبي قد ازداد، فقد بلغ في بداية الفترة الدراسية (٣١,٠٤٪)، ليصل في نهاية الفترة إلى (٤١,٢٦٪)، على الرغم من التذبذب في بعض سنوات الدراسة إلى أنه وبشكل عام قد ازداد.

أما بالنسبة للقيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، فالجدول التالي يوضح هذه المؤشرات خلال سنوات الدراسة:

جدول (٢) تغيرات القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي

الفترة	القيمة السوقية للشركات
1995	3495438521
1996	3461156739
1997	3861951391
1998	4156558122
1999	4137711690
2000	3509640709
2001	4476364817
2002	5028953990
2003	7772750866
2004	13033833515

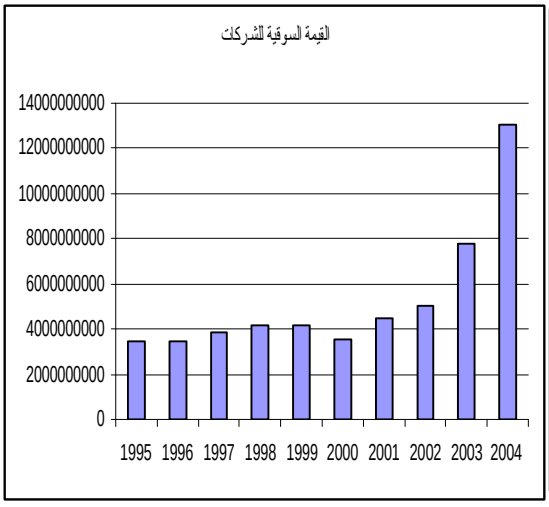

ومن خلال الجدول السابق، والرسم البياني يتضح لنا أن القيمة السوقية للشركات بشكل عام، قد ازداد خلال سنوات الدراسة في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤م)، حيث بلغت القيمة السوقية للشركات بشكل عام سنة ١٩٩٥ (٣,٤٩٥,٤٣٨,٥٢١)، لتصبح في سنة ٢٠٠٤م (١٣,٠٣٣,٨٣٣,٥٧٥).

وأما الجدول التالي (جدول رقم ٣) فيبين الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

ومنه نجد أن الرقم القياسي قد ازداد خلال فترة الدراسة من (١٥٩٦,٧) في سنة ١٩٩٥، ليصبح في سنة ٢٠٠٤م (٤٢٤٥,٦).

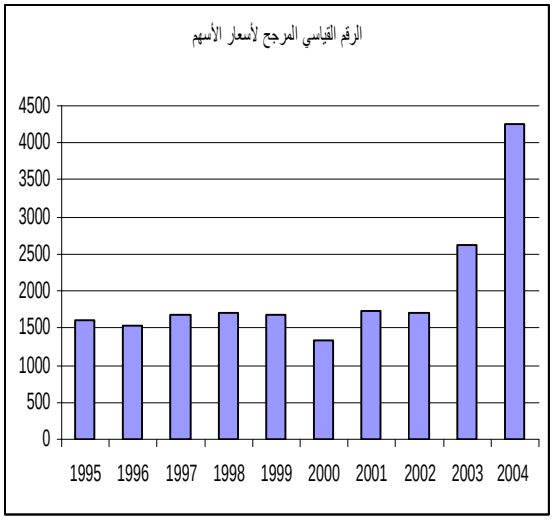

جدول رقم (٣) يبين الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم

الفترة	الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم
1995	1596.7
1996	1534.6
1997	1692.4
1998	1701.3
1999	1673.5
2000	1330.5
2001	1727.2
2002	1700.2
2003	2614.5
2004	4245.6

أما حجم التداول للشركات المدرجة في سوق عمان المالي فقد تم شرحه في الجدول التالي(جدول رقم٤):

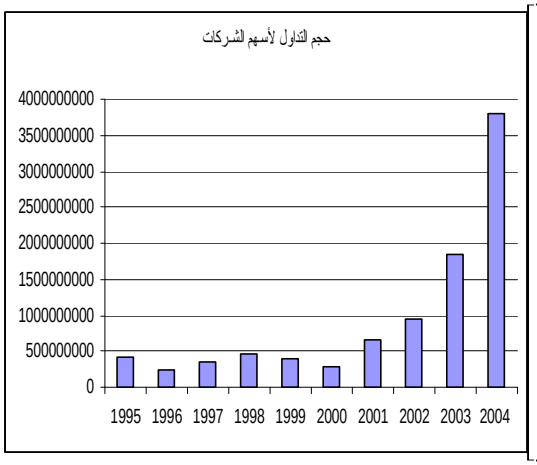

جدول رقم (٤) يبين حجم تداول الشركات

الفترة	حجم التداول لأسهم الشركات
1995	418958544
1996	248583344
1997	355244623
1998	464374268
1999	389476334
2000	287796537
2001	662366441
2002	946703946
2003	1843039430
2004	3793251050

من خلال هذا الجدول والرسم البياني نجد أن أحجام التداول لأسهم الشركات في سوق عمان المالي قد ازدادت بشكل عام، وخلال فترة الدراسة.

ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي، استطعنا الحصول على كمياته من خلال معرفة نسبة المساهمين غير الأردنيين في رؤوس أموال الشركات على المتغيرات التالية:

- حجم التداول (Y1).
- الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم (Y2).
- القيمة السوقية للشركات (Y3).

حيث تُعدّ المتغيرات السابقة هي المتغيرات التابعة كمؤشرات للأداء، ويُعدُ حجم الاستثمار الأجنبي هو المتغير المستقل.

ولمناقشة فرضيات الدراسة سيتم اختبار المتغيرات على مرحلتين، تمثل المرحلة الأولى اختبار العلاقة، واتجاهها، والمرحلة الثانية تبين معنوية هذه العلاقة، حيث سيتم اختبار المرحلة الأولى حسب معادلة الانحدار الخطي (Regression)، والمرحلة الثانية حسب معامل الارتباط (Correlation)، وفيما يلي نتائج مناقشة الفرضيات:

الفرضية الأولى: أثر الاستثمار الأجنبي على حجم التداول.

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي على حجم التداول.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار الأجنبي على حجم التداول.

جدول (٥) يبين اختبار معادلة الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.2E+09	3.6E+09		-.322	.755
	نسبة الاستثمار الأجنبي	5.4E+07	9.2E+07	.204	.588	.573

a. Dependent Variable: حجم التداول لأسهم الشركات

ومن الجدول السابق، ودراسة معادلة الانحدار الخطي والتي نستطيع تمثيلها بشكل عام كالآتي: $Y = \alpha + \beta X$

حيث أن: Y = المتغير التابع (حجم التداول)

X = المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي)

فباستطاعتنا تمثيل معادلة الانحدار الخطي من خلال الأرقام التي حصلنا عليها من الجدول السابق لتصبح كمايلي:

$Y = -120\,000\,000 + 4\,500\,000\,X$

ومن خلال المعادلة السابقة يتبين لنا أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي وحجم التداول، فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة، فإن مؤشر حجم التداول في البورصة سوف يرتفع ويزداد بمقدار (٤,٥٠٠,٠٠٠)، والرقم (-١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) يمثل حجم التداول عندما يكون الاستثمار الأجنبي مساويا للصفر.

وقد بلغت قيمة (R^2) والتي حصلنا عليها من خلال معادلة الانحدار الخطي (٠,٠٤)، أي أن التغيرات التي حدثت للمتغير المستقل (حجم الاستثمار الأجنبي)، استطاعت تفسير ما نسبته (٠,٠٤) من التغيرات التي حدثت لالمتغير التابع (حجم التداول)، ولمعرفة فيما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل ذات دلالة إحصائية سيتم اختبار العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أي على مستوى ثقة لا يقل عن (٩٥٪)، ونسبة خطأ لا تتجاوز (٥٪)، والجدول التالي يوضح هذه العلاقة:

حجم التداول		
حجم الاستثمار الأجنبي	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
	٠,٢٠	٠,٥٧

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٥٧)، وهي أكبر من المستوى الإحصائي (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الدلالة (٠,٢٠)، وهي ما تؤكد النتيجة التي توصلنا إليها من خلال معادلة الانحدار الخطي، والتي فسرت وجود علاقة ايجابية.

ومن هنا نستطيع القول بأن الفرضية الصفرية الأولى مثبتةٌ، والفرضية الحقيقة الأولى منفية.

الفرضية الثانية: أثر الاستثمار الأجنبي على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم.

جدول (٦) يبين اختبار معادلة الانحدار

Coefficients [a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	249.985	2775.742		.090	.930
	نسبة الاستثمار الأجنبي	44.671	71.233	.216	.627	.548

a. Dependent Variable: الرقم القياسي المرجح لأسعار الأسهم

ومن الجدول السابق، ودراسة معادلة الانحدار الخطي، والتي نستطيع تمثيلها بشكل عام كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار الأسهم)

X = المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي)

وتصبح معادلة الانحدار الخطي من خلال الأرقام التي حصلنا عليها من الجدول السابق كما يلي:

$$Y = 249.985 + 44.671\ X$$

ومن خلال المعادلة السابقة يتبين لنا أن هناك علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي وحجم التداول، فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة، فإن الرقم القياسي لأسعار الأسهم في البورصة سوف يزداد بمقدار (٤٤,٦٧١)، والرقم (٢٤٩,٩٨٥) يمثل الرقم القياسي لأسعار الأسهم عندما يكون الاستثمار الأجنبي مساوياً للصفر.

وقد بلغت قيمة (R^2)، والتي حصلنا عليها من خلال معادلة الانحدار الخطي (٠,٠٤٧)، أي أن التغيرات التي حدثت للمتغير المستقل (حجم الاستثمار الأجنبي)، استطاعت تفسير ما نسبته (٠,٠٤٧)، من التغيرات التي حدثت للمتغير التابع (الرقم القياسي إلىأسعار الأسهم).

ولمعرفة فيما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل ذات دلالة إحصائية، سيتم اختبار العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أي على مستوى ثقة لا يقل عن (٩٥٪)، ونسبة خطأ لا تتجاوز (٥٪)، والجدول التالي يوضح هذه العلاقة:

الرقم القياسي لأسعار الأسهم		
حجم الاستثمار الأجنبي	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
	٠,٢١	٠,٥٤

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٥٤)، وهي أكبر من المستوى الإحصائي (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الدلالة

(٠,٥٤)، وهي ما تؤكد النتيجة التي توصلنا إليها من خلال معادلة الانحدار الخطي، والتي فسرت وجود علاقة ايجابية.

ومن هنا نستطيع القول بأن الفرضية الصفرية الثانية مثبتةٌ، والفرضية الحقيقية منفية.

الفرضية الثالثة: أثر الاستثمار الأجنبي على القيمة السوقية للشركات.

H0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على القيمة السوقية للشركات.

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي على القيمة السوقية إلى الشركات.

جدول (٧) يبين اختبار معادلة الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-1.7E+09	9.6E+09		-.179	.863
	نسبة الاستثمار الأجنبي	1.8E+08	2.5E+08	.251	.735	.483

a. Dependent Variable: القيمة السوقية للشركات

ومن الجدول السابق(جدول رقم ٧)، ودراسة معادلة الانحدار الخطي والتي نستطيع تمثيلها بشكل عام كالآتي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع (القيمة السوقية للشركات)

X = المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي)

وتمثل معادلة الانحدار الخطي من خلال الأرقام التي حصلنا عليها من الجدول السابق كما يلي:

$$Y = -1700\,000\,000 + 180\,000\,000\,X$$

ومن خلال المعادلة السابقة يتبين لنا أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الاستثمار الأجنبي والقيمة السوقية للشركات، فكلما زاد حجم الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة، فإن القيمة السوقية للشركات سوف تزداد بمقدار (١٨٠,٠٠٠,٠٠٠)، والرقم (١٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠-) يمثل القيمة السوقية للشركات عندما يكون الاستثمار الأجنبي مساوياً للصفر.

وقد بلغت قيمة (R^2)، والتي حصلنا عليها من خلال معادلة الانحدار الخطي (٠,٠٦٣)، أي أن التغيرات التي حدثت للمتغير المستقل (حجم الاستثمار الأجنبي)، استطاعت تفسير ما نسبته (٠,٠٦٣) من التغيرات، التي حدثت للمتغير التابع (القيمة السوقية للشركات).

ولمعرفة فيما إذا كانت العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل ذات دلالة إحصائية سيتم اختبار العلاقة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، أي على مستوى ثقة لا يقل عن (٩٥٪)، ونسبة خطأ لا تتجاوز (٥٪)، والجدول التالي(جدول القيمة السوقية للشركات) يوضح هذه العلاقة:

القيمة السوقية للشركات		
حجم الاستثمار الأجنبي	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
	٠,٢٥	٠,٤٨

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا أن العلاقة بين المتغيرين غير دالة إحصائياً، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٤٨)، وهي أقل من المستوى الإحصائي (٠,٠٥)، وبلغت قيمة الدلالة (٠,٢٥)، وهي ما تؤكد النتيجة التي توصلنا إليها من خلال معادلة الانحدار الخطي، والتي فسرت وجود علاقة عكسية، ومن هنا نستطيع القول بأن الفرضية الصفرية الثالثة مثبتةٌ بينما الحقيقية منها منفية.

الخلاصة والنتائج

لقد توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات نوجزها بما يلي:

الاستنتاجات

في نهاية الدراسة نستطيع القول بأن الاستثمارات الأجنبية تؤثر على مؤشرات أداء سوق عمان المالي بطريقة إيجابية، فكلما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن مؤشرات الأداء تزداد بنسب متفاوتة.

وتفسر هذه الحالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تُعدّ استثمارات داخل السوق المالي، فارتفاع حجمها يؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات المالية منها بشكل نسبي، أي نسبةً إلى مجمل الاستثمار، مما قد يخلق هذه العلاقة الإيجابية بينهما، وهذه النتائج تم التوصل إليها حسب الدراسة التي تمت في الفترة ما بين ١٩٩٥ – ٢٠٠٤م.

ومن هنا فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نجملها فيما يلي:

١. يتأثر حجم تداول الأسهم والسندات في سوق عمان المالي بصورة إيجابية بحجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن.
٢. يؤثر حجم الاستثمارات الأجنبية على الرقم القياسي لأسعار الأسهم في سوق عمان المالي بصورة إيجابية.
٣. يؤثر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر على القيمة السوقية للشركات الأردنية المساهمة والمدرجة بياناتها في سوق عمان المالي بصورة إيجابية.

التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة، هناك مجموعة من التوصيات قد تكون ضرورية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي تتمثل بما يلي :

- ضرورة العمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بشكل عام من قبل الحكومة، وبطرق مختلفة، من أهمها : الإعفاءات الضريبية، وتوفير البنى التحتية لهذه الاستثمارات بشكل فعال، وذلك للفائدة التي يتم الحصول عليها من تدفق للعملات الصعبة، وزيادة فرص العمل والحد من البطالة.
- يجب على متخذي القرار والمسؤولين في سوق الأوراق المالية العمل على تسهيل عملية الاستثمار الأجنبي في السوق، وذلك لتأثيره الايجابي على مؤشرات الأداء بشكل عام، مما يساعد على بناء سوق أوراق مالية قوي وكفؤ.

المراجع

١) الفار، عبد الواحد، الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٩، ص١٤٧.

٢) الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الاستثمار و التمويل، عمان:دار عمار، ٢٠٠٠، ص ١٢٧.

٣) الربيعي، نزار، نموذج تكاليف ومنافع الاستثمار الخليجي- الأجنبي المشترك، في بعض الصناعات التحويلية، مجلة التعاون الخليجي، السنة الثانية عشرة العدد ٧٤، ٢٠٠١، ص١٧.

٤) الشمري، ناظم "محمد نوري" / البياتي، طاهر فاضل / أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، عمان:دار وائل، ١٩٩٩، ص ٥٨.

٥) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي: تحليل سياسات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية: مدخل مقترح لبناء سياسات استثمارية جديدة، القاهرة:المكتب العربي الحديث، ١٩٩٨، ص١٢٣.

٦) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، الإسكندرية:المكتب العربي الحديث، ١٩٩١، ص ٢٨.

٧) أبو قحف، عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، الإسكندرية:مكتبة الإشعاع، ٢٠٠١، ص ص ١٢٠-١٢٥.

٨) عبد الغفار، هناء، الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية، بغداد:بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص ص١١١ – ١٣٠.

٩) جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، إربد للبحوث و الدراسات، ٢٠٠٢،ص١٧.

١٠) جميل، هيل عجمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، إربد للبحوث و الدراسات، ٢٠٠٢،ص٢٠.

١١) الحلاق، سعيد / مريان، نادر، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية ١٩٧٥-١٩٩٦، دراسات: العلوم الإدارية، العدد ١٧، ٢٠٠٠، ص ص ١٢– ٢٢.

١٢) أرشيد، عبد المعطي رضا / جودة، محفوظ أحمد / خريوش، حسني علي، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، عمان:دار زهران، ١٩٩٩، ص ص ٥٧ – ٨٨.

١٣) ٠١٣ المغايرة، عيسى احمود، الاستثمار و النمو الاقتصادي في الأردن، إربد: ١٩٩٣، ص ص٢٧-٥٢.

١٤) ١٤هندي، منير إبراهيم، أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ١٩٣٩، ص ص ٢٥ – ٤٧٠.
١٥) الميداني، محمد أمين، أسواق رأس المال، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال، ٢٠٠٢، ص٤.
١٦) طراد، إسماعيل، وعباد، جمعة، التشريعات المالية والمصرفية في الأردن، شرح من منظور مالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، ٢٠٠٢م.
١٧) هندي، منير إبراهيم، أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية، منشأة المعارب بالإسكندرية، ١٩٩٨م.
١٨) عجام، هيثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، الجزء الأول، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص ص ٦٧-٩٢.
١٩) أحمد، فهمي، أسواق الأوراق المالية في البلاد العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
٢٠) سنقرط سامر، تطوير سوق السندات الأردني، مجلة البنوك في الأردن، عمان، العدد التاسع، المجلد التاسع عشر، تشرين ثاني ٢٠٠٠، ص ص٢٩-٣٠.
٢١) عقل، مفلح، التصنيف هام جداً لإظهار مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنك، مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد الثامن عشر، أيار ١٩٩٩، ص ص٣٤-٣٥.
٢٢) Weston and Brigham, Essentials of Managerial Finance, Tenth Edition, Dryden Press, 1993.
٢٣) Brealey A. Richard and Myears C. Stewart, Principles of Corporate Finance, Sixth Edition, Mc. Craw Hill, 2000.

ندوات العدد

- **ندوة العدد**

أبعاد اتفاق مكة الفلسطيني – الفرص والمخاطر

عقدت هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية في عمان، ندوة بعنوان "انعكاسات اتفاق مكة الفلسطيني – الفرص والمخاطر" وذلك يوم السبت الموافق ١٠/ ٣/ ٢٠٠٧م، وقد تناولت الندوة التي أدارها الأستاذ جواد الحمد _رئيس تحريرالمجلة _ أربعة محاور رئيسة، خصص لكل محور منها ورقة عمل خاصة. وقد شارك في الندوة نخبة من الخبراء والأكاديميين*:

المحور الأول

بين يدي اتفاق مكة

أبرز مضامين الاتفاق والعوامل المؤثرة التي ساعدت على إبرامه

جواد الحمد

أهم إنجازات الاتفاق

يمكن القول: إن الاتفاق تمكن من حل العقدة الأساسية في الساحة الفلسطينية التي تسببت أساسًا في الاقتتال والخلاف الداخلي، والعمل على تعطيل أعمال الحكومة الفلسطينية السابقة التي شكلتها وكانت تقودها حركة حماس بلا حركة فتح، حيث قدم حلاً عمليا للخلاف حول صناعة القرار والسلطة، وذلك بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتنازل فيها حماس عن حق الاستفراد وتشاركها حركة فتح، ويتم تشكيل الحكومة بتوافق فلسطيني داخلي متعدد، ومن جهة ثانية، فقد أوكلت المفاوضات مع إسرائيل إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي ترأستها فتح من

* الأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل – أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك، والدكتور أنيس قاسم – الخبير في القانون الدولي، والدكتور رائد النعيرات – أستاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية والدكتور خالد عبيدات – أستاذ العلوم السياسية، وزالدبلوماسي الأردني السابق ، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح الرشدان – أستاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتة، وعضو في هيئة تحرير المجلة، والدكتور أحمد البرصان – أستاذ العلوم السياسية في جامعة الحسين، وعضو في هيئة تحرير المجلة، والأستاذ جواد الحمد – رئيس تحرير المجلة.

غير مشاركة حركة حماس، والتي ائفق على العمل على إعادة بنائها وتطويرها لتضم حماس والجهاد والفصائل الأخرى.

وعلى صعيد آخر، تمكن الاتفاق من إيجاد برنامج سياسي وسيط بين برنامجي خط التسوية الذي تتزعمه فتح وبرنامج المقاومة الذي تتزعمه حماس، وذلك بتقديم الفرصة للحل السياسي عبر احترام الشرعية الدولية والاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير سابقا، دون الالتزام فيها قانونيا بالضرورة.

كما تمكن الاتفاق من وضع لبنات أولية لمشروع شراكة سياسية موسعة بين فتح وحماس، تقوم على أساس التعاون الكامل وبروح المصلحة الوطنية غلى بناء المشروع الوطني وتحقيق إنهاء الاحتلال، وتمكن الاتفاق من وقف الاقتتال الذي كان مندلعاً في قطاع غزة، وألزم الجميع باحترام لغة الحوار والتفاوض لحل أي خلافات داخلية قد تنشأ.

كيف تم التوصل للاتفاق، ولِمَاذا؟

الاقتتال الداخلي وجهود الوساطة

في ظل فشل محاولات قلب الحكومة والانقلاب عليها التي قادها فريق فلسطيني تم دعمه دوليا وإسرائيليا وربما عربيا، وذلك بغية إفشال الحكومة ودفعها للاستقالة، فقد لجأ البعض إلى استخدام المليشيات المسلحة لتشجيع الاشتباكات المسلحة بين الفرق الفلسطينية، وبالتأكيد كان ثمة فريق ثالث له دور مهم ومتواصل في إشعال نار هذه الفتنة يرتبط بجهاز الأمن الإسرائيلي، ومع تفاقم حدة المواجهات التي أنذرت بحرب أهلية محدودة في قطاع غزة، تداعت الوساطة بين فتح وحماس على مختلف المستويات كان من أهمها:

١. المحاولات الفلسطينية من قبل الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين، ومن ثم عبر لجنة المتابعة للقوى والفصائل الإسلامية والوطنية، ولكن هذه الجهود لم تفلح إلا في بناء تهدئة محدودة كانت لا تلبث أن تنتهي بين الطرفين.

٢. المحاولات الفلسطينية التي قادها الدكتور مصطفى البرغوثي بين القياديتين السياسيتين في حماس بدمشق وفتح في رام الله، والتي قيل أنها كادت أن تصل إلى نتائج مهمة لكن الخلاف اندلع من جديد.

٣. الجهود المصرية المتواصلة أمنيا لوقف الاقتتال وبناء التهدئة والتوصل إلى تفاهمات ميدانية لم تتوقف.

٤. محاولات مصرية رسمية للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين عبر حوارات ثنائية لم تكلل بالنجاح.

٥. التحرك القطري المكوكي الذي تمكن من إقناع حماس بتبني مبادرة معدلة لمبادرته سياسيا، والتي رفضها الرئيس محمود عباس وحركة فتح مما أفشل الجهود القطرية.

٦. محاولات الأردن جمع الفريقين في عمان لتحقيق انفراج سياسي وأمني بينهما، والتي رحبت فيها حركة حماس، فيما رفضتها حركة فتح وتسببت في إفشالها.

٧. محاولات يمنية بتوجيه دعوة للطرفين للمصالحة في صنعاء والتي رفضتها حركة فتح أيضا، فيما رحبت بها حركة حماس.

٨. جهود التركية منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة بأمينها العام، حيث تم التوصل إلى اتفاق من ثلاث نقاط أساسية، وتبعه تهدئة مؤقتة ولم يتم تنفيذ بقية النقاط بسبب تردد الرئيس عباس في تشكيل لجنة تحقيق قضائية.

٩. محاولات أخرى لوسطاء فلسطينيين مثل د.زياد أبو عمرو، وخالد سلام، وتوصلت إلى تحريك عدد من نقاط الخلاف بين الطرفين ولكنها لم تصل إلى نهايتها الكاملة، فيما توصلت إلى ترتيب اجتماع بينهما في دمشق.

١٠. محاولات سوريا جمع الرجلين الرئيسيين في فتح وحماس محمود عباس وخالد مشعل، حيث نجحت هذه الجهود في بلورة علاقة شخصية جديدة بينهما، وإصدار بيان يتضمن خمسة اتفاقات أساسها وقف الاقتتال وبقية عناوين اتفاق مكة، وعقد مؤتمر صحفي ثم تناول العشاء معاً، مما أعطى المؤشر الأول لإمكانية حل الخلاف بالكامل.

١١. جاءت الجهود السعودية بعد استئناف الاقتتال_ على الرغم من الاتفاق في دمشق_ لتقطف ثمرة كل هذه الجهود، حيث كان الطرفان قد اتفقا على معظم النقاط الخلافية، وكانت الرعاية السعودية في مكة المكرمة سبباً رئيساً لنهاء ما كان عالقا من خلافات بينهما، ليعلن بعد ذلك اتفاق مكة بالصيغة التي تمت فيه.

العوامل التي ساعدت على تبلور اتفاق مكة في هذا الوقت

١. فشل الشغب المدني من الإضرابات والمظاهرات والمسيرات وغيرها من الأساليب، بما في ذلك حرق الأماكن العامة واقتحام الوزارات، وممارسة عمليات الخطف واقتحام المجلس التشريعي بالسلاح، واللجوء إلى القوة المسلحة لإثارة اشتباكات مع القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية، بهدف دفع الحكومة إلى الاستقالة وفق خطة دحلان-أبرامز* التي كشفتها جريدة واشنطن بوست أواخر عام ٢٠٠٦.

٢. تزايد التذمر الفلسطيني من الاقتتال، وتزايد تراجع شعبية حركة فتح في الشارع الفلسطيني، بسبب الممارسات التي قامت بها مجموعات تزعم أنها تمثل فتح ضد المواطنين والأملاك العامة.

٣. قدرة حماس على تفكيك أجزاء مهمة من الحصار بلغت أكثر من ٤٠٪ على صعيد الموازنة العامة، ناهيك عن أكثر من ٣٠٪ من الحصار السياسي.

٤. التوجهات الأوروبية والروسية المستجدة للمطالبة بتخفيف الحصار والبحث عن طرق لمنع انهيار السلطة من جهة ولمنع تحول الفلسطينيين إلى الانتفاضة التي هدد بها خالد مشعل من جهة أخرى.

٥. فشل الخيار العسكري في المواجهة مع القوة التنفيذية، ومن ثم مع الجناح العسكري لحركة حماس، الأمر الذي تسبب بتفكك الأجهزة الأمنية واندلاع الاقتتال بين العائلات، وتزايد الهزائم الميدانية لهذه المليشيات على أيدي قوات حماس والقوة التنفيذية خاصة في المواجهة الأخيرة التي سبقت لقاء مكة، والتي أظهرت أن هذه الوحدات المسلحة قادرة على حسم المعركة في حال استمرارها وتصاعدها.

---

* حسب تقرير وضعه في conflictsforum، تحت عنوان: "حرب ايليوت ابرامز غير الحضارية" خطة أبرايمز: خطة وضعها إيليوت ابرامز ومجموعة من مسؤولي البيت الأبيض في شهر شباط (فبراير)/ ٢٠٠٦ ـ آخر المحافظين الجدد المعروفين في إدارة الرئيس الاميركي جورج بوش ـ وتقضي بتسليح وتدريب مقاتلي «فتح» ليواجهوا مقاتلي «حماس» في شوارع غزة والضفة الغربية، للتخلص من حكومة «حماس» وإعادة السلطة إلى محمود عباس، بمساعدة جهاز محمد دحلان الذي بدأ مقاتلوه يتدربون ويتخرجون من مخيمي تدريب، احدهما في رام الله والآخر في أريحا، http://conflictsforum.org/2007/elliot-abrams-uncivil-war.

٦. دخول الحوار بين الطرفين على حقيقة الخلاف القائم على البرنامج السياسي في التعامل مع العالم ومع عملية السلام من جهة، والسيطرة على القرار سواء في الحكومة بين الرئيس ورئيس الحكومة، أو في منظمة التحرير والسلطة والعلاقة بينهما، أو في البنية السياسية الفلسطينية عموما بين فتح وحماس.

٧. حل الخلاف الشخصي الذي تشكل بين مشعل وعباس وتحول العلاقة إلى انفتاح وتشاور متواصل للإشراف على تطبيق أي اتفاق.

٨. الدور العربي وخصوصا المصري ميدانيا والسوري والسعودي سياسيا في الضغط على الطرفين للتوصل إلى وضع حد لهذا الاقتتال، والتوصل إلى صيغة سياسية تحفظ موقف الطرفين دون تنازلات جوهرية، وهو ما مثله اتفاق مكة، ليخرجا باتفاق متوازن إعلاميا ورسميا.

المعقب: د. خالد عبيدات

١. لأسباب عديدة لا مجال لذكرها، فإن القضية الفلسطينية ومنذ نشأتها تتسم بأنها قضية جاذبة للتفاعل معها من قِبل جميع التيارات المحلية والعربية والإقليمية والدولية، وستبقى القضية الفلسطينية دائما شأناً دولياً، الأمر الذي يخضعها شاءت أم لم تشأ لميزان القوى الدولية.

إن هذا الوضع للقضية الفلسطينية، يجعل الآخرين يُبدون رأياً فيما يحدث، فإذا كانت القضية الفلسطينية خُلقت شأناً دولياً وتعقدت أكثر مع تعقيدات الشؤون الدولية، فإن حلها سيبقى دوماً شأناً دولياً أيضا.

٢. قام اتفاق مكة الفلسطيني بحقن الدماء الفلسطينية، وفي الأصل فإن ما دفع للتوصل إلى هذا الاتفاق بكل قوة هو تجاوز الحد عند الجماهير وكثرة الدماء التي سالت على الأرض، والشعب العربي والفلسطيني أصبح يضغط بكل قوة لإيجاد اتفاق، فاتفاق مكة قام لحقن الدماء، وفك الحصار الفلسطيني، وفك معضلة تشكيل حكومة وحدة فلسطينية.

٣. لذا فقد تركزت الجهود الداخلية الفلسطينية على تحقيق ما ورد أعلاه، من تشكيل حكومة وحقن الدم الفلسطيني وفك الحصار المفروض، وذلك منذ فوز حماس التاريخي في الانتخابات التشريعية، فعلى الرغم من أن البلاد لم تسقط فيما سقطت فيه الجزائر بعد الفوز

الذي فازت فيه جبهة الإنقاذ الإسلامية، فبعد فوز حركة حماس في فلسطين أنني أصبح المراقب يخشى من مشهد الجزائر ، وتوقعنا أن ما حدث في الجزائر سيحدث هنا ..

صاحب هذه الجهود الداخلية التي تطرق لها الأستاذ جواد بكل تفصيلها هي جهود عربية، فهناك جهد مصري متواصل أو بالأصح جهد استخباري مصري متواصل، وجهد أردني دائم التواصل وجهد قطري وجهود عربية من هنا وهناك، ونعتقد أن جميع هذه الجهود شكّلت لبنات أثمرت في النهاية بتوقيع اتفاق مكة.

٤. ولكي تلتقط بعض الدول أنفاسها نتيجة لما يجري في أفغانستان والعراق وإيران وسوريا ولبنان، بمعنى أن الوضع في أفغانستان والعراق وما فيها من دماء منهمرة وخسائر، والوضع المحير في لبنان والغليان الموجود في موضوع سوريا دولياً، كلها دفعت باتجاه الوساطة.

وبهذا الصدد أستذكر هنا كثرة التدخلات الدولية، ومراحل الوساطة والتدخلات والتمهيدات التي حصلت في ثورة (١٩٣٦) والنتائج التي انتهت إليها، وأعتقد وبكل مرارة وحرقة أنه لا فرق جوهري بين تلك الحالة وهذه الحالة.

٥. يجب الوقوف ملياً عند جهود اللجنة الرباعية، وإملاءاتها ومن ثم التنقيب عن قدراتها وفاعليتها، فاتفاق مكة كان بطريقة أو بأخرى متأثراً جداً، إما بفعل الضغطً أو انسياقاً أو مجاملة لجهود اللجنة الرباعية الدولية.

٦. إن خطاب العاهل الأردني في الكونغرس الأمريكي منذ أربعة أيام، وإن جاء بعد اتفاق مكة بشهر واحد، إلا أنه أفصح بوضوح على إبراز كثير من الجهود التي بذلت لإنجاح اتفاق مكة، ولا سيما الجانب الخيّر من هذه الجهود التي كانت وما زالت تُبذل من أجل تحقيق السلام والحل العادل للقضية الفلسطينية..

نقاشات المحور

الدكتور أحمد البرصان

يقول الدكتور خالد: إن الاتفاق ليس فلسطينيا، وأنا أرى أننا لا نستطيع فصل الجانب الفلسطيني عن الأطراف العربية والدولية، فإذا لم تدخل الأطراف العربية والدولية في الموضوع فمن الصعب الوصول إلى الاتفاق، لأن القضية الفلسطينية منذ أكثر من خمسين سنة والأطراف

العربية تلعب دوراً فيها، والمنظمات الفلسطينية ترتبط كل واحدة منها بدولة، ولولاها لما كان هناك اتفاق.

الدكتور أنيس القاسم

الذي كنت أتساءل عنه أن الأستاذ جواد عدّد عشرات من الوساطة، بدأت فلسطينية وعربية ودولية وغيرها.. لِمَ لم تنجح سوى الوساطة السعودية ؟

ولقد توصلنا إلى إجابة قد يكون لها نتائج .. وهي أن الاتفاق لو كان فلسطينياً لكان أقوى مما هو عليه.

الدكتور أحمد سعيد نوفل

أود التعليق على أنه لماذا تم اختيار مكة... فالقضية ليست مليار أو مليارين، وليس كل تصريح يؤخذ بعين الاهتمام أو بالضرورة أن يكون صحيحاً، فلو خرج الاتفاق من دمشق لغضبت فتح أو لكانت هنالك ضغوطات كبيرة عليها حول لمَ كان من دمشق، ولو خرج من مصر لغضبت حماس، لأن العلاقة بينهما غير قوية، ولكن الأمر لم يكن كذلك من الأردن لأن الدعوة لم تكن موجهة بالشكل الصحيح، فجاءت من السعودية لأن علاقتها مع الطرفين متوازنة..

كما أن السعودية كان لديها الضوء الأخضر من الولايات المتحدة، فليس للسعودية أن تقاطع أو ترفض هذه المبادرة، فدعت الطرفين بموافقة غير مباشرة من الولايات المتحدة، ولا أعتقد أن الدبلوماسية السعودية كانت ستقوم بإفشال نفسها...

الدكتور أنيس القاسم

هنالك سؤال وجيه، وهو لماذا نجحت الوساطة السعودية ونجح اتفاق مكة ولم تنجح باقي الوساطة العربية؟

الأستاذ جواد الحمد

كنت قد قلت أن الجهود أسهمت في تحقيق تقارب بين وجهتي نظر الطرفين، وبقي شق واحد للموضوع وحسب، ثم إن الخلاف تمحور حول مايلي:

أن حماس كانت مُصرّة على احترام المشاريع الدولية والاتفاقات التي كانت قد وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، بما لا يتناقض مع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني..

ولكن حماس لاعتبارات أكثر وضوحاً ، تريد نصاً صريحاً ...، ومحمود عباس كان له اعتبارات أخرى... والبحث مع الرباعية يلزمه إزالة النص الأخير، هذه هي النقطة الوحيدة...، واندلاع القتال الأخير في غزة لم يكن بسبب العوامل السابقة، ولكن بسبب معلومات لدى حماس عن دخول أسلحة قتالية إلى حرس الرئاسة عملت على مصادرتها.

وأعتقد أن ما جرى كان الدافع الأكبر وراء موافقة محمود عباس وخالد مشعل على اتفاق مكة، وأعتقد أن الأمر كان فلسطينياً بحتاً وأعمق بكثير مما يتصوره الجميع، وكان هذا غطاء اللجنة الرباعية والضغط الأمريكي.

وكما أن حركة فتح يُمارس عليها الضغط الأمريكي، فإن حماس ستعاني من ضغط إسلامي من الحركات الإسلامية، وإن كان المرشد العام للإخوان المسلمين حمّل الاثنين المسؤولية، فحركة حماس تحت ضغط إسلامي لأنها دخلت المكان الخاطئ، وفتح أيضا كانت تحت ضغط الخسائر الشعبية والعسكرية، وبالتالي لن يستطيعا الاستمرار فيه... وبعد أن توصل خالد مشعل وأبو مازن إلى هذا الاتفاق كان هنالك مبادرات سعودية، في حين أن حجم الإشكال نضج بصورة كبيرة ولا يمكن عمل أي شيء معه. وفي هذه اللحظة كانت المبادرات السعودية، وحتى الاتفاق يعتقد انه تمت استشارة الولايات المتحدة الأمريكية بشأنه، قبل التوقيع عليه أمام العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، وكان هناك تحفظ أمريكي وليس رفضا، وبعدها تم قبول الاتفاق من قِبل الطرفين.

المحور الثاني

الفرص التي يوفرها اتفاق مكة فلسطينياً وعربياً ودولياً

د. رائد نعيرات

الأبعاد الاستراتيجية لاتفاق مكة

يُعدّ اتفاق مكة من أهم المتغيرات التي حصلت على صعيد القضية الفلسطينية، ليس من جهة قدرته على إيجاد حلول لما علق بالقضية الفلسطينية في المرحلة التي سبقت توقيع الاتفاق، مثل الاقتتال الداخلي وما إلى ذلك من قضايا آنية على الرغم من أهميتها، وإنما تأتي أهمية هذا الاتفاق فيما يحمله من بوادر تغيير على عدة صعد، جعلت منه حاضنة لميلاد صيغة جديدة للعلاقات القائمة بين الأطراف المؤثرة والمتأثرة بالقضية الفلسطينية، وعند قراءة اتفاق مكة، فلا بد من التركيز على جملة من الأمور أهمها:

١. إن اتفاق مكة بمثابة اتفاق سياسي يجب أن يؤخذ بسياقه السياسي، وليس بأبعاده الأيديولوجية.

٢. إن اتفاق مكة يمثل استراتيجية في الآليات، وليس تغيُراً في هذه الآليات والإستراتيجية.

٣. إن اتفاق مكة، أتى لإعادة رسم وبلورة حياة جديدة للقضية الفلسطينية والنظام السياسي الفلسطيني.

ومن هنا، سننطلق في هذه الورقة إلى تحديد الأبعاد الإستراتيجية لاتفاق مكة على مستويات عدة:

أولاً - المستوى الفلسطيني

شكل اتفاق مكة خطوة تحول واضحة على طريق رسم معالم جديدة لدارة الحياة السياسية الداخلية، فلأول مرة في التاريخ الفلسطيني، يحدث إجماع بين قوى الشعب الفلسطيني على إستراتيجية للتعامل الفلسطيني –الفلسطيني، والاتفاق المبدئي على صياغة آلية توافقية لدارة أهم مؤسستين فلسطينيتين، هما المنظمة والسلطة، فضلا عن ذلك فإن الاتفاق يحمل مضامين جديدة تنبئ بالآتي:

١. إحداث تغيير في الثقافة السياسية الفلسطينية، والتي طالما بنيت على غرس القيم الفئوية المنعزلة عن الآخر، وليس على قيم الشراكة، وفي أعلى مستوياتها، كانت" ثقافة المشاركة السياسية" غائبة، كما جسدت ذلك منظمة التحرير طوال مسيرتها النضالية. فما مثله الاتفاق يعني أننا مقبلون على غرس ثقافة الشراكة السياسية التي تقبل دور الآخر.

٢. بلورة هوية سياسية فلسطينية قائمة على التكامل لا على الانفصال، فتاريخياً عاشت الهوية السياسية الفلسطينية انفصاماً وتمركزاً حول قطبين غير متكاملين، الأول يتمثل في النظرة الحزبية للمقاومة، والآخر يتمركز حول النظرة الحزبية للعملية السلمية، ومحاولة إيجاد نقاط تتقاطع بها كلا النظرتين، والتي طالما كانت لها أعباء سلبية على القضية الفلسطينية سواء في تجربة منظمة التحرير، أو في تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية. أما اليوم، فقد أصبحنا نتكلم عن برنامج جماعي ووسطي للقوى الرئيسية في الساحة الفلسطينية متفق على فلسفته السياسية، وموزع وفق آليات.

٣. استطاع الاتفاق أن ينقذ الشعب الفلسطيني من براثن اتفاق أوسلو، حيث أن الفلسفة التي وضع اتفاق أوسلو الشعب الفلسطيني فيها هي بناء بيت لا يستطيع الشعب الفلسطيني أن يكيف نفسه معه، فإن دخلت قوى جديدة لن يسعها، وإن بقيت خارجه فإنها ستتحمل آثامه، وهذا ما عاشته حركة حماس على مدار عام من وجودها في الحكومة. فبتوقيع هذا الاتفاق، استطاعت حماس أن تكلم الشعب الفلسطيني بلغة تلامس واقعه اليومي ويفهمها نتيجة لضغط واقعه، وتكلم العالم بلغة تكاد تكون مفرداتها مقبولة، أو على الأقل غير مرفوضة تماماً.

٤. استطاع الاتفاق أن يلغي ما كاد أن يتبلور في الثقافة الفلسطينية بُعيد الانتخابات، والتي تمثلت في الإستراتيجية الإسرائيلية – إما التعايش مع الأمر الواقع – وإما أن يكون الثمن غاليا، فبتوقيع الاتفاق استطاع الشعب الفلسطيني أن يتعايش مع الأمر الواقع، وألا يكون الثمن غالياً، بل تم تحويل الكرة إلى الملعب الآخر..

وهنا، لا أود الحديث عن القضايا التكتيكية مثل حالة الوئام على الساحة الحزبية الفلسطينية (الفتحاوية الحمساوية) وباقي الكوادر، مثل إمكانية تمكين حركة حماس من

إتاحة المجال لحركة فتح بإعادة بناء ذاتها، وبأن تكون نصف معارضة داخل النظام السياسي.

ثانياً - على المستوى العربي

محاور التغيير على المستوى العربي التي خلقها هذا الاتفاق، تمحورت حول الآتي:

١ أعاد الاتفاق الدور العربي الذي فقد منذ توقيع اتفاق أوسلو، حيث تحول الدور العربي من دور الوسيط إلى الدور الفاعل والراعي للقضية الفلسطينية مرة أخرى.

٢ ستكون للاتفاق ظلال سياسي مستقبلي في طبيعة العلاقة الإسرائيلية-العربية في المنطقة، لاسيما إذا استطاعت القمة العربية تبني الاتفاق على أنه الخطة العربية للسلام في المنطقة .

٣ أحدث الاتفاق تقاربا بين المستوى الرسمي العربي، والمستويات الشعبية، حيث أنه وعلى مدار الحقب السابقة تم النظر إليه جماهيريا على أن المستوى الرسمي العربي منفصل عن الهم الشعبي، وبالذات عندما يتعلق الأمر بالمقاومة والقضية الفلسطينية.

ثالثا - على المستوى الدولي

لقد أحدث الاتفاق تباينا في المواقف والآراء الدولية حتى داخل الرباعية فيما يخص إدارة الصراع، وهذا من شأنه أن تكون له انعكاسات إستراتيجية، يجب أن تأخذ بعين الاهتمام، ومن أبرزها:

١ بدا هناك تباين واضح بين الموقف الأمريكي والمواقف الأوروبية، وتعود جذور هذا التباين إلى فوز حماس في الانتخابات التشريعية، وكذلك الوجود الأمريكي في العراق، إلا أن الموقف الأمريكي استطاع أن يستقوي على المواقف الأوروبية، نتيجة لقضيتين أساسيتين:

الأولى: موقف حركة حماس الرافض لكل ما تم الإجماع عليه دوليا.

الثانية: تذرع الولايات المتحدة الأمريكية بتقوية الطرف المعتدل في السلطة الفلسطينية، ممثلا بالرئيس أبو مازن وحركة فتح.

أما اليوم، فإن الخطاب الذي تقدمه حركة حماس بعد توقيع الاتفاق وما يكتنفه من غموض بنّاء، علاوة على ذلك انضمام الرئيس أبو مازن وحركة فتح إلى الاتفاق، من شأنه أن يجعل الولايات المتحدة أو أي طرف أوروبي، إما أن يتعامل مع الرئيس أبو مازن على أنه لم يعد يمثل الطرف المعتدل، وبالتالي عدم التعامل مع القضية الفلسطينية، وهذا أمر مستحيل أو التعامل مع الاتفاق ومكوناته على أنه اتفاق معتدل بغض النظر عن أطرافه.

رابعاً - على المستوى الإسرائيلي

قد يكون اتفاق مكة من أكثر الأحداث تأثيرا على صانع القرار الإسرائيلي، وذلك للأسباب التالية:

١. ما تمر فيه الساحة السياسية الإسرائيلية وعدم رتابتها للاستجابة للتغيرات، ولاسيما بعد حرب لبنان وتدني شعبية وثقة المواطن الإسرائيلي بصناع القرار السياسي.

٢. عدم جاهزية صناع القرار للتعامل مع هكذا حالة في الساحة الفلسطينية، فتاريخياً اعتاد صانع القرار السياسي الإسرائيلي على رسم استراتيجيات تعامله مع القضية الفلسطينية على أساس التعدد القطبي، وتبرير عدم التقدم في عملية السلام، نتيجة لعدم وجود إجماع فلسطيني، وكانت تُطلق المصطلحات "عدم وجود شريك، والشريك الضعيف"، أما ومنذ فوز حركة حماس في الانتخابات، فقد انشغلت مراكز الأبحاث وكذلك دوائر صنع القرار على أحد مستويين:

الأول: محاولة المواءمة بين تصورات حركة حماس والتصورات الإسرائيلية.

الثاني: التركيز على إعطاء مؤسسة الرئاسة الأهمية، والتعامل مع وجود حماس ضمن إستراتيجية إدارة الصراع، وتوظيف ذلك لإبعاد الأنظار عن عدم قدرة الجانب الإسرائيلي على التقدم في عملية السلام .

أما الآن، فيبدوا أن إسرائيل وصناع القرار يبدون أكثر عجزاً من أي مرحلة سبقت عن رسم إستراتيجية للتعامل مع المستجدات على الساحة الفلسطينية، لذا جاء الرد العنيف من رئيس الوزراء، سواءً أثناء لقائه الرئيس الفلسطيني، أو في رده على طبيعة العلاقة مع الحكومة الفلسطينية المقبلة.

كما ونشير إلى أنه لا توجد أي دراسة حالية لصانع القرار السياسي الإسرائيلي تؤهله للتعامل مع هذه الحالة الجديدة المبنية على نفي كل ما هو سابق، ومن هنا استطاعت الساحة الفلسطينية أن تستقوي على مخرجات ما يطمح له النظام السياسي الإسرائيلي، وعلى مخرجات آلية بناء النظام السياسي الإسرائيلي.

المعقب: الدكتور أحمد البرصان

أشكر الدكتور رائد على كلمته وأود التعليق على جانب تحدث فيه، وهو ما قاله عن الإستراتيجية وتجنب الأيديولوجية التي تعدّ الفارق بين حركتي فتح وحماس، الأمر الذي أتاح لهما ممارسة العمل السياسي رغم وجود هذا الفارق.

إن اتفاق مكة الذي وقع في الثامن من شباط/ فبراير ٢٠٠٧ بين حركتي حماس وفتح، يُعدّ نجاحا متميزا للمبادرة التي دعا لها خادم العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز، ويعكس ثقة الطرفين في القيادة السعودية وثقلها السياسي على المستويين الإقليمي والدولي، مما قد يترتب عليه تحريك عملية السلام ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني.

أولا - البعد الفلسطيني

جاء الاتفاق لينهي المواجهة الدموية بين الحركتين، لأنها تهدد القضية الفلسطينية برمتها ، لذا كان لا بد من إيجاد صيغة للاتفاق بينهما على حكومة وحدة وطنية، لعدم قدرة كل طرف منهما على تهميش الطرف الآخر، وتوصل كل منهما إلى قناعة مفادها أنه لا بد من لغة جديدة للتعامل،٠ تتطلبها الظروف الدولية.

إن ترحيب الشعب الفلسطيني بهذا الاتفاق، قد يجعل الظروف مهيأة أمام الحكومة الجديدة بالتحرك على جميع المستويات بإجماع وطني، مما يعزز الموقف الفلسطيني، وأن هناك شريك سياسي يحظى بدعم سياسي وشعبي، ويحبط جميع الادعاءات الإسرائيلية التي كانت ترددها بأنه لا يوجد شريك فلسطيني.

والآن، تواكب إسرائيل حكومة فلسطينية ذات وحدة وطنية، وفي هذه الحالة نستطيع القول بأن هنالك طرف فلسطيني قادر على أن يفاوض من مركز قوة، يُمثل تقريبا معظم الفصائل الفلسطينية من خلال حكومة الوحدة الفلسطينية، ولا يمكننا القول أن فتح هي من

أبرمت الاتفاق، أو أن حماس هي من أبرمته، ولكن هذا الاتفاق يُشكل تقريبا حكومة وحدة وطنية تشترك فيها جميع الأطراف.

ثانياً - الجانب العربي

أعتقد، أنه أصبح شريكاً ويشكل دوراً هاماً - وإن كان يُقال باستقلالية القرار الفلسطيني- ، فإن الجانب العربي موجود في كل الصراعات الفلسطينية-الإسرائيلية .ومن المهم التأكيد أيضا على أن هذا الاتفاق يستطيع جلب الدعم العربي، فمعظم الدول العربية تؤيده وتدعمه بلا استثناء. كما أن توقيع الإتفاق برعاية المملكة العربية السعودية ينفي الادعاء بأن حماس تقع ضمن الخندق الإيراني، لأن حماس حركة سنية وحركة تحرر تحتاج إلى الدعم السياسي ، وهي بعيدة عن التكتلات الإقليمية، وهذا ما يجعل في يد العرب ورقة مهمة يمكن تقديمها للمجتمع الدولي.

وفي الخطاب الذي ألقاه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أمام الكونغرس الأميركي في السابع من مارس عام ٢٠٠٧، حث فيه الإدارة الأمريكية على تحمل مسؤوليتها في إيجاد حل للقضية الفلسطينية، منبها لخطورة الوضع في المنطقة، وقد تكون هذه الفرصة الأخيرة السانحة ليجاد حل عادل، وإلا فإن المنطقة قد تشهد عدم الاستقرار الذي من الممكن أن يهدد المصالح الأمريكية ، فوضع بذلك الكرة في الملعب الأمريكي والإسرائيلي؟

ثالثاً - الموقف الدولي

أعتقد أن روسيا رحّبت بهذا الاتفاق وهي مع عقد مؤتمر دولي، وقد كان موقف روسيا في العام الماضي واضحا، عندما استقبلوا وفدا من حركة حماس فلها موقف مؤيد للمؤتمر الدولي.

إن التردد الأمريكي كان لأبعاد سياسية داخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يعني أن أمريكا ضد الاتفاق، وإنما طبيعة السياسة الأمريكية السائدة هي التشدد، لكن في الواقع ومن مظاهر الاتفاق هناك ما سيُغير موقفها بسبب الاجتماعات المركزة خلال شهر فبراير ومارس والاجتماعات المتوقعة مستقبلاً. أما الموقف الفرنسي والأوروبي فقد رحّب بالاتفاق.

فمن وجهة نظري أنه يوجد هنالك دعم عربي للاتفاق في الوضع الحالي، والجانب الفلسطيني مُهيأ، والجانب الدولي تقريباً مؤيد للاتفاق...، فالكرة أصبحت في الملعب الإسرائيلي بالذات، وليس في الجانب العربي أو الفلسطيني... فهل لديهم استعداد للدخول في عملية سلام جادة؟؟

أعتقد أن أمريكا الآن_ في ظل انتشار الكراهية لها وتورطها في كثير من المناطق_ بحاجة لعادة بلورة الموقف لتحقيق أو تقديم شيء ما على الساحة الفلسطينية.

نقاشات المحور

الدكتور أنيس قاسم

أولا: لدي سؤالين فيما يتعلق بالبحث الذي قُدّم وهما:

- هل تعتقد أن اتفاق مكة غيّر مفهوم الشراكة الفلسطينية؟؟ وهل تعتقد أن اتفاق مكة أنقذ الشعب الفلسطيني من براثن أوسلو؟؟

ثانياً: -وهو الأهم لأني مسكون بشيطان اسمه شيطان أوسلو-، وأتمنى أن تكون هذه النقطة التي تفضَلت بها صحيحة، وأخاف أن أختلف معك عليها، وهي كما وردت في كتاب التكليف، فإن محمود عباس كلّف إسماعيل هنية بأن على الحكومة الجديدة أن تحترم الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا هو الاسم السري لاتفاقيات أوسلو.. وكل ما أخشاه الآن أن أوسلو أصبحت تمتد وتتمدد في جسم حماس...

ثالثاً – بالنسبة للشراكة الفلسطينية ومفهومها، أعتقد بأنه مبدأ مرغوب فيه خصوصا بعد سيطرة الحزب الحاكم لفترة أربعين سنة على النشاط الفلسطيني، فأتمنى أن يكون إعادة جدولة طريقة الحكم الفلسطينية صحيحا ، ولكن أخشى أن أختلف معك أيضا في هذه النقطة، لأن فتح لم تتخذ أي إجراء لممارسة نقد ذاتي لكيفية خسرانها للانتخابات، وما زالت البطانة الحاكمة حاليا هي البطانة التي أدت إلى خسران فتح في مواقعها السياسية.

الدكتور خالد عبيدات

اسمح لي كي لا نستغرق في عصر الفكر أو في البحث بعيداً في أيديولوجيات أو في نظريات، أن أقول إليك أن هذا الاتفاق ببساطة هو اتفاق أمني، ولا نبتعد كثيراً عن ذلك فقد استطاعوا مشكورين وقف سيل الدم في فلسطين، أليس ذلك صحيحا؟

الدكتور رائد نعيرات

إن كنا سنناقش مسألة إيقاف سيل الدم الفلسطيني أم لا، فأنا أعتقد أن الدم الفلسطيني قد سال نتيجة للأسباب التي ذكرتها ومن أهمها:

- أن الشعب الفلسطيني لم يكن مغروسا فيه مفهوم الشراكة السياسية.
- ولم يكن لدينا هوية سياسية فلسطينية متبلورة.
- وكان لدينا اتفاق أوسلو الذي يثقلنا ببراثنه.

الدكتور خالد عبيدات

هل الشعب الفلسطيني يحكمه هذا الجهل الكبير، بألا يعلم الشراكة إلا عند عقد مثل هذا الاتفاق؟ بل أنا أعتقد أن الشعب الفلسطيني أرقى من ذلك بكثير، وأعتقد أن هذا الاتفاق قيمته الحقيقية بأنه استطاع إيقاف سيل الدماء في فلسطين، ولم يُوفق في كل ما حمّلته أنت من سياسات واستراتيجيات، والدليل على ذلك بشكل مُبسط أن حكومة الوحدة الوطنية التي لا يزالون يبحثون عنها وفي كل مرة تؤجل إلى إشعار آخر.

الدكتور عبد الفتاح الرشدان

كنت أتمنى أن يكون ما تفضلت به من كلام غير مبالغ فيه، ولعلي أختلف معك كثيرا أو قليلا في الأطروحات التي قيلت، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تغيير الثقافة الفلسطينية..

هل تعتقد أنه من السهولة بمكان أن يتم تغيير أمر يتعلق بثقافة بمجرد انعقاد مؤتمر في مكة أو في واشنطن أو في أي مكان آخر؟؟

إن مسألة الثقافة لا تتغير بهذه السهولة، ومسألة الشراكة أو خلق مفهوم جديد للشراكة، لا يتحقق باعتقادي بمجرد عقد اجتماع في مكة وتوقيع اتفاق معين بين الفصائل الفلسطينية..، وفي الحقيقة فإن مفهوم الشراكة ومفهوم تغيير الثقافة، يحتاجان إلى نضال طويل حتى يتحققا، إذا كان ذلك مقبولاً ومفهوماً داخل أفراد الشعب الفلسطيني..

الاتفاق حقيقة ما زال في بدايته، ومن المبكر جدا أن نضع النتائج، أو نتصور نتائج إيجابية بهذا الحجم، سواء على الصعيد الداخلي الفلسطيني أو حتى على الصعيد العربي والدولي، فليس من السهولة بمكان أن نتنبأ بهذه الإنجازات الكبيرة والتي من الممكن أن يكون مبالغ فيها جدا، فيما يتعلق بنتائج هذا الاتفاق، لا سيما ما قلت أنه أنقذ الفلسطينيين من براثن أوسلو..

وأتفق مع الدكتور أنيس، بأننا لا زلنا مقيدين باتفاق أوسلو، وأنه ليس من السهل أن تصل كل الفرق للخروج من براثن أوسلو وخاصة السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى رأسها محمود عباس الذي ما زال ملتزماً بما جاء في اتفاق اوسلو، وبمطالبة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة الأمريكية بالالتزام بشروط الرباعية وفي مقدمتها الالتزام بالاتفاقيات الدولية، أو بمعنى آخر، كما قال الدكتور أنيس، أنها تدل أو تؤشر على اتفاق اوسلو.

الدكتور أحمد نوفل

أنا أتفق معك، على أن هذا الاتفاق فيه نوع من الشراكة السياسية الجديدة وهناك مؤشر إيجابي، لكن عندي تساؤل عن الدور العربي في الصراع، فإذا لاحظنا _كما قلت_ أن اتفاق مكة أعاد الدور العربي في الصراع العربي-الإسرائيلي وهذا أمر جيد، فإنني أشك في ذلك، لأن الاتفاق أثار حفيظة بعض الدول العربية الأخرى، فلو كان كما قلت وكان تحت مظلة جامعة الدول العربية لاتفقنا بأن الاتفاق أعاد الدور العربي إلى الوجود..

ثم إن هنالك هوّة كبيرة بين المستويين الشعبي والرسمي على عكس ما صرحت به، من أن الاتفاق أوجد نوعاً من التقارب بين المستويين، وليس هذا وحسب على صعيد الصراع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بل على أصعدة أخرى أيضاً، فلو كان هنالك تقارب لخرج الناس في العواصم العربية في مظاهرات مؤيدة وشاكرة لذلك..

وبالنسبة للاستجابة لبعض القضايا الدولية كما تقول، فإننا نرى أنه لا زال هناك فجوة كبيرة بين الموقف الدولي والقضية الفلسطينية، بل نجد أحياناً شروطاً تعجيزية لموافقة المجتمع الدولي مع القضية الفلسطينية..

والأمر الأخير، أن الاتفاق حصل بين حركة فتح وحماس وتجاهل عدداً من الفصائل الموجودة في فلسطين، إذاً هذا الاتفاق ثنائي بين فصيلين حماس وفتح، مع إقرارنا أنهم يمثلون ما نسبته ٨٠٪ من المجتمع، إلا أن هنالك قوى فاعلة في الساحة الفلسطينية لم تُستشر.

كما أن القضية أصبحت محصورة على الفصائل والقوى الموجودة في الأراضي المحتلة، علماً أن هنالك قوى فلسطينية فاعلة في الشتات لم يكن لها دور، ولهذا هناك حديث الآن عن وجود بعض الضغوطات، إن كانت لقوى فلسطينية مدعومة بقوى عربية فاعلة لتكوين الخيار الثالث في الساحة الفلسطينية، ففي السابق كان الخيار يراوح بين فتح والتنظيمات الأخرى كالجبهة الشعبية، وأصبح الآن يراوح بين فتح و حماس، ولكن هذين الفصيلين لا يمثلان كل الفصائل الفلسطينية.

الأستاذ جواد الحمد

لدي تعليق بسيط مع سؤالين، ومن ثم نتيح المجال للدكتور رائد للإجابة على التعليقات..

فهمت من التحليل الذي تفضلت به، أن الاتفاق وضع القواعد الأساسية لهذه الأبعاد الإستراتيجية، وأنه ليس بذاته حقق هذه الأبعاد الإستراتيجية، كما أشار بعض الزملاء.

إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه وكتاب التكليف الذي أشير إليه، ربطا احترام الاتفاقات الموقعة دولياً استناداً إلى وثيقة الوفاق الوطني وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ومصالح الشعب الفلسطيني، فهل هذه ضوابط وكوابح كافية تستند إليها حماس عند الضرورة، كي لا تتعامل مع اتفاق أوسلو ولا تقبله..

وحول الفصائل الأخرى الموجودة والتي علّق عليها الدكتور أحمد نوفل، إن الحجم الحقيقي لهذه الفصائل الأخرى جميعها لا يتجاوز ١٤ ٪ وفق الانتخابات التشريعية الأخيرة للشعب الفلسطيني، وعليه، فإنه إن اتفق ما مجموعه ٨٠٪ من الشعب الفلسطيني على قضية ما، فأعتقد أنها تُصبح هي الأغلبية الساحقة وعلى الجميع أن يلحقوا بها، وهذا لا يعني إهمالا للآخرين بقدر ما يعني أن الأقلية يجب أن تنصاع إلى رأي الأغلبية، فاليسار الفلسطيني متقهقر في الساحة الفلسطينية، ولا يتقدم لا في الساحة الفلسطينية ولا في الشتات، ولذلك فإن حجمهم معروف وهم يعلمون ذلك.

إن الإشكالية التي واجهها الاتفاق هي أنهم لم يتشاوروا في النهايات، مع أن هناك معلومات تفيد أنهم على اتصال دائم وتفصيلي بكل ما جرى إلى ما بعد انتهاء لقاء دمشق المشهور بين عباس ومشعل، وإن ما تم في مكة لا يُشكّل أكثر من١٠ ٪ من التقدم للأمام في الاتفاق وهو الذي لم يتم التشاور فيه، فهل برأيك من الممكن أن يُشكّل ذلك إشكالاً مُعيناً في

الساحة الفلسطينية، وعندما تقف الجبهة الشعبية وحدها وتمتنع عن المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، أم هل ستتعرض الجبهة الشعبية إلى نوع من العزل، لأن اليسار الفلسطيني الآخر يشارك في الحكومة وسيأخذ وزارات، وكذلك المستقلين والقوى الأخرى سيشاركون في الحكومة، أما الجهاد الإسلامي، فله موقف أيديولوجي من الانتخابات.. فهل سيؤثر ذلك سلبا على تشكيل الحكومة أم لا؟؟

النقطة الأخيرة، ماهي توقعاتك العملية لموضوع تشكيل حكومة فلسطينية؟؟ وهل عندك معلومات عن سبب التأجيل؟؟ وهل سيتم الالتزام بموعد التأجيل؟؟ وهل ستكون الحكومة كما يعتقد البعض في مهب الريح ؟؟ وشكرا..

الدكتور رائد نعيرات

سأنطلق في حديثي من قضايا عدة أساسية وهي:

- اتفاق أوسلو.
- الشراكة والثقافة السياسية.
- المواقف المختلفة العربية والأوروبية والفلسطينية.

أولا: قضية أوسلو

عندما تكلمت عن قضية أوسلو، وإن الاتفاق أخرج الشعب الفلسطيني من براثن أوسلو، لم أكن أعني ذلك حرفياً، ولا أعتقد أن هنالك من يتصور بأن اتفاقاً فلسطينياً سيلغي أوسلو، ولكن باعتقادي أن الاتفاق أعاد قدرتنا على إدارة اتفاق أوسلو، بحيث إما أن نقلل إلى حد كبير جدا من الخسائر التي علقت بالشعب الفلسطيني من أوسلو، أو أن نعيد اتجاه القوة، بحيث نحوّل ما علق بنا من خسائر لما يمكن جعله مكاسب في اتفاق أوسلو..

ثانياً: الثقافة والشراكة السياسية

نحن لا نتكلم عن بلسم بين لحظة وأخرى يستطيع أن يزيل وأن يغرس قيما جديدة بين عشية وضحاها، ولكن هذا الاتفاق فعلا ما إن وُقّع لُبس داخل الوسط الفلسطيني وداخل القيادات والشارع والأوساط المعنية فإن هنالك ثمناً يجب أن يدفع، وما أعنيه هو داخل صفوف حركة فتح، فحركة فتح كانت بعد الانتخابات التشريعية، تعاني من عقدة عدم التسليم لنتائج الانتخابات، وعدّها قطاع كبير منها زوبعة، الآن فعلا هناك تهيئة نفسية وسيكولوجية لموضوع

الشراكة..، وإذا تم تطبيق بنود هذا الاتفاق فقد نستطيع أن نصنع ثقافة مبنية على الشراكة، ولكن لا يعني أننا إذا وقعنا الاتفاق قمنا بالشراكة..

نحن بحاجة إلى إضاءة شمعة بدلا من أن نلعن الظلام، ولا نستطيع أن نبقى ننتظر إلى أن تحدث الشراكة، كيف ستحدث الشراكة؟؟ الشراكة بحاجة إلى خطوات وبرامج وآليات، اتفاق مكة في اعتقادي استطاع أن يضع جزءا من هذه البرامج والآليات..، وواجبنا نحن كقوى فلسطينية وكمثقفين وكمؤسسات أن ندعم تفعيل اتفاق مكة على أرض الواقع لنستطيع أن نطبخ هذه الثقافة..

ثالثاً: بالنسبة للمواقف الدولية والعربية والفلسطينية

الموقف الدولي

باعتقادي فإن ما يمكن أن نحققه هو إحداث اختراقات في الموقف الدولي، وليس تغييرات بشكل كُلي، التغيرات التي يريدها الشعب الفلسطيني هو الإقرار الدولي بأحقية الشعب الفلسطيني في فلسطين، وهذا الموقف بحاجة إلى فترة وآليات ورسالة جامعة عامة نخاطب بها الموقف الدولي، حتى لا يبقى يضغط علينا ويطالبنا بتوحيد الجهة المخاطبة له لأنه يسمع أكثر من رسالة، وهذا ما يجبره على التعامل الانفصالي.. نحن الآن نتوجه بعد اتفاق مكة برسالة واحدة..

الموقف العربي

أنا لا أتفق تماما بأن هذا الاتفاق يخص الجانب السعودي، ولكنه اتفاق أتى بمجموعة من المجهودات شاركت فيها كل القوى، ومن الملاحظ أيضاً أن الأردن لم تكن حاضرة في اتفاق مكة، ولكن كان للجانب الأردني دور كبير فيما بعد، في محاولة تفعيل اتفاق مكة على أرض الواقع، وقد لعب الأردن دوراً هاماً، وباعتقادي فإن من حق القضية الفلسطينية على الدول العربية ومن حق الدول العربية عليها، أن تكون حاضرة في أي عمل سياسي فلسطيني، لا سيما إذا تعلق العمل بالمبادرات الكاملة..

هذا عدا عن الموقف المصري، والموقف السوري، والمواقف العربية التي تعمل مع كل الأطراف الفلسطينية لمحاولة الوصول إلى هذا الاتفاق منذ خمسة أعوام.

الموقف الفلسطيني

بخصوص القوى الفلسطينية الأخرى، أنا باعتقادي أن الاتفاق يجب أن يُجزّأ إلى جزأين، وهذا يقودنا إلى قضية أخرى:

١. إدارة الشأن السياسي الفلسطيني الداخلي، بمعنى إدارة السلطة داخل الأراضي المحتلة عمليا في الضفة والقطاع.

٢. إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

إذا تكلمنا عن إدارة الشأن الفلسطيني الداخلي، فعلاوة عن أن فتح وحماس تملك ٩٠ ٪ من الشارع والقوى الفلسطينية داخل المجلس التشريعي، إلا أننا لم نعد نتكلم عن فتح وحماس وحسب، فالقوة الوحيدة التي بقيت خارج إطار السلطة في النظام السياسي الفلسطيني هي الجبهة الشعبية، وقد كان واضحا أن الجبهة الشعبية لم تكن معارضتها معارضة للاتفاق، وإنما قد تكون نوعاً من أنواع الكرامة السياسية، أحيانا على جزئية من (المحاصصة) السياسية وهي أن الجبهة الشعبية تتبنى الانتخابات الفلسطينية لا تُعبّر عن الثقل الحقيقي، لأننا لسنا في نظام ديمقراطي ولم نقم ببناء الدولة حتى نتبنى النموذج الديمقراطي، وخلقت بذلك إشكالية في الداخل وفي المؤسسات والشارع الذي يدعم الجبهة الشعبية بشكل أو بآخر، وكان أحد أهم إفرازات هذا الارتباك أن الجبهة الشعبية عادت إلى المفاوضة بمنحها اثنتين وسبعين ساعة من أجل العودة إلى حاضنة اتفاق مكة، والآن تعيش الجبهة الشعبية هذه الإشكالية سواء على مستوى قياداتها أو على مستوى الأفراد الممثلين للجبهة الشعبية.

هل الاتفاق اتفاق أمني؟

باعتقادي أن الاتفاق لا يمكن القول عنه بأنه أمني أو أنه أدخل حماس إلى حاضنة أوسلو، بالعكس تماما..، أعتقد أنه عندما تكلمنا عن قضية احترام والتزام، فهنا تغير في السلوك السياسي وحسب وليس تغيرا في الايدولوجيا السياسية، ولو كان هنالك تغير في الايدولوجية السياسية لانهمك الجميع في محاولة اختطاف نتائج اتفاق مكة..، لكن من الواضح أن الضغوطات الموجهة من أجل إلزام القوى الفلسطينية في الاتفاقات السابقة، هو الذي يجعلنا نشير إلى القراءة الصحيحة للاتفاق وهو أنه اتفاق لدارة الشأن الفلسطيني السياسي..

وهناك قضية أخرى، وهي قضية الاتفاق وأبعاده، بالتأكيد استطاع الاتفاق أن يوقف سيل الدم الفلسطيني وهذا شيء ليس بالبسيط.. وأعتقد أيضاً إن الشراكة السياسية وتغيير الثقافة الفلسطينية لم يكن هدف الاتفاق النهائي، بل المقصود هو البعد الآخر، أي إدخال قوة فلسطينية جديدة إلى داخل مؤسسة صنع القرار السياسي الفلسطيني..، ونلاحظ الآن كم كان وقع هذا الكلام في الصحف عندما يتم الكلام عن تقاسم المحافظات، وقد كان قبل توقيع اتفاق مكة مجرد الإعلان عن تعيين مدير عام في وزارة يُقتل من أجله خمسة إلى ستة أشخاص، والآن هنالك تقبل لتقاسم العملية السياسية برمتها.. هذا من شأنه، أن يُحدث ثقافة ديمقراطية تستطيع أن تنافس الاحتكار الإسرائيلي الدائم لما تسميه بالديمقراطية الإسرائيلية في المنطقة..

أما القضية الأخرى، والتي سأختم بها وهي سبب التأجيل في تشكيل الحكومة، فأعتقد أن السبب لا يعود إلى عدم قدرة الفصائل على التوافق الداخلي، أو عدم قدرة الفصائل على تطبيق اتفاق اوسلو على أرض الواقع..، بل هناك حقيقة لا تخفى على أحد، وهناك جزآن مهمان فيما يتعلق بالحكومة الفلسطينية:

الأول : يتعلق بالأبعاد الخارجية.

الثاني : آليات إخراج هذه الحكومة إلى أرض الواقع.

بالتأكيد نحن نُخرج حكومة فلسطينية ولأول مرة في التاريخ بهذا الشكل، فالفصائل جميعها مترقبة وكان لديها بعض الاستيضاحات التي كانت بحاجة لها حول اتفاق مكة، وهذا أخّر بشكل أو بآخر إخراج الحكومة إلى العمل، ولغاية أول أمس كان حزب الشعب يدرس موضوع الشراكة ومن سيشارك...

إن الظروف الجغرافية بأن الجميع يجب أن يذهب إلى غزة ويجلس مع القادة ورئيس الحكومة ومن ثم يعود إلى الضفة ليناقش الموضوع مع كوادره التنظيمية، ومن ثم يُعطي الموافقة وكل تنظيم بحاجة إلى أسبوع أو عشرة أيام..

السبب الآخر هو الموقف الدولي، فنحن بحاجة إلى حكومة وبحاجة إلى شراكة وهذه الشراكة تستطيع أن تحقق بعض الاختراقات على صعيد الموقف الدولي والإسرائيلي من أجل أن تكون هذه الحكومة حكومة ناجحة، بالتأكيد نحن لا نطلب وُد الإسرائيليين، ولا نطلب أن تكون هذه الحكومة ملتزمة تماما بالتعهدات الدولية، ولكن هذه الحكومة استطاعت أن تصل إلى

قواسم مشتركة في الخطاب الخارجي، مما يؤهلها للحصول على مكاسب، ومن أجل الحصول عليها نحن بحاجة إلى تطبيق بنود الاتفاق..

وأعتقد أيضاً أن كلمة رئيس الوزراء بأن تأخير الحكومة الوطنية الفلسطينية أو حكومة الوحدة الوطنية، يأتي استجابة لمتطلبات وطنية ولمنح كافة القوى السياسية والفصائل الوقت الكافي، وقد استنفذت الفصائل كل ما لديها من قوة لمحاولة إخراج الاتفاق بشكل مرضٍ في المستقبل، وبشكل يضعف أي عوائق داخلية أمام الاتفاق فيما بعد، حيث لا نُرشح شخصيات أو وزراء تكون غير متكاملة مع الشخصيات الأخرى وفي النهاية قد تفشل الحكومة..

الأستاذ جواد الحمد

شكرا للدكتور رائد، ونأمل أن تتكلل كل هذه الآمال والطموحات بالنجاح القريب، والجميع هنا معني بأن ينجح الفلسطينيون في التوصل إلى حكومة مشتركة، وبرنامج سياسي مشترك، وفك الحصار، وتحرير الأرض، وإقامة دولة فلسطين المستقلة، وعودة اللاجئين.

وإن هذه المداخلات التي كان بعضها ينبع من قراءة سياسية، وبعضها من خبرة تاريخية، وبعضها ينبع من تخوفات قياسا على ما سبق.

وأنا شخصيا أتفق بأن الاتفاق مثل مرحلة تاريخية جديدة للشعب الفلسطيني بمقاييس وموازين جديدة، لذا أقترح على الجميع أخذها واعتمادها بديلا للمقاييس السابقة التي كنا نقيس عليها..، وسنتحدث عن المعيقات القائمة وليس السابقة، وأعتقد أن الطاقة الكامنة في الاتفاق أوسع من المعيقات القائمة، إذا كان الموقعون على الاتفاق جادّون في تطبيقه..

وننتقل إلى المحور الثالث، وهل يمكن أن ينجح الاتفاق من حيث إمكانية تطبيقه؟؟ وهل لديه فرص للنجاح على المستوى الفلسطيني الداخلي، وعلى المستوى العربي والدولي بدرجات عالية؟

المحور الثالث

إمكانية نجاح الاتفاق

د. أحمد سعيد نوفل

إمكانيات نجاح اتفاق مكة المتاحة والممكنة على مختلف المستويات

مضى على هذا الاتفاق شهر، ولغاية الآن فإن الحكومة الفلسطينية العتيدة لم تُشكّل بعد، وبدأت المخاوف تساورنا على ما كنا نتوقعه ونريده من هذا الاتفاق، وقد كنا بداية متحمسون لهذا الاتفاق والمرحلة الجديدة، وبأنه ستُحل جميع الإشكاليات في الساحة الفلسطينية، لكن الغريب في الأمر أنه وبعد هذه الفترة من الزمن لا زلنا نفاوض على من سيكون وزيراً للداخلية، ومن يكون هنا ومن يكون هناك.. ولقد كنت أتوقع أن الوعي الفلسطيني لدى فتح وحماس يتجاوز هذا الأمر الذي كان شائكا قبل الاتفاق ولا يزال بعده، مما يُدخل اليأس إلى الشارع الفلسطيني وليس المثقف الفلسطيني أو من ينتمي لهذا الفيصل أو ذاك..

وبلا شك بأن هذا الاتفاق مهم جداً ولا بد من احترامه، لأن العبرة ليس في الاتفاق الذي خفف من الاحتقانات الداخلية الفلسطينية، بل بالقدرة على تنظيمه واحترام بنوده من جميع الفئات سواء التي وقّعت الاتفاق أو التنظيمات الفلسطينية الأخرى، أو أي أطراف عربية ودولية وحتى إسرائيل.

من هنا تأتي أهمية إزالة العقبات التي من الممكن أن تظهر هنا وهناك أمام هذا الاتفاق، وأنا أتصور أن هذا الاتفاق هو الفرصة الأخيرة، ويجب ألا نفكر باحتمالية عدم نجاحه، لأنه سيكون الطوفان بعد ذلك سواء على القضية الفلسطينية أو بين حماس وفتح..، ولكن أيضاً هنالك بعض الأطراف التي تتربص بالاتفاق، وتسعى من خلال مواقفها إلى إفشاله ووضع العراقيل أمام نجاحه، ومن هذه المواقف :

الموقف الإسرائيلي

ألحق هذا الاتفاق الضرر بإسرائيل، ليس لأنه أوقف الصراع الدموي والاقتتال بين الفلسطينيين والذي كان يُشكّل مصلحة لسرائيل، بل لأن الاتفاق وضع إسرائيل في الزاوية، وحرمها من المناورة كما كانت تفعل وتدعي بعدم وجود مفاوض فلسطيني متفق عليه للتفاوض

معها، وقد كانت إسرائيل قد استغلّت الاشتباكات بين حماس وفتح، لكي تظهر عدم جدوى التفاوض مع الفلسطينيين لعدم أهليتهم.

وأقنعت إسرائيل الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية، بأنها ترفض التفاوض مع حكومة لا تعترف بها، وجاء هذا الاتفاق لكي يوحّد كلمة الفلسطينيين، ويؤكد على مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية بأنها الطرف الذي يفاوض مع الحكومة الإسرائيلية وليس الحكومة الفلسطينية..

ومن هنا، فإن التخوّف الذي يمكن أن يُطرح، والذي من الممكن أن يأتي من إسرائيل ويعمل على إفشال الاتفاق ووضع العراقيل أمام تنفيذه، يكمن في افتعال أحداث معينة في الداخل الفلسطيني تؤدي إلى إعادة الخلافات داخل الساحة الفلسطينية، لا سيما أن إسرائيل لها خبرات طويلة في هذا المجال..

إن نجاح الاتفاق لن يكون في صالح إسرائيل، وستكون المتضرر الرئيس في الاتفاق، والتي ستفعل المستحيل من أجل إفشاله سواء الآن أو في المستقبل بعد قيام الحكومة الفلسطينية.

موقف الولايات المتحدة

دخلت الولايات المتحدة على الخط مباشرة، وأعلنت عن عدم استعدادها تغيير موقفها بالنسبة للحكومة الوطنية التي تترأسها حركة حماس، ما لم تعترف مباشرة بإسرائيل، علما أنه ليس من الضروري في العرف الدولي أن تعترف الدول بالحكومات التي قد تتغير من وقت إلى آخر، والمطلوب عادة الاعتراف بالدول وليس بالحكومات. وبما أن السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس قد اعترف من قبل بإسرائيل، وأعلن استعداده للتفاوض معها باسم السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، فلا داعي لربط البدء بالمفاوضات بشرط اعتراف حركة حماس بإسرائيل. آخذين بعين الاهتمام أن حركة فتح لم يطلب منها أن تعترف بإسرائيل بشكل مباشر، وإن منظمة التحرير هي التي اعترفت وفاوضت طيلة السنوات الماضية، دون أن تحقق أي مكتسبات، أوإعادة لحقوق الشعب الفلسطيني. وتسربت معلومات عن الضغوطات التي قامت بها كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، لكي لا يذهب بعيدا في علاقته مع الحكومة الفلسطينية القادمة.

ولا شك في الاتفاق أحرج الولايات المتحدة، خاصة وأنه تم تحت رعاية أفضل أصدقائها في المنطقة، مما يترتب عليه أن تراعي في موقفها من الاتفاق علاقتها مع السعودية، ولكن يبقى التخوف من أمريكا بأنها ستكون اللاعب الرئيسي في إفشال الاتفاق..

الموقف العربي

أعتقد أن الموقف العربي هو الحاضن لهذا الاتفاق، على أساس أنه أزال الاحتقانات الموجودة على الساحة الفلسطينية، والتي من الممكن أن يكون لها انعكاسات في الخارج أيضا، وكان هنالك تخوّف من حدوث إشكاليات فلسطينية في لبنان أو أية أماكن أخرى حيث يتواجد الفلسطينيون.

وكانت كل من مصر وسوريا وقطر ترغب بأن تتم المصالحة بين فتح وحماس تحت رعايتهم وليس تحت رعاية سعودية، لكن أصبح الموقف العربي الآن واضحاً، وأنا أرى إمكانية كبيرة لإنجاح الاتفاق، إذ تبنى مؤتمر القمة العربية القادم في الرياض، ليكون الأرضية التي من الممكن التحرك وفقها وأن يوظف في المستقبل في التشاور بين الدول العربية والولايات الأمريكية المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأعتقد أن الدول العربية قد تأتي بلجنة تتشكل في مؤتمر القمة العربية، لكي تأخذ الاتفاق مع مبادرة عربية، من أجل وضع اتفاق مشترك بين المبادرة العربية والاتفاق الفلسطيني وتسويقه للخارج ..، من ناحية أخرى نجد أن بعض الدول العربية والإقليمية غير متحمسة للاتفاق.

الموقف الفلسطيني

في الساحة الفلسطينية، أصبح هنالك وعي للاتفاق بأنه الفرصة الأخيرة، وبدونه كان من الممكن أن يتم التراجع عن الثوابت الفلسطينية، ويزداد الأمر سوءا بالاقتتال الفلسطيني-الفلسطيني.

ويمكن القول إن هنالك بعض الأطراف الفلسطينية وجدت أن نجاح وفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي في العام الماضي، قد أخرجها من لعب دور فعّال في القضية الفلسطينية وهمّش هذا الدور، ونخشى الآن أن تكون هذه القوى قد جمّدت نشاطها في الفترة الأخيرة، لكي تعود للعب دورها في إفشال هذا الاتفاق، ومما لا شك فيه أن السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية "حماس وفتح" واعيين إلى هذا الأمر، لكن هذا لا يعني عدم وجود أطراف فلسطينية داخل الساحة الفلسطينية ستلعب من أجل إفشال هذا الاتفاق، ولا بد من وجود

شفافية ووعي من أجل معالجة هذا الأمر والحديث مباشرة عن تلك القوى والكشف عن هويتها، والتي تعتقد أن هذا الاتفاق سيبعدها عن ممارسة أي دور على الساحة الفلسطينية، لما لها من ارتباطات خارجية مباشرة.

كما أخشى، أنه وبعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، ألاّ يكون هنالك اتفاق على برنامج تلك الحكومة، لوجود اختلاف في وجهات النظر بين الفصائل، وإن ما بعد تشكيل الحكومة له علاقة بالقوى العربية والدولية..

وأرى أيضا أن هذا الاتفاق بالنسبة للساحة الفلسطينية _على الرغم من أهميته_، إلا أنه كان بين حماس وفتح في الداخل، ولكنه مرتبط ببعض القضايا التي لها علاقة بثوابت القضية الفلسطينية وليس بذات الاحتلال وحسب، وهذا الأمر لم يُعالج في اتفاق مكة، وهنالك تيارات فلسطينية لم يتم استشارتها على الرغم من أن فتح وحماس تشكّلان المجموع الفلسطيني في الداخل والخارج، لكن لا بد من استشارة هذه الفصائل في مثل هذا الاتفاق المصيري.

الأستاذ جواد الحمد

أود أن أبين الموضوع في جوانب متعددة أهمها:

- أن ثمة فرص متاحة وإمكانيات لنجاح هذا الاتفاق ولكنها بحاجة إلى بلورة أكثر..
- كما أن ثمة استكمالات لا بد منها من أجل أن يكون نجاح الاتفاق على الأقل جيداً، ولا نقول كاملاً..
- وأود أن أشير إلى أن كل ما جرى من مفاوضات بين فتح وحماس، كانت جميع الفصائل على إطلاع كامل به باستثناء صياغة النص الأخير بخصوص احترام الاتفاقات الذي تمت بلورته في مكة، بمعنى أن أغلب الاتفاق تم عليه وكان الكل مشتركاً في بلورته وصياغته بما في ذلك المحاصصة في توزيع حقائب الوزارة.
- يجب على بعض التيارات الفلسطينية أن تعلم أنها في النهاية تمثل أقلية، رأيها محترم ولكن لا يُفرض على الآخرين، بمعنى أنه لو اتفقت فتح وحماس كما حصل في اتفاق القاهرة، عندما تم التوقيع عليه، حيث كانت جميع المفاوضات بين فتح وحماس والجهاد الإسلامي مع حضور المصريين ولم يشارك في هذه الحوارات أي فيصل آخر، لذلك ما أن أُعلن الاتفاق حتى تحفظّت الجبهة الشعبية عليه، ويبدو أن الأمور تجري هكذا في كل العالم، بأن

الكبار يرسمون والصغار يلحقون، وهذا ليس من باب التحجيم وإنما من باب دفع العجلة إلى الأمام..

نقاشات المحور

الأستاذ جواد الحمد

بالمناسبة إن ما تم في مكة من التفاوض مع حركة حماس كان حول القبول بالمبادرة العربية واحترامها، ورفضت حماس ذلك رفضاً قاطعاً، ولن تستطيع حماس الاعتراف بإسرائيل مهما كانت الظروف..، ولذلك ما تم الوصول إليه وما كان ممكناً أن تقدمه كان موقف محمود عباس أن هذا إنجاز جيد وكاف، وأي ضغط إضافي سيؤدي إلى فوضى سلاح داخل الساحة الفلسطينية..

وباعتقادي، هذا الأمر قد نقله محمود عباس إلى عدة أطراف دولية ليس من باب قناعته بحركة حماس، ولكن من خوفه على الوضع الفلسطيني الداخلي تحت قيادته أن ينفلت بصورة، لا يستطيع معه الحرس الرئاسي ولا الدعم الإسرائيلي بالسلاح أن يوقفه عند حد، لأن فصائل المقاومة تمتلك من عتاد ورجال ما يمكن أن يُشعل حرباً أهلية لمدة عشرين سنة، وهو أكثر مما جرى في حرب لبنان السابقة، وهذا يُشكّل خطورة على الشعب الفلسطيني كله، وبالتالي يُشكّل خطورة على الأمن القومي المصري والأردني، فالجميع يخشى من زيادة الضغط المفرط على حركة حماس لكن هذه الخشية في الوقت ذاته متفاوتة، فقد قال البعض أنه كافٍ ولا بد من العمل على أساسه، وأعلن البعض أنه ليس كافياً ولا بد من أن تعترف حماس بإسرائيل وتطالب بتطبيق الشروط الرباعية علانية، وهذا موقف شاذ لا ينسجم مع الموقف الوطني الفلسطيني ولا مع المصلحة القومية العربية، ولا مع المصالح الوطنية العربية، وهو بالنهاية موقف إسرائيلي-أمريكي وليس موقفا عربيا ولا فلسطينيا..، وهناك مواقف أعلنت على استحياء وقدّمت الدعم الإعلامي، ولكن باعتقادي أن نجاح الفلسطينيين في تطبيق الاتفاق على الأرض، وإعادة بناء منظمة التحرير بشكل منهجي وسليم، يمكن أن يدفع الاتفاق خطوة إلى الأمام بنسبة معقولة، وعندها لن تجد المواقف العربية خيارا إلا أن تقف خلف الاتفاق وعن غير رضا، خاصة أن القوى الشعبية في هذه الدول تدعم المقاومة.. وتدعم الاتفاق.

المحور الرابع

المخاطر التي تهدد اتفاق مكة

د. عبد الفتاح الرشدان

المعوقات التي تواجه اتفاق مكة

بداية، أود أن أضع الأمور في نصابها، وألاّ نذهب بعيدا في تقديرنا في اتفاق مكة، ذلك أن هذا الاتفاق ما كان ليكون لولا أن الدم الفلسطيني قد سال على الأرض الفلسطينية، وأن اقتتالاً قد حدث بين أطراف داخل الشعب الفلسطيني..

فالهدف الأساسي لهذا الاتفاق وإلى هذه الدعوة التي جاءت مُركبة على جهود كثيرة سبقتها، أنه ليس هدفاً بحد ذاته، وإنما هو خطوة في طريق تحقيق أهداف أساسية، ينشدها الشعب الفلسطيني والشعب العربي، وإن كان جاء كخطوة أولى لحقن الدم الفلسطيني، وإنهاء الخلافات داخل الساحة الفلسطينية، ومن ثم تشكيل حكومة وحدة فلسطينية، لكي تسارع في إنهاء عملية الحصار على الشعب الفلسطيني..

هذه الأهداف يجب أن تكون مقدمات لأهداف كبرى يسعى الشعب الفلسطيني إلى تحقيقها، فإذا ما عرفنا هذه الأمور، فإن الاتفاق كخطوة مهمة يواجه الكثير من المخاطر والصعوبات، وأود أن أُجمل المخاطر في أربعة مواقف:

الأول: الموقف الداخلي

وهو أخطر موقف، لأن الاتفاق لا يمكن أن ينجح إذا لم يحمله أبناء هذا الاتفاق..، فالوحدة الفلسطينية والاتفاق الفلسطيني مهم حتى يمكن أن يتحقق هذا الاتفاق..

ولكن للأسف، هنالك اختلافات بين القيادات التي تقود هذه الحركات سواء كانت حركة فتح بالدرجة الأولى أو حركة حماس، فنشأة حركة حماس تختلف عما نشأت عليه حركة فتح، والبعد الذي تستند عليه حركة حماس هو البعد الإسلامي، يختلف عن البعد الذي تستند عليه حركة فتح، إذا ما أخذنا التطورات التي حصلت في العقود الأخيرة وصولا إلى اتفاق أوسلو

والتحولات التي حدثت على حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، انتهاءً بقيام ما يسمى السلطة الوطنية الفلسطينية وزعامة الرئيس محمود عباس لها في السنتين الأخيرتين تقريبا..

وهناك اختلافات بنيوية بين الطرفين ولا يمكن لتفاق مكة أن يُنهيها، إذ أن هنالك اختلافات في الوسائل المتبعة في تحقيق الهدف الأساسي وليس في القضايا الفرعية، وليس من السهل أن تنتهي بين الطرفين، أو بين الفصائل والحركات الموجودة داخل فلسطين، والتي يمكن أن تعرقل مسيرة الاتفاق و إن كانت ظاهريا مرحبةً به، ولا ندري كيف يمكن تجاوز هذه الاختلافات بين فتح وحماس على الأقل..، فهل يمكن أن تتخلى قيادة فتح عن اتفاقية اوسلو؟؟وأيهما الذي سيتنازل لصالح الآخر؟؟ هل هي حماس التي ستتنازل عن بُعد المقاومة والممانعة، وهذا أخطر شيء؟؟

ولربما هي آخر ورقة في يد الشعب الفلسطيني، إن سقطت فلن يبق في يد العرب شيء، فلقد كان لنا تجارب عدة مع إسرائيل ولم تُجدِ نفعاً..

الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

وهو ما يتعلق تحديدا بالولايات المتحدة الأمريكية، التي قررت عدم الاعتراف باتفاق مكة وعدم الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية، وأعلنت عن مقاطعتها وعدم التعامل مع أي من وزرائها أياً كانت انتماءاتهم، حيث أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية رايسبعد اجتمعها مع أولمرت وعباس:

"نحن الثلاث أكدنا التزامنا بحل يسهم بقيام دولتين، واتفقنا على أنه لا يمكن أن تولد دولة فلسطينية من العنف والإرهاب، بمعنى أن أمريكا لا تعترف بحكومة تشارك بها حماس.."

كذلك فإن الضغط الأمريكي قد نجح في تحديد شروط اللجنة الرباعية للتعامل مع حكومة الوحدة الوطنية، باستثناء الموقف الروسي الذي دعا إلى قبول اتفاق مكة ووقف الحصار على الشعب الفلسطيني..

وكما نعلم فإن أهم شروط اللجنة الرباعية الاعتراف بإسرائيل، مع أنه ليس من الضرورة أن يكون هنالك اعتراف، ولكنها عقبة توضع أمام الشعب الفلسطيني لتحجيم دور حماس ونزع ورقة الممانعة والمقاومة..، فهي أيضا ترفض حكومة حماس والاعتراف بها طالما أنها لا تعترف

بإسرائيل، بل إن أية مبادرة أمريكية، ستكتفي بأنصاف الحلول في ظل جو إقليمي يسوده التوتر والخوف والسأم من تكرار الإدارة الأمريكية، وحديثها عن أفق سياسي لحل المشكلة.

الثالث: الموقف العربي

إن معظم الدول العربية في واقع الأمر مترددة، وإن كانت قد أعلنت تعاطفها مع اتفاق مكة، فهي مترددة من تأييدها لحكومة حماس، ولم تجرؤ دولة عربية على التعامل معها بصورة واضحة، إلا باستثناءات قليلة..

نحن لا نريد مسألة الإعلانات والبيانات التي صدرت من الدول العربية فيما يتعلق باتفاق مكة، بل نريد أن يكون هنالك نوايا صادقة، ونريد أن يكون هنالك تحرك يؤدي إلى وضع إجراءات ملموسة وعملية على أرض الواقع، تُفضي إلى تفعيل اتفاق مكة باتجاه تحقيق الهدف الأبعد الذي ننشده جميعاً..، أما مسألة ما أُعلن هنا وهناك عن تأييد اتفاق مكة، فإنه لا يؤدي ولا يفيد في تفعيل الاتفاق، ولا يحقق وحده ما نتوقع منه من نتائج ايجابية في المستقبل.

الموقف الرابع: الموقف الدولي

فيما يتعلق بدول العالم خاصة الجانب الأوروبي، نحن كعرب نُعوّل كثيرا على الدول الأوروبية، ونجد لديها الرغبة في تحقيق السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، لكنها لا تزال تنظر إلى حركة حماس على أنها حركة إرهاب ولا تريد التعامل معها، ونعلم أن معظم الدول الأوروبية قاطعت حماس، وهي ليست على استعداد لاتخاذ مواقف حاسمة ضد إسرائيل للضغط عليها من أجل احترام المطالب العربية أو احترام حكومة الوحدة الوطنية أو اتفاق مكة، وبما أن الولايات الأمريكية المتحدة لا ترغب بذلك، فإن الدول الأوروبية لا تستطيع الوقوف بشكل مناهض لها، وليست لديها الرغبة الكاملة في تفعيل موقفها باتجاه دعم اتفاق مكة وما يمكن أن يُفضي إليه من نتائج ايجابية..،فالكل يُماري الموقف الأمريكي والإسرائيلي فيما يتعلق بحركة حماس واتفاق مكة.

أما على الصعيد الإسرائيلي، فلدى إسرائيل مشروع صهيوني مدته أكثر من مائة عام ولديها خطط تلتزم فيها إلى حد كبير، وقد أثبتت الخبرة والتجربة العملية لنا جميعاً ومنذ توقيع اتفاق اوسلو، أن إسرائيل ليست على استعداد للتقدم إلى الأمام، ولو بالشيء البسيط في

الاتفاقات التي وقعتها طالما فيها نوع من الإيجابية للشعب الفلسطيني، ولديها القدرة على الرجوع للانطلاق من نقطة الصفر من جديد، مما يعني أن إسرائيل ستبقى مُصرّة على ضرورة اعتراف حماس بها دون أن تقدم شيئا من قبلها.

والسؤال: ما الضرورة من اعتراف حماس بإسرائيل ما دامت حماس حركة "إرهابية"، كما يدّعون؟؟ يريدون نزع الورقة الموجودة بين أيدي الفلسطينيين وهي ورقة الممانعة والمقاومة، ومن المعلوم أيضا وبعد أن يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، فلن تُقدم إسرائيل أي شيء على صعيد العملية السلمية، لأنها تريد أن تحقق مكاسب على أرض الواقع، وكما نلاحظ هنالك المستوطنات والجدار العازل والحصار والهدم للمناطق المحيطة بالمسجد الأقصى، وفي اللحظة نفسها هنالك دعم لمحمود عباس وإنفاق للأموال الطائلة، ويقال أنه تم صرف مائة مليون دولار في الفترة الأخيرة بعد اتفاق مكة، إقامة معسكرات لتدريب حرس الرئاسة وذلك بهدف مقاومة حركة حماس وردعها، مما يؤكد أن إسرائيل ليس لديها نوايا صادقة، وستبقى داعمة لطرف محدد وهو "محمود عباس" الذي يتزعم حركة فتح والسلطة الوطنية الفلسطينة، من أجل إبقاء اتفاق مكة بعيداً عن التطبيق.

المعقب: د. أنيس قاسم

عندما درسنا في كلية الحقوق قالوا لنا: أي عقد يكون بين طرفين لا بد أن يكون على حُسن نية، وإذا لم يكن كذلك يُعدّ مفسوخا حُكما، وهذا الأمر لم يكن موجودا في اتفاق مكة، بل كان اتفاق على الاتفاق، فكل المحاولات كررت الشيء نفسه من تفعيل منظمة التحرير والحكومة الوطنية والمشاركة، فهو لم يأت بجديد من حيث الموضوع.

إن اتفاق مكة جاء على خلفيتين:

الأولى: الخلفية المحلية

إن اندلاع القتال بين فتح وحماس، قد تمت إدانته من قطاعات واسعة من الفلسطينيين والعرب، وقد كشفت تلك المساجلات المسلحة أن القضية الوطنية قد تراجعت لصالح الفصائل المسلحة والمصالح الفصائلية الضيقة، كما كشفت وهذا الأهم – أن الحسم المسلح لن يكون في صالح أيً منهما.

الثانية : الخلفية الإقليمية

لقد اندلعت حرب مذهبية من صناعة أميركية بحتة، وتغذت عليها أنظمة الاعتدال العربية، وهي المنازعة المندلعة ما بين السنة والشيعة، وكأن السياسة السعودية أرادت تقليص النفوذ الإيراني وتأثيراته في المنطقة العربية، لا سيما بعد الانتصار المزلزل الذي أحرزه حزب الله، ويلحظ في هذا السياق أن السعودية قد دعت قادة حماس الرئيسيين في الخارج، بقيادة خالد مشعل، والداخل بقيادة إسماعيل هنية، بعد أن كانت مصر والأردن تلعبان لعبة الاستثناءات.

على ضوء هاتين الخلفيتين، فإن أغلب الظن عندي أن اتفاق مكة هو اتفاق مرحلي وسوف يتعايش لفترة زمنية محددة، قد تكون لفترة ستة أشهر ثم ينفرط عقده مرة أخرى - إنه مجرد هدنة – ذلك أن حركة فتح ستعيد ترتيب قواتها وأجهزتها، كما ستعيد حركة حماس ترتيب نفسها ومصادرها التمويلية، وفي اللحظة التي يشعر فيها أي طرف أنه قادر على الحسم لصالحه سيباشر في اتخاذ إجراءاته بما فيها الإجراءات الدموية.

لقد أصبح الوضع الفلسطيني أقرب ما يكون إلى الوضع اللبناني، وكذلك من الطبيعي القول إن ديمومة هذا الاتفاق مرهون بنجاح التواصل السني الشيعي الممثل في السعودية وإيران، كما أن نجاح التوصل إلى حل متوازن في لبنان مرهون بذات التواصل، أي أن الوضعين الفلسطيني واللبناني رهينتان لقوى خارجية لا علاقة لها بالأوضاع الداخلية في البلدين.

والنتيجة التي توصلت إليها أن اتفاق مكة له فضل الاسم الطاهر، وله فضل وقف استباحة الدم الفلسطيني على أيدي فلسطينيين، وفي حال فشله – لا سمح الله – سوف نعود إلى ساحة الاقتتال الذي هو أقرب إلى عملية انتحار جماعية .

نقاشات المحور

الأستاذ جواد الحمد

إن ما يُفشل الاتفاق حقيقةً على أرض الواقع، هو اللعب عليه من وراء الكواليس من الأطراف المتضررة منه، سواء على صعيد أمريكا أو أطراف فلسطينية وعربية لها علاقات خاصة مع الجانب الإسرائيلي والأمريكي، وتطبق ما يُملى عليها دون مراعاة المصالح الداخلية أو

العربية أو القضية الفلسطينية، بل وللأسف فإن القضية الفلسطينية تعد مجرد أداة من أدواتها من أجل تحقيق مصالح الطرف الآخر.

وأود التعقيب على تساؤل بعض الإخوة عن مدى دور إيران في الموضوع، وأنا أعتقد أن إيران كانت غائبة عن الاتفاق كُليا، ولم يكن لها أي دور في بلورة أي تصور في حماس أو فتح أو كليهما معا، بل كان الدور السوري مساعدا لفتح وضاغطا على حماس، حسب المعلومات المتوافرة خصوصاً ما يتعلق بتبني المبادرة العربية ومفاوضات السلام.

الدكتورخالد عبيدات

إن الحكومة يهمها أن تكون ممثلة للناس ومعبرة عن رغباتهم، ولكن أيضا في موضوع العلوم السياسية هذا نصف الموضوع، لأنه يجب أن تقود الناس. وفي اتفاق مكة الشيء الأصلي وهو إحقاق الأمن نجحنا فيه، ويبقى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ونحن إذ نرفع صوتنا ونوصي بأن تُمثّل هذه الحكومة الناس، لكن الأجمل والأفضل أن تقود الناس وتوجههم إلى فهم المسار الدولي والموازين الدولية والضغوطات الدولية..

وعلى الحكومة الفلسطينية أن تأخذ بعين الاهتمام ما الذي يريده المجتمع الدولي وماذا تريد اللجنة الرباعية من إحقاق السلام؟ وليست هي لوحدها، وإنما ماذا تريد كل من إيران وسوريا وأمريكا والمجموعة الأوروبية! وهذا ليس عيبا أو خطأً، بل على العكس فالقيادة الصحيحة التي تأخذ باعتبارها ماذا يريد المجتمع الدولي..

الدكتورأحمد البرصان

أمريكا من وجهة نظري ليست العقبة الوحيدة أمام الاتفاق، لأن إسرائيل تستطيع التأثير في الولايات المتحدة وفي الانتخابات العامة..

فهل إسرائيل راغبة في عملية السلام؟ إسرائيل قد تغير حكومتها وتعطل عملية المفاوضات سنة أو أكثر. الفلسطينيون ساروا إلى أبعد حد... لكن إسرائيل لا تريد عملية السلام.

الدكتور أنيس قاسم

الدليل على ذلك أن من وضع اتفاقية أوسلو هم الإسرائيليون وترتيبها كان صناعة إسرائيلية بحتة، ولدي المسوّدة التي قدمت للوفد الفلسطيني من صناعة إسرائيلية، وأبو عمار كان يريد التوقيع، مجرد التوقيع، ومع ذلك لم تستطع إسرائيل أن تتعايش مع اتفاقية من صنع يديها.

الأستاذ جواد الحمد

هل تعلم الآن أنه على المخَطط الإسرائيلي (٤٦٤٠) بيت للهدم بسبب الجدار، ولم يقوموا بها على شكل حملة، ولكن بالتدريج وفي مواقع عدة بدلا من هدمها دفعة واحدة، مما قد يُشكّل عليها ضجة دولية.

الدكتور عبد الفتاح الرشدان

لا ننسى أيضا الوضع الإسرائيلي الداخلي، فهل حكومة بهذا الوضع المهلهل تستطيع فعل شيء، إن شارون بقوته لم يفعل شيئاً، والآن الحكومة القائمة فيها صراع داخلي وشعبية الرئيس منخفضة إلى ٢ ٪، فهل هذه الحكومة قادرة على إبرام سلام مع الفلسطينيين؟؟ ولذلك، فإن الضغوطات التي تمارس على الفلسطينيين لإبعاد النظر عن الإشكال الإسرائيلي الداخلي، ليكون كأن الأمر والخلل من الجانب الفلسطيني وحسب.

الدكتور أحمد سعيد نوفل

إسرائيل غير جاهزة، والذكاء من الفلسطينيين أن يحسنوا اللعبة ويكشفوها للعالم.

الدكتور أنيس القاسم

حماس لو اعترفت بإسرائيل ... لا تقدم ولا تؤخر... فلن توافق ولن ترض إسرائيل.

الأستاذ جواد احمد

لو أن حماس اعترفت بإسرائيل، وكل الفلسطينيين أضاؤوا أصابعهم شموعا لإسرائيل، ولن ترضَ إسرائيل ولن تسعَ إلى الصلح أو السلام، واعتراف حماس بإسرائيل هو انتحار لها.

خلاصات الندوة

توصلت الندوة في مناقشاتها وأوراقها، إلى ضرورة دعم الاتفاق بكافة السبل الممكنة وتهيئة الظروف لإنجاحه، لأنه يُعدّ الخطوة الصحيحة الأولى أمام وقف الاقتتال الداخلي من

جهة، وتحقيق الشراكة السياسية الفلسطينية من جهة ثانية، والقادرة على فضح السياسة الإسرائيلية، وكشف نواياها بعدم استعدادها أو رغبتها في دفع استحقاقات السلام المزعوم من جهة ثالثة، وإن الفرصة التي قدمتها حركة حماس لفريق السلام الفلسطيني ليحصل من إسرائيل على الحقوق الوطنية حسب تطلعاته، ربما تكون الأخيرة فلسطينياً في ظل توافر خيارات الانتفاضة الثالثة والمقاومة المسلحة، حيث يمكن أن تندلع من جديد، وعلى صعيد آخر حذرت الندوة الأطراف الفلسطينية من أي محاولات للخروج على الاتفاق الحساس، خشية اندلاع مواجهات جديدة تثيرها أطراف خارجية، الأمر الذي قد يسبب ضرراً بليغاً للقضية الفلسطينية، كما ركزت المناقشات على أهمية استثمار الطرق التي فتحها الاتفاق على مختلف الصعود، في الوقت الذي حذرت فيه من التدخلات غير الإيجابية لبعض الأطراف والقوى، والتي ستصب في صالح الخلاف الداخلي الفلسطيني، لإعفاء إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أي استحقاقات سياسية، كما سيؤكد ذلك على عبثية الاعتماد على الموقف الفلسطيني كأساس لبناء الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة، مما يؤثر على أي تعاطف دولي أو تجاوب مع الوضع الفلسطيني، خصوصاً من قِبل كل من روسيا والاتحاد الأوروبي، كما ظهر في اجتماعات اللجنة الرباعية في برلين في ٢١شباط/ فبراير عام ٢٠٠٧.

كما خلصت الندوة إلى أن البديل عن إنجاح اتفاق مكة، هو العودة إلى الاقتتال الداخلي، وإنقاذ الموقف الإسرائيلي، فضلا عن مكاسب وخدمات مجانية وكبيرة له، كان وما زال يسعى إلى تحقيقها على المستوى الإقليمي والدولي.

من جهة ثانية تفاوتت رؤى المشاركين حول قدرة الاتفاق على الصمود، بين من يراه قفزة نوعية تاريخية، وبين من يراه مرحلة مؤقتة، لا تكفي لحل الإشكالات الأساسية القائمة في الساحة الفلسطينية.

لكن الندوة أجمعت على أهمية إعطاء الاتفاق الفرصة، وطالبت بالدعم الكامل له لإنجاحه، واعتبرته أداة مناسبة لمواجهة الضغوط الدولية والإسرائيلية.

التقارير والمقالات

تجربة الحكومة الفلسطينية تحت الحصار

مضى عام على تجربة حركة حماس الأولى في السلطة الفلسطينية، مجلساً تشريعيًّا وحكومةً، حيث التفتت الأنظار إلى حركة حماس يوم حققت فوزها، ومنذ ذلك الوقت بقيت محدقة الإمعان في تلك التجربة.

الجميع ينتظر ما ستقدمه "حماس"، أو ما ستقدم عليه، شارع متلهف للتغيير والإصلاح، وقوى تنظر بشغف إلى فشل التجربة، فمارست الضغوط تلو الضغوط، وكان الشارع المتلهف للتغيير اليد التي أُمسكت منها "حماس".

لم تستجب حكومة هنية للضغوطات، ولم تغلق الباب أمام إبداء مرونة في تعاطيها مع الأطراف المجتمعة، وشهدت الساحة الفلسطينية حالة تنافر وتجاذب واحتقان، فأصبح عدم الاستقرار هو السمة الثابتة للعام الماضي، لكن ضمن حالة عدم الاستقرار هذه تشكلت أسس جديدة للمرحلة المقبلة، من تاريخ السياسة الفلسطينية، وضمن سلسلة من المتغيرات كانت حركة "حماس" تنجح في تمرير جزء من تلك الأسس، التي تستقيها من رؤيتها نحو إدارة السياسة الفلسطينية، في حين كان بعض الإخفاق من غير الخوض في أسبابه، سواء أكانت ذاتية أم موضوعية، أو جزءاً من المعادلة التي تفاعلت مداخلاتها طيلة عام حافل بالمستجدات.

إنها تجربة تستحق الدراسة، ليس ضمن الدائرة الفلسطينية فحسب، بل كتجربة ترتقي إلى مستوى التأثير الدولي، وما تؤسس له من ميلاد فصل جديد في الحياة السياسة الفلسطينية، ولهذه الأهمية ارتأى الباحث أن ينطلق في هذه الدراسة، موضحا أهم المحددات التي عملت في إطارها الحكومة الفلسطينية العاشرة، وشكلت بيئتها الداخلية والدولية، بحيث يتسنى للباحث الكشف عن إنجازات حكومة "حماس" وإخفاقاتها، بمقياس ما أرادته "حماس" من دخولها إلى الحكم، وفي ظل تلك المحددات.

---

*د.رائد نعيرات، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح.

ويهدف الباحث من هذه الدراسة الوقوف على تجربة "حماس" في ربيعها الأول من السلطة وإنجازاتها وإخفاقاتها، ليس لشيء إلا ليصبح بالإمكان الوقوف على إحداثيات تجربة حافلة بالمتغيرات، علّه يقدم دروسا وعبراً مستفادة عبر استنتاجات الدراسة، والتي قد تكون رافعة للعمل السياسي الفلسطيني مستقبلا.

كما أن الباحث يضع نصب عينه في هذه الدراسة، أهم محور في العمل السياسي الفلسطيني، وهو العلاقة مع إسرائيل، حيث تأخذ هذه الجزئية الدائرة الأوسع في الدراسة، سواء ضمن ما أنجزته "حماس"، أو ما أخفقت فيه في هذا الموضوع، وذلك بجعها أهم ما حاولت حركة "حماس" –من خلال وجودها– في الحكم العمل على تصحيح المسار فيها.

ويرى الباحث أنه بالإمكان الوصول إلى بعض هذه الأهداف من خلال فحص فرضيات الدراسة.

إن تجربة "حماس" في الحكم –في الحكومة الفلسطينية العاشرة– قد تشكلت ملامحها وفقا لمحددات بيئة فلسطينية داخلية، وموقف عربي ودولي، وسياسات إسرائيلية، كلها أدت إلى إعاقة تطبيق "حماس" لبرنامجها الحكومي كاملا، ولكن ضمن هذه المحددات استطاعت "حماس" أن تخرج من عامها الأول في الحكم ببعض الإنجازات، حيث ساهم طابعها الخاص المتمثل في نتائجها ذات الأثر على المستوى البعيد في ألا تجد تغطية إعلامية مناسبة، خاصة إنجازاتها فيما يخص العلاقة مع إسرائيل، وفيما يتعلق ببعض جزئيات البنية الإدارية والمالية لمؤسسات السلطة الفلسطينية.

أما فرضية الدراسة الفرعية، فهي تلك المحددات التي ساهمت في إخفاق "حماس" في عدة قضايا، وكان برنامجها الحكومي يفترض حلها دون أي إعاقة، وهي جوانب متعددة تتعلق بإدارة الحكم ومؤسساته.

حدود الدراسة

تقع حدود الدراسة زمنيًّا خلال الفترة الواقعة ما بين فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦، وما بين توقيع اتفاق مكة بداية العام ٢٠٠٧، أما مكانيا فإن الأراضي

الفلسطينية هي مسرح هذه الدراسة، مع عدم إغفال العلاقات والمؤثرات الخارجية ذات الارتباط القوي بما يجري في الأراضي الفلسطينية.

منهجية الدراسة

طبيعة حدود الدراسة، وما تحويه من تشابك القضايا وتعددها _ رغم الفترة القصيرة التي تغطيها _ ونتيجة لغموض العوامل المؤثرة كمدخل فاعل في الساحة السياسية الفلسطينية، فإن الاستدلال على ما أنجزته "حماس" أو ما أخفقت فيه، نتاج عام من الحكم، يتطلب المنهج الاستنباطي، كي يتسنى الخروج بنقاط محددة، خاصة فيما يتعلق بالإنجازات، كونها أمور تحتاج إلى الكشف عنها، نظرا لعدم وضوحها على المستوى الجماهيري، وبقائها محصورة في عقول المحللين والباحثين.

حصيلة عام من الحكم

يمكن القول أن حكومة هنية الأولى، عملت في ظروف استثنائية قياسا بسابقاتها من الحكومات الفلسطينية، وفي بيئة استثنائية قياسا بالدول كاملة السيادة، لذلك فمن غير المنطقي أن يكون التقييم للتجربة متجاهلا الحالة الاستثنائية التي تعيشها الحكومة، ويمكن معالجة هذا الأمر أكاديميا، باعتبار جزئيات الحالة الاستثنائية محددات لعملية التقييم، وأهمها:

١. الحصار اقتصادياً بقطع المساعدات الدولية، وحجز الضرائب لدى إسرائيل، وسياسيا بمقاطعة أعضاء الحكومة من قبل الولايات المتحدة، وأوروبا على الصعيد الرسمي، وتعرض أعضاء الحكومة والمجلس التشريعي إلى الاعتقال في السجون الإسرائيلية[1].

٢. جاءت الحكومة نتيجة صناديق الاقتراع، إلا أنها عوملت وكأنها نتيجة انقلاب، وتمثل ذلك بعدم التكيف مع توزيع الأدوار الجديدة بين معارض وحاكم، والتي يفترض أن تنسجم مع نتائج الانتخابات التشريعية.

٣. إشكالية متعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني وبنائه الذاتي.

٤. حكومة في ظل احتلال قائم يواجهه مشروع تحرير مستمر.

---

[1] للمزيد من المعلومات انظر: وائل أحمد سعد، الحصار: دراسة حول معاناة الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة "حماس"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦.

إن تشابك القضايا الفلسطينية وتداخلها قد يصعب الفصل بين إنجاز وآخر، أو إخفاق وآخر، لكن لدواعٍ منهجية يمكن توزيع الإنجازات إلى مجموعة تمثل أجندة فلسطينية تتعلق بإدارة العلاقة مع الآخر، ومجموعة تمثل أجندة فلسطينية تتعلق بإدارة العلاقة مع الذات، ومجموعة أخيرة تمثل أجندة "حماس" التي حصلت على أغلبية برلمانية في آخر انتخابات تشريعية وفقها.

الأجندة الفلسطينية لإدارة العلاقة مع الآخر

الآخر هنا دولي، وإسرائيلي، وعربي، وما تحقق من إنجازات على صعيد إدارة العلاقة مع الآخر، ويمكن إيضاحه من خلال قياس ما كانت عليه العلاقة قبل مجيء "حماس" إلى الحكم بما بعدها.

على المستوى الدولي

كان التوجه الدولي العام في التعامل مع القضية الفلسطينية غالبا – إن لم يكن دائما– نحو مصلحة الطرف الإسرائيلي، وهذا ما أفقد الطرف الفلسطيني القدرة على الاختيار، لعدم وجود البدائل، وعلى هذه الأرضية تسلمت "حماس" الحكم، وهو ما يقودنا إلى الجديد المنجز في عهد "حماس". فعلى الرغم من المقاطعة الدولية لحكومة هنية، إلا أنها نجحت في كسر أحادية التوجه نحو الموقف من معطيات القضية الفلسطينية، وظهر اتجاه جديد ومخالف في العالم، وإن كان جزئيا للسياسة الأمريكية تجاه التعامل مع حركة "حماس".

حتى الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من موقفه السلبي من الحكومة، إلا أنه لم يكن مماثلا بالتمام لنظيره الأمريكي، فبعد ثلاثة أشهر تقريبا من انتخاب حركة "حماس" في المجلس التشريعي الفلسطيني، اجتمعت رئيسة لجنة التنمية في البرلمان الأوروبي لويزا مورغانتيني مع رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك بتاريخ ١١/ ٤/ ٢٠٠٧، معربة حينها عن دعمها لخيار الشعب الفلسطيني الديمقراطي[١].

ورغم التفاوت الواضح في التأثير الدولي بين التوجهين الدوليين حيال القضية الفلسطينية، إلا أن مجرد انقسام المجتمع الدولي ولو بشكل طفيف يعني أن هناك بدائل، م ما أعاد للطرف الفلسطيني إمكانية الاختيار.

[1] الحياة ١٢/ ٤/ ٢٠٠٦.

هذه البيئة الدولية الجديدة، مكّنت "حماس" من أن تكون جزءا مؤثرا في المعادلة الناظمة للعلاقة مع الخارج، بحيث أصبحت ثنائية التوجه الدولي حافزا لهذه الدول، كي تأخذ زمام المبادرة نحو التفاهم مع الفلسطينيين، وربما تكون المصالح الخاصة للقوى الدولية منفردة هي التي تقف وراء المبادرات الخاصة بهم، كمبادرة أسبانيا مثلا، والتي رفضت إسرائيلياً [1].

على المستوى العربي

قد يكون الانجاز الذي يحسب لـ"حماس" في هذه المرحلة، على صعيد العلاقة مع العالم العربي، هو جزء من العلاقة مع العالم، ففي الوقت الذي كانت فيه السياسة الدولية تجاه القضية الفلسطينية أحادية التوجه، كانت الدول العربية منقسمة على نفسها، وجزء يسير وفق هذه الرؤية الأحادية، وجزء صامت لا يمكن جعله مدخلا في المعادلة الفلسطينية – الإسرائيلية، إلا أن بروز ملامح التوجه الآخر حيال القضية الفلسطينية خلق للأطراف العربية الأخرى دورا واضحا، وهو ما يمكن أن يحسب جزءاً من رؤية "حماس"، وتسبب بإعادة التوازن النسبي على الساحة العربية.

على صعيد العلاقة مع الجانب الإسرائيلي

تحكم وتشكل المواقف الإسرائيلية تجاه حركة "حماس" العديد من المحددات، من أهمها ميثاق الحركة ونشاطاتها، وصولا إلى ثقلها في الساحة الفلسطينية والإقليمية، وتقليديا لعبت تلك المحددات دورا مهما في بلورة الصيغة العدائية للعلاقة القائمة بين إسرائيل وحركة "حماس". ومنذ تأسيس حركة "حماس" استمر نمط العلاقة على حاله، إلى أن تبدلت موازين القوى على الساحة الفلسطينية، حيث ساهم تغيرها في صوغ نمط جديد من العلاقات مع إسرائيل، ليس مرتبطا بالمتغيرات التي أفرزتها الانتخابات التشريعية، وإنما هو سابق لها، وما الانتخابات إلا المؤشر الحقيقي والقانوني عليها، هذه المتغيرات هي المتعلقة بتنامي القاعدة الجماهيرية للحركة، وخاصة مع بدء الانتفاضة الثانية، كنتيجة متوقعة للتطور النوعي في نشاطاتها الاجتماعية، والسياسية، فضلا عن دورها العسكري، وكان هذا التنامي الذي شهدته حركة "حماس"، ملحوظا في تراجع قوى سياسية أخرى، كانت إسرائيل تفضل التعامل معهم كممثل للشعب الفلسطيني.

---

[1] جريدة الرياض اليومية، ١٥ نوفمبر ٢٠٠٦م – العدد ١٤٠٢٣.

إن تغير المواقف بين إسرائيل و"حماس" نتيجة للعوامل سابقة الذكر، لم يكن أحادي الجانب، فهو تغير في موقف كل منهما تجاه الآخر، والتغير من الطرفين لم يكن في مضمون العلاقة أو طبيعة غاياتها، وإنما في أسلوب إدارة تلك العلاقة، وذلك وفقاً لمحددات ظرفية من حيث الزمان، وربما تكون استراتيجية من حيث التأثير، وإذا أردنا تقسيم الموقف الإسرائيلي تجاه حركة "حماس"، فيمكن الحديث عن مستويين: السياسي والأمني، بما فيهما من ارتباط بالنسبة إلى الطرفين، بحيث يكون الاستقرار السياسي والنجاح السياسي لـ"حماس" ممهدا لنمو قوتها عسكريا، وليس بالضرورة استخدام هذه القوة حالا، وهذا ما تخشاه إسرائيل، لكن الأهم هو المستوى السياسي في العلاقات بين "حماس" وإسرائيل.

لا يمكن الحديث عن موقف إسرائيلي على المستوى السياسي من حركة "حماس"، من غير الحديث عن جديد "حماس" في إدارة تلك العلاقة، ف"حماس" ولأول مرة بدأت تتعامل مع إسرائيل من منطلق رفع سقف المطالب الفلسطينية، وندية السياسات، حيث ارتكزت سياسة "حماس" الجديدة على مقومات انفردت بها على الساحة الفلسطينية، وتنبع تلك المقومات من:

- أنها تملك ورقة ضغط على إسرائيل وهي عدم الاعتراف.
- أنها تتمتع بإمكانيات عسكرية متميزة على صعيد فصائل المقاومة.
- أنها تتمتع بنفوذ فلسطيني وإقليمي متميز عن بقية الفصائل.

وساهمت هذه المقومات في صياغة علاقة جديدة، كان أبرز معالمها لجوء إسرائيل إلى العزوف عن المواجهة المباشرة مع "حماس"، وترك هذه المهمة لأطراف دولية وداخلية، من غير أن تترك لنفسها الحق في التدخل مبررة ذلك بأمن إسرائيل، وفي هذا المجال يمكن الوقوف على النقاط التالية التي توضح الموقف الإسرائيلي من "حماس":

١. اتخذت إسرائيل موقفا من حركة "حماس"، لحظة فوزها، كان أشبه ما يكون بتدويل الموقف من "حماس"، بحيث تتحول القضية من علاقة إسرائيل بـ"حماس" إلى علاقة المجتمع الدولي بتلك الحركة، وبهذا تجنب إسرائيل نفسها اللوم إذا ما اتخذت إجراءات ضد الحركة، وتضمن أن تنفذ طموحاتها بشأن إضعاف الحركة وإفقادها ما حققته، وذلك عبر وسيط دولي، وإقليمي، ساهم في إنجاحه، وبتوفير الأرضية الفلسطينية لحالة التوتر الداخلي، وعلى هذا الأساس أصبح الأمر يتعلق بالمطالب الثلاثة للقوى الدولية، وهي:

الاعتراف، ونبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة. وكان للمعونات الاقتصادية التي تتلقاها السلطة من تلك القوى دوراً أساسياً في الضغط على "حماس" حين قررت وقفها وربط استئنافها بموافقة "حماس" على تلك الشروط.

٢. إلى جانب ترك المجال للقوى الدولية، فإن إسرائيل لم تدخر جهدا في محاولة ضرب الحركة ميدانيا، عن طريق تغييب قياداتها، وخاصة تلك التي عرف عنها دورها الواضح في المشاركة السياسية في المؤسسات الرسمية الفلسطينية، فكان لمعظم نواب كتلة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية نصيبهم من الاعتقالات والتضييق، فضلا عن اعتقال بعض الوزراء ومنع بعضهم الآخر من التحرك والسفر.

٣. حاولت إسرائيل وبشكل مباشر أن تجري تصنيفا للقوى الفلسطينية، بين معتدلة ومتطرفة، وكانت معظم الفصائل تندرج ضمن التصنيف الثاني، من وجهة نظر إسرائيلية، حيث كانت "حماس" أبرزها، وسياسيا أعلنت مرارا أنها مستعدة للتفاوض مع المعتدلين وحسب، وفي إشارات ضمنية كانت مؤسسة الرئاسة هي تلك الجهة المعتدلة، وخاصة بعد استلام "حماس" للحكومة، أي أنها إلى جانب اتخاذها مواقف عدائية من "حماس"، حاولت أن تظهر إلى العالم أن هذا الموقف لا يشمل كل الفلسطينيين، وساعد التجاوب الفلسطيني غير المدروس إسرائيل على ترويج وتبرير موقفها دوليا.

لم تكن نتائج هذه السياسات والمواقف الإسرائيلية كما أرادت لها إسرائيل، حيث أن الكثير من مراكز الدراسات في إسرائيل شككت في نتيجة هذه المواقف من "حماس"، ومن أهم معالم فشل هذه السياسات:

- أن "حماس" لم تتجاوب مع المطالب الثلاثة، رغم أنها أصبحت في أحد المراحل مطلبا دوليا وليس إسرائيليا وحسب. وفي الوقت نفسه تعاملت بمرونة معها، مكنتها من إخراج هذه المطالب من دائرة الضغط، وفي الوقت نفسه جنبت نفسها مخاطر تنفيذها، وقدا ظهر ذلك بشكل واضح في اتفاق مكة.
- عدم قدرة المجتمع الدولي على الاستمرار في الضغط بالوتيرة نفسها، خاصة وأن "حماس" نجحت في خلق حكومة وحدة وطنية، وتوقيع اتفاق وطني بين أكبر فيصلين على الساحة

الفلسطينية، مما أزال مبرر التصنيف الثنائي لفصائلهم الوطنية، وأفقد المجتمع الدولي المبرر لفرض الحصار على طرف ما.

- المواجهة الميدانية مع "حماس" وإن كانت تضر ب"حماس" لوجستيا، إلا أنه لا يفقدها ثقلها الجماهيري بل يزيده، ولا يغير في موقفها السياسي بل يدعمه.
- دعم اتجاه فلسطيني على حساب اتجاه آخر لم يؤت ثماره، بسبب غياب الأرضية الدستورية لإخراج "حماس" من الحكم، فهي محصلة إجراء ديمقراطي.

الصورة المشكلة للمواقف الإسرائيلية من "حماس" ونتائجها نظمها إطار سياسي عام، تمثل في عدة مخاوف إسرائيلية من جراء استمرار الحال على ما هو عليه، كان أول هذه المخاوف تنامي قاعدة "حماس" الجماهيرية نتيجة صمودها في وجه الضغوط الإسرائيلية والأمريكية على وجه الخصوص، كما كانت إسرائيل متخوفة من أن الأطراف المعتدلة – من وجهة نظرها – باتت غير قادرة على بسط نفوذها في الساحة الفلسطينية، نتيجة ما يعتريها من ضعف وانقسام.

كما أن مزيدًا من الضغط على "حماس"، في ظل ضعف القوى الفلسطينية الأخرى، قد يعني في مرحلة ما، أن تصبح السلطة الفلسطينية في مهب الريح، وبالتالي تعود "حماس" إلى المربع الأول، وتجعل من العمل العسكري أولوية لها، وتعود على إسرائيل المسؤولية القانونية في إدارة الأراضي المحتلة، حيث يظهر أن محاولات إسقاط "حماس" – وإن كان مطلبا إسرائيليا –إلا أنه حدث له نتائج عكسية وأعراض جانبية.

المخاطر التي تمثلها "حماس" بالنسبة لإسرائيل

١. بالمفهوم الأمني، فإن "حماس" تمثل الشريحة التي تجعل المقاومة أساسا في عملها، وأن أي تنامي مضطرد في وضع هذه الحركة فلسطينيا، هو في حقيقة الأمر تنامي للقاعدة الجماهيرية المساندة للمقاومة، وفي ذلك رسائل أمنية ذات بعد مهم إلى إسرائيل مفادها أن إسرائيل تخسر بشكل سريع أرضية فلسطينية قد تقبل التسوية.

٢. الخطر الآخر، وهو فلسطيني وتشكل "حماس" جزءا منه، يتمثل في بذرة الديمقراطية التي مثلت الانتخابات التشريعية الأخيرة غرسا لها، والتعامل مع نتائج تلك الانتخابات على أنها طبيعية، يعني التمهيد لنمو البذرة الديمقراطية، بحيث تُرسخ كثقافة في العمل السياسي الفلسطيني، بما يتضمنه ذلك من خطر على إسرائيل، نتيجة تحسن الأداء

السياسي الفلسطيني، وبروز أصوات أخرى من الجانب الفلسطيني غير تلك التي اعتادت عليها إسرائيل، وبزي رسمي فلسطيني، لا يرتدي لثام الفصائل السرية، وله علاقاته الإقليمية والدولية.

٣. هناك خطر سياسي، يغلفه معتقدات ايدولوجية، حيث تخشى إسرائيل من أن بروز "حماس" كممثل للشريحة الأوسع فلسطينيا، سيرسخه بشكل قوي، وهو خطر فقدان الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، فمن الواضح أن "حماس" تتعامل مع موضوع الاعتراف بمنطق جديد أعاد قضية الاعتراف إلى عقود مضت، وإسرائيل تخشى من أن تنامي "حماس" في ظل ذوبان تدريجي للقوى المؤيدة للتسوية، وفقدان الشارع الفلسطيني للثقة بالاتفاقيات الموقعة، يعني أن إسرائيل ستعود حقبتين سياسيتين إلى الوراء -أي ما قبل الاعتراف بها-، كما أنه ليس بالضرورة أن تكون الحقب القادمة مؤدية إلى النتيجة ذاتها وهي الاعتراف[1].

وما يزيد من هذا التخوف، هو ارتكاز موقف "حماس" بشأن الاعتراف على بعد عقائدي وليس سياسيٍّ، وفي هذا الأمر إشارة إلى أن حدود المناورة على الاعتراف بإسرائيل قد لا يتعدى القشور، بحيث يكون الاعتراف بها كواقع هو سقف لإسرائيل، في حين تبقى شرعية وجودها أمرٌ مرفوض الاعتراف به وبشكل قطعي من قبل "حماس"، مما يجعل من الهدنة التي تطرحها "حماس" البديل عن مشروع التسوية.

٤. الأخطار التي تخشاها إسرائيل لا تتمثل بالجانب الفلسطيني وحسب، فثمة بعدٌ إقليميٌّ ودوليٌّ، وهو أن نجاح "حماس" ذات الأيديولوجية الإسلامية، قد يعني أن تكون مشروعا إقليمياً من الناحية السياسية، بحيث يصبح المحيط العربي والإسلامي طرفا واحداً في وجه إسرائيل على عكس ما هو قائم، وهذا ما قد يهدد بتغيير سياسة عهدها بإسرائيل بالتعامل المنفرد مع المحيط الإقليمي. كما أن ثمة بعد حضاريٌّ يحمله نجاح "حماس"، يتمثل في فكرها الإسلامي، وعلى هذا الأساس يمتد الخطر الذي تمثله

[1] هنري كيسنجر، "حماس" في السلطة، عن تريبيون ميديا سرفيسز إنترناشونال، ترجمة نسرين ناضر، النهار اللبنانية ١٨/٢/٢٠٠٦.

"حماس" على إسرائيل، من مجرد موقف سياسي، إلى مشروع حضاري يهدد كيان إسرائيل.

إنجازات "حماس" ضمن الأجندة الفلسطينية الداخلية

ربما يكون الإنجاز الذي حققته حركة "حماس" في هذا المجال خلال توليها الحكومة، أقل بكثير مما كانت تطمح، فالملفات الداخلية كثيرة ومتشابكة، لكن يمكن إدراج بعض هذه الإنجازات:

١. كان للحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس" إنجازا ملموسا على صعيد الشفافية، وهذا ما أكده التقرير الأممي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمختص بالشفافية لعام ٢٠٠٦، حيث ذكر أنه قد " شاركت الضفة الغربية وغزة في النظام العام لنشر البيانات التابعة لصندوق النقد الدولي في ١٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦، محققة بذلك خطوة كبرى إلى الأمام على صعيد تطوير نظامها الإحصائي "[١].

٢. بالنسبة لمتابعة قضايا الفساد، فقد حققت الحكومة تقدما ملحوظا في ذلك، ويدل على ذلك:

- ما ورد في تقرير الأمم المتحدة الإنمائي سابق الذكر، حيث أورد التقرير الفقرة التالية: " خضع العديد من مدراء المؤسسات الاحتكارية التابعة للدولة، مثل "هيئة البترول الفلسطينية" التي احتكرت استيراد وبيع الوقود في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تحقيق جنائي في سنة ٢٠٠٦ بتهمة اختلاس أموال الدولة. وكانت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة مسؤولة عن تنظيم النشاط الاحتكاري من الناحية النظرية، وتقوم الوزارة بإنشاء مناطق صناعية ومناطق تجارة حرة، وتتولى تحديد القواعد والنظم التي تقيس أداء هذه المناطق، وتشرف الوزارة على تسجيل مؤسسات القطاع الخاص التجارية، والعلامات التجارية، وحقوق براءات الاختراع والامتيازات من خلال غرف التجارة، وتسعى إلى وضع معايير نوعية للمنتجات، وتجري البحوث حول المواد الخام وتطويرها للاستخدام الصناعي. ومن أجل تسهيل التعاملات الدولية يتولى "مركز التجارة الفلسطيني" الإشراف على الواردات والصادرات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية"[٢].

[1] برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14

[2] برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، http://www.pogar.org/arabic/countries/finances.asp?cid=14

- ما ورد في دراسة جهاد حرب بعنوان: (مستقبل عملية الإصلاح الفلسطينية في عهد حكومة "حماس")، وهي دراسة أصدرها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، حيث أشار إلى بعض الإصلاحات التي تحققت ومنها أن "النائب العام أحمد المغني أعلن في بداية شهر شباط فبراير عن وجود ٥٠ ملف لدى النيابة العامة تحقق فيها وأنهت حتى الآن ٢٧ ملفا منها تتعلق بالفساد المالي، وجرى اعتقال ٢٥ متهما على ذمة التحقيق"[١].

٣- رغم الوضع الأمني الحالي إلا أن تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦، والخاص بحقوق الإنسان، أشار إلى إصلاحات في هذا المجال، حيث أجريت "إصلاحات في مجال الأجهزة الأمنية والإدارة والاقتصاد، إلا أن آثارها لم تظهر بشكل فعال، في ظل الضغوط التي تواجهها السلطة الفلسطينية"[٢].

إنجازات ضمن أجندة "حماس"

إلغاء صيغة الثنائيات المتضادة من الثقافة السياسية الفلسطينية

- المقاومة إلى جانب السلطة

ربما أصبح جزءً من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني، تصنيف أولويات الفلسطينيين في صيغة ثنائية متضادة، هذه الثقافة أخذت ملامحها تطل فور فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية، وكان أبرز حيثياتها عدم تقبل فكرة المواءمة بين المقاومة والبناء والإصلاح، جاعلين الحالة الفلسطينية إما أن تشغل نفسها بالمقاومة، أو أن تبني مؤسساتها، رغم ما يؤكده البعض من قصور هذه الرؤية، إذ أن جزءاً كبيراً من ضعف الفلسطينيين في مواجهة المحتل هو ضعف مؤسساتهم، وترهل سلطتهم إلى الحد الذي يجعلها لا تصمد أمام أي إجراء إسرائيلي عقابي[٣].

انطلاقاً من هذه النظرة انطلقت جملة من التساؤلات حول كيف ستدير "حماس" مؤسسات السلطة، وفي الوقت نفسه لا تتخلى عن خيار مقاومة إسرائيل؟ وكيف لـ"حماس" ذات

---

[1] جهاد حرب، مستقبل الإصلاح الفلسطينية في عهد حكومة "حماس"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠٠٦.

[2] http://www.pogar.org/arabic/countries/humanrights.asp?cid=14

[3] علي بن عمر بادحدح، "حماس".. معادلة المقاومة والحكم، http://saaid.net/mktarat/flasteen/100.htm

الايدولوجيا الدينية أن تتقبل الديمقراطية بما فيها من تقبل للآخر وتعددية سياسية؟ ربما يكون الجواب الأنسب لهكذا تساؤلات هو أن وضع أولويات الشعب الفلسطيني في صيغة ثنائيات متضاربة لا يمكن جمعها وأمر غير دقيق، فوضع المقاومة مقابل البناء، أو مبادئ "حماس" المنطلقة من الدين الإسلامي مقابل الديمقراطية، يمثل عدم إدراك أن الجزء الأهم في عملية المقاومة هو بناء الذات وإدارة مؤسسات السلطة، وتحقيق القوة الداخلية للمجتمع حتى يكون أكثر قدرة على مواجهة المحتل، والبناء يعني اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، وفي هذه الحالة لا يمكن وضع المقاومة، والبناء كطرفي نقيض لا يجتمعان، بل إن كلا الأمرين يكمل الآخر، ولا معنى لأحدهما منفردا وخاصة في الحالة الفلسطينية.

كانت سياسة "حماس" غير مساعدة لتثبيت وجهة النظر القائلة بإمكانية الجمع بين تلك الثنائيات، لكنها أيضا استطاعت أن تمرر بعض السياسات التي تحمل إشارات إمكانية الجمع، فرغم أنها لم تمارس نشاطات عسكرية كما كان حال استلامها عليه قبل السلطة، إلا أن عملية اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت من قبل كتائب القسام في ظل جولات الحوار المكوكية التي تشارك فيها "حماس" من أجل الاتفاق حول إدارة الحياة السياسية الفلسطينية، يشير بجلاء إلى أن الاستمرار في المقاومة لدى "حماس"، لم يفقدها القدرة على العمل السياسي، وإن كان البعض يرى أن مثل هذا التصرف من "حماس" جاء نتيجة للمأزق السياسي الذي تعيشه.

- أيديولوجية "حماس"، وديمقراطية السلطة، ومبدأ الشراكة السياسية

أما بالنسبة للثنائية الثانية، وهي التخوف من أن انطلاق "حماس" من أيديولوجية دينية قد لا يساعدها في بناء مؤسسات ديمقراطية، تقوم على أسس الحرية والتعددية السياسية، أو أن "حماس" ستسعى إلى "أسلمة" المجتمع.

فقد استطاعت "حماس" أن توضح فكرة عدم التعارض بين منطلقاتها الفكرية ومتطلبات الديمقراطية[1]،وصرحت أكثر من مرة أن لها برامجها على كافة الصعد، لكنها لن تقوم بفرض أي منها على المجتمع، مستغلة تواجدها في السلطة، وكررت مرارا رغبتها في بناء مؤسسات ديمقراطية، تقوم على التعددية، ولعل مشاركة "حماس" في جولات الحوار، والتي تكللت بتوقيع "وثيقة الوفاق الوطني"، تدلل على القبول المبدئي بفكرة التعددية، والشراكة السياسية.

[1] خالد الحروب، تجليات البرغماتية عند الإسلاميين، إسلام أون لاين ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧

- الموازنة بين البعد الفلسطيني في القضية والبعد العربي الإسلامي

شهدت القضية الفلسطينية حالة من التنافر بين ماهية الدور العربي، وماهية الدور الفلسطيني في حل القضية، لذلك كانت كل مرحلة زمنية تشهد تفردا من قبل طرف ما على مجمل الخيوط في حل القضية الفلسطينية، حيث كان عربيا تارة مع تغييب فلسطيني، وتارة فلسطينيا مع تغييب عربي وإسلامي، لكن قدوم "حماس" إلى السلطة جلب معه تركيبة أخرى للأدوار، فلم يعد وجود أي منهما يعني تغييبا للآخر، وعلى الرغم من الدور المحدود عربيا، إلا أنه بدأ في التنامي في هذه الفترة، وإن كانت الخلافات الفلسطينية الداخلية قد حولته إلى دور الوسيط في أواخر مرحلة الدراسة.

كان آخر انجازات "حماس" في حكومتها الأولى، نجاحها في تشكيل أول حكومة وحدة وطنية في تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية، بما يعنيه ذلك من تكريس لمفاهيم أعمق في الديمقراطية، وتعزيز مبادئ التعددية السياسية والشراكة السياسية ضمن قاعدة أساسية وهي الحوار.

بهذا الإنجاز كانت استقالة الحكومة الأولى التي تقودها "حماس" ميلادا لمرحلة جديدة تصوغ نمطا من العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية، ويتواءم بشكل كبير مع روح الديمقراطية، وخطوة واسعة نحو تقبل الآخر، من غير نفي الذات، وهذا يعطي دلالات منها أن "حماس" ذات الأيديولوجية الدينية لا تتخذ من مبادئها قوالب ثابتة تضيق نطاق خياراتها وتحدد سياساتها، ففي كل مرحلة حاسمة ومن خلال تجربة "حماس" الأولى في الحكم، كانت "حماس" تبدي مرونة عالية في قراراتها بما يضمن تواصلها مع القوى الأخرى، داخليا وخارجيا، ويمثل ثباتا في المبادئ بما يضمن تماسك الصف (الحمساوي) الداخلي، وهذا ما يجعله البعض من إنجازات "حماس" أيضا [1] ومما أسهم في المحافظة على وحدة الحركة برغم كل هذه التحولات والضغوط.

الإخفاقات

أولا: لم توفر الرواتب بشكل كامل

كان هناك إخفاقا في مجال تأمين الرواتب من قبل الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، ولكن في ظل محددات التقييم السابقة يمكن جعله إخفاقا جزئيا. وعلى الرغم من الحصار الدولي

[1] د. فايز رشيد، الحكومة الفلسطينية وبرنامجها.. نظرة موضوعية، الوطن العمانية ٢٣/ ٣/ ٢٠٠٧

المفروض على الحكومة، وبخاصة المالي، إلا أنها تمكنت من صرف مبالغ ونسبة لا يستهان بها من مستحقات الموظفين في مختلف القطاعات.

كشفت نشرة وزارة الإعلام الإخبارية ليوم السبت ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ العدد ٤٣ نقلا عن وزير التخطيط د. سمير أبو عيشة، أن ما تم صرفه للموظفين المدنيين خلال الأشهر التسعة الماضية وصل إلى ما تقدر نسبته بـ (٧٠٪) من إجمالي مستحقات رواتبهم الشهرية، فيما تم صرف ما نسبته (٥١٪) من رواتب الموظفين العسكريين[١].

ثانيا: لم تستطع إنهاء الفلتان الأمني

تجدر الإشارة إلى أن الفلتان الأمني ظاهرة سابقة في الأرض الفلسطينية رافقت الحكومات السابقة، فلم تكن هذه الظاهرة مع وصول حركة "حماس" إلى الحكم وحسب، بل عاصرت من سبقها من الحكومات، ففي بيان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن "قانون" حول هذه الظاهرة في اليوم السابع من الشهر الثالث للعام ٢٠٠٥، والذي يشير إلى تزايد الفلتان الأمني في الأراضي الفلسطينية في تلك الفترة، وتعرض عدد من المواطنين والممتلكات للاعتداءات المختلفة، والتي أسفرت عن مقتل (٢٠) مواطنا في تلك الفترة القصيرة من بداية العام، كما أشار البيان إلى ضرورة قيام الحكومة بإجراءات جدية وملحوظة في سبيل تحقيق الأمن للمواطنين[٢].

كما أن وحدة البحث الميداني في مركز الميزان لحقوق الإنسان قد أشارت إلى أن عدد ضحايا أحداث الفلتان الأمني خلال الفترة من ١/ ١/ ٢٠٠٢ حتى ٩/ ١١/ ٢٠٠٤ قد بلغ (٤٧٦) فلسطينياً في قطاع غزة وحسب، سقطوا بين قتيل وجريح من بينهم (٨٣) قتيلاً، وتشير معطيات مركز الميزان إلى أن عام ٢٠٠٤ شهد تصعيداً لهذه الأحداث كانت حصيلة الضحايا فيه هي الأكبر، حيث بلغ عدد القتلى (٣٣) قتيلاً وبلغ عدد الجرحى (١٤٦) جريحاً.

وأشار المركز إلى أن عمليات الاختطاف والتعدي على المؤسسات العامة والخاصة ازدادت خلال ذلك العام، حيث رصد المركز (٩) عمليات اختطاف، واحتجاز طالت شخصيات تتبوأ مراكز مهمة في السلطة التنفيذية وإدارتها المالية، وصحفيين ومتضامنين أجانب، وموظفين في

---

[1] نشرة وزارة الإعلام الإخبارية ليوم السبت ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦ العدد ٤٣

[2] بيان للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن "قانون" حول الفلتان الأمني، ٧/ ٣/ ٢٠٠٥.

إدارة المعابر، وأفراد الأجهزة الأمنية، فيما تم الاعتداء على مؤسسات حكومية وأهلية في (١٤) حالة تم توثيقها من قبل باحثي المركز[١].

كما أن المجلس التشريعي السابق ناقش هذا الأمر في إحدى جلساته بتاريخ ١٤/ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٥، والذي طالب خلالها عدداً من نوابه بحجب الثقة عن حكومة أحمد قريع، في تعقيبهم على تقرير قدمته لجنة الأمن والداخلية، والحكم المحلي حول الوضع الأمني العام في الأراضي الفلسطينية، والتي بدأت بمناقشة حالة الفلتان الأمني.

انعكس هذا الحال أيضا على حكومة "حماس" التي لم تستطع القضاء على الفلتان الأمني، وذلك لعدة أسباب منها: عدم وجود رؤية واضحة ومعلنة لطبيعة الأجهزة الأمنية الفلسطينية وعلاقاتها، سواء تلك المتعلقة بدور الأمن الوطني "الجيش"، أو المخابرات العامة، أو جهاز الأمن الداخلي، وهذا ما يظهر في مشاريع القوانين، التي أحالها مجلس الوزراء إلى المجلس التشريعي.

كما أن المجلس التشريعي لم يبدأ بمناقشة مشاريع قوانين الشرطة والأمن الوطني المودعة لديه منذ ١/ ٢/ ٢٠٠٥، فضلا عن أنه لم يتم إحراز أي تقدم في معالجة الفوضى "الفلتان الأمني"، وانعدام الأمن لدى المواطنين في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، أو التي لها تأثير فيها، ناهيك عن استمرار الخلاف حول صلاحيات وزير الداخلية والرئيس فيما يتعلق بقوات الأمن الوطني ومرجعيتها[٢].

ثالثا: لم تستطع تثبيت ديمقراطية وتمثيلية مؤسسات السلطة

لم تستطع حركة "حماس" منذ دخولها إلى السلطة إعادة ترتيب المؤسسات الفلسطينية بما يؤهلها للشروع في التغيير والإصلاح، حيث بقيت المؤسسات الرسمية لا تعكس الممارسة الديمقراطية التي نجح الفلسطينيون في إثباتها بعد إجرائهم الانتخابات، وما ترتب عليها من استحقاقات لم تطبق، وعلى الرغم من أن هذا الأمر قد يحسب من وجهة نظر البعض في خانة التضييق على "حماس"، إلا أن الدراسة الموضوعية للحالة تشير إلى مسؤولية "حماس"، لأنها تتولى اليوم قيادة المؤسسات، ولم تستطع إضفاء صفة التمثيلية عليها بما يضمن توزانها، كي لا تصبح

---

[1] تقرير مركز الميزان لحقوق الإنسان- وحدة البحوث الميدانية،
www.hrinfo.net/palestine/mezan/2005/pr0612.shtml

[2] للمزيد من المعلومات، انظر جلسات المجلس التشريعي، من موقع المجلس على الانترنت: www.pal-plc.org

أداة بيد الفصائل والأحزاب، وليكون اللون الوحيد لأي مؤسسة هو اللون الفلسطيني بعيدا عن الفئوية والحزبية.

وعلى الرغم من اضطرار وزير الداخلية الفلسطيني إلى بناء قوة شرطية تنفيذية تتبع لمكتبه مباشرة، لملاحقة الفلتان الأمني ودعم قوات الشرطة، إلا أن خلافاً اندلع بينها وبين الأجهزة الأمنية الأخرى لحد الاشتباك مما أفسد أساس المهمة التي شكلت من أجلها.

رابعا: عدم الفصل الواضح بين الحكومة والحركة

على الرغم من نجاح حركة "حماس" في الفصل العضوي، والمصلحي، والمالي بين الحركة والحكومة، خلافاً لما كان عليه الحال في حكومات "فتح" التي تداخلت فيها حركة "فتح" مع الحكومة، غير أن سياسة الحكومة التي تقودها "حماس" من غير تحالف فصائلي، طُبعت بمواقف وسياسات الحركة المبدئية مما أضعف إمكانيات المناورة لديها في بعض الأحيان، وعلى الرغم من أن ذلك يعد حقاً لحركة "حماس" ذات الأغلبية الكبيرة برلمانياً، غير أن هذا الواقع حدّ من قدرة الحكومة على تحقيق الصفة الوطنية العامة بدل صفة تنظيم الفصائل في مختلف السياسات.

الأمر الذي استثمرته بعض المجموعات المتشددة داخل حركة "فتح"، لفتح الصراعات والنزاعات مع الحكومة وسياساتها، بل ومع حركة "حماس" ذاتها إلى حد استخدام السلاح وممارسة أعمال عنف وتخريب وتدمير لممتلكات الحكومة...، ناهيك عن تنفيذ إضرابات عديدة تشل مؤسسات الحكومة عن تقديم الخدمة العامة للمواطنين بما في ذلك الصحة والتعليم.

الخلاصة

إن دراسة الحالة السياسية والإدارية للحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة حركة "حماس"، تطلبت من الباحث معالجة شاملة سواء على صعيد المكاسب التي حققتها الحكومة، أو على صعيد الإخفاقات، وبالذات لحكومة عُدّت بأنها أتت كي تغير الواقع السياسي والعقد السياسي للنظام السياسي الفلسطيني الذي بني عليه النظام، ومن هنا فإنها تعدت مفهوم الحكومة في أي نظام سياسي في العالم، بمعنى أنها لم تكن آلية إدارية للشأن السياسي والتنظيمي الداخلي بمقدار ما أخذت بعداً تغييراً، وهذا ما يجب أخذه بعين الاهتمام عند معالجة العام الذي قادت "حماس" فيه الحكومة، حيث حققت الحكومة العديد من المكاسب.

أما القضية الأخرى والتي لا تقل أهمية عما سبق، فهي التركيبة والسلوك السياسي الذي كان سائدا في الحياة السياسية الفلسطينية قبيل تسلم "حماس" الحكم،ف"حماس" وإن كانت قد أتت عبر صناديق الاقتراع للحكومة، إلا أن الفترة السابقة لم تشهد حضوراً سياسياً مهماً في السلطة، انعكس بغيابها عن التواجد داخل مؤسسات ووزارات الحكومة، مما تسبب بإشكالات عملية لإدارة "حماس" للحكومة عند استلامها، في ظل موقف سياسي لحركة "فتح" بإعاقتها وإفشال برنامجها، وعدم إعطائها الفرصة لكي تحقق أي نجاحات، لذلك لعب عامل التجربة الأولى، وعامل سيطرة "فتح" على الوظائف العامة في الدولة لدرجة غياب الشواغر دوراً حاسماً في تقليل نجاحات وإنجازات الحكومة وشغلها عن مواجهة الحصار الدولي والتعامل معه.

ناهيك عن الإشكالات التي تسبب بها مكتب الرئيس بالتنازع مع الحكومة على الصلاحيات السياسية، والإدارية للسلطة خلافاً لما نص عليه النظام الأساسي، ولذلك يعتقد بأن حركة "حماس" حققت صموداً ومواجهة للتحديات أكسبها خبرة كبيرة، وأعطاها ثقة أعلى من قبل الجمهور، لتشكل هذه التجربة قاعدة لتجربة "حماس" الجديدة في قيادة حكومة الوحدة الوطنية بعد اتفاق مكة في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧.

آفاق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية
٢٠٠٧-٢٠٠٨

خلاصة تجربة التسوية السياسية في خمسة عشر عاما

لم تتمكن عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ من حل الصراع العربي-الإسرائيلي، وخاصة ما يتعلق بتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية، القائمة على إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، ولم تنجح أسس هذه العملية _التي صممتها الحكومة الأميركية في عهد الرئيس جورج بوش الأب_ من تحقيق الاستقرار والازدهار الذي وعدت بها شعوب المنطقة، حيث بقي التعنّت الإسرائيلي، والتطرف في المواقف، والتمسك باحتلال الأرض، والهيمنة على السكان، وفرض الشروط من خلال الأمر الواقع سيد الموقف.

ورغم الاختراقات التي شهدتها العملية عبر اتفاقات أوسلو، التي تم توقيعها خارج إطار مؤتمر مدريد ومساراته بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٩٣، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤، إلا أن هذه الاختراقات مثّلت مجرد حالة مؤقتة نسبياً، مما تسبب لاحقاً بتفاقم الصراع والمواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل وتوسع لاحقاً لمشاركة المقاومة اللبنانية في هذه المواجهات.

ويمكن القول: إن الفشل في مسيرة التسوية يتمثل بعدم قدرتها على التوصل إلى سلام دائم لإنهاء الصراع الدائر بين الجانبين طيلة خمسة عشر عاماً من المفاوضات. ولم تحقق المسيرة السلمية الأهداف التي رسمت من أجلها، حتى تلك التي أعلنتها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل _باستثناء كسب الوقت، والمماطلة، وتكريس المزيد من الواقع للاحتلال في الأراضي

* إعداد: جواد الحمد، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن.

الفلسطينية_ ولم تتمكن من التعاطي مع الحقوق العربية بموضوعية وعدالة، ولم تحقق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني حتى في حدها الأدنى، ولم تستطع بناء استقرار وسلام دائم في المنطقة، ولم تُنه الصراع الدائر بين المشروع الصهيوني والمشروع العربي-الإسلامي في المنطقة، ولم تتمكن من لجم الأطماع والتوسع والاستيطان والمصادرة والعدوان الإسرائيلي، ولم تمنعه من انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني والعربي، كما أنها لم تمثل خياراً واقعياً بديلاً للحرب والمقاومة والانتفاضة، كما عبرت الشعوب العربية والشعب الفلسطيني عن ذلك في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ولذلك فلم تعد المسيرة السلمية رهاناً ناجحاً، ما دامت قواعدها وأسسها التي انطلقت على أساسها عام ١٩٩١ قائمة، وما دام التآكل فيها يتزايد لصالح المواقف والتصورات الإسرائيلية.

أسباب فشل مسيرة التسوية ١٩٩١- ٢٠٠٦

١. عدم الجدية الإسرائيلية في التوصل إلى حل نهائي للصراع.
٢. رفض إسرائيل المستمر الاعتراف بالحقائق التي يفرضها الواقع الفلسطيني.
٣. استخدام الوسطاءِ جهودَ الوساطة والضغوط على الجانب الفلسطيني باستمرار.
٤. عدم قدرة المبادرة الأميركية للسلام عام ١٩٩١ وما بعدها على حل القضايا التي اندلع الصراع أصلا بسببها.
٥. إتباع إسرائيل والولايات المتحدة سياسات الاستفراد بالطرف الفلسطيني، بعيدا عن الموقف العربي الداعم والموحد.
٦. غياب استراتيجية التعامل العربي مع التسوية عربياً وفلسطينياً، وتشكل استراتيجية واقعية مضرة.
٧. عدم قدرة الفصائل الفلسطينية على توحيد عملها المقاوم وبرامجها في التحرير، وغياب الدعم العربي المتواصل لبرنامج التحرير والمقاومة.
٨. القبول الفلسطيني بسياسة "مرحلية الاتفاقات" و"مرحلية التطبيق" في آن واحد.
٩. تنامي الحركات والقوى الرافضة لعملية التسوية، وأسسها القائمة، في الجانبين.

محددات نجاح عملية السلام في ضوء التجربة العملية

في ضوء التجربة التي خاضها العرب والفلسطينيون في التفاوض مع إسرائيل تحت مختلف التسميات، ووفق العديد من الآليات والرعاية الدولية، يمكن التوصل إلى عدد من المحددات التي تؤثر على نجاح عملية السلام، في حال استمرار التفاوض نهجاً لتحقيقها، وأهم هذه المحددات:

١. أدوات الضغط الفلسطينية التي تتسبب بتهديد حقيقي لأمن العدو، أو مصالحه، أو مصالح حليفه الاستراتيجي الولايات المتحدة.

٢. المحدد الفلسطيني الداخلي، من حيث الاتفاق والوحدة، والبرنامج المشترك، أو العمل ببرنامجين متكاملين، وصلابة التماسك الداخلي في مواجهة العدوان والضغط.

٣. دور الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية في تحديد مجالات وإمكانات وآفاق التسوية السياسية وشروطها، على الجانبين.

٤. توفر الإرادة لدى الحكومة الإسرائيلية القائمة للتوصل إلى تسوية على أساس تنازلات حقيقة متبادلة.

٥. نضوج الظروف الموضوعية المقنعة للمجتمع الدولي والإسرائيلي، بأن مصالحه تتحقق بقبول تسوية سياسية على حدود ٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧.

٦. تسوية ميدانية، نتيجة هزائم إسرائيلية في الأعمال الحربية، في مواجهة أعمال المقاومة.

٧. نضوج الوضع العربي الرسمي والشعبي لدعم المشروع الفلسطيني عمليا، لمواجهة الضغوط والابتزاز الإسرائيلي والأمريكي.

٨. مدى الخسائر التي تتحقق لكل طرف بسبب برنامج التسوية.

٩. تداعيات غياب الأفق السياسي لحل القضية وتداعياته على كل طرف.

١٠. تقييم الأطراف المختلفة للتجربة السابقة.

١١. الارتباطات الأيديولوجية لعملية السلام لدى كل طرف.

الشروط الموضوعية والذاتية التي تحقق نتائج واقعية لعملية السلام

ثمة شروط موضوعية، وأخرى ذاتية، تتعلق بالأطراف المعنية، يمكن _في حال تحققها بنسبة عالية_ أن تجعل المفاوضات تحقق نتائج عملية، منها:

١. وضوح استراتيجية التفاوض الفلسطيني والعربي.
٢. توفر أدوات الضغط، وفق نظرية الخيار المفتوح لدى الطرف الفلسطيني.
٣. توفر الدعم السياسي والإعلامي الكامل للمفاوض الفلسطيني، من كل القوى الفاعلة.
٤. الاستعداد لتحمل تنازلات محددة، متفق عليها مسبقاً وطنياً، وكذلك الاستعداد لمغادرة قاعة التفاوض عند الوصول إلى أفق مسدود.
٥. وضع إسرائيل في زاوية الخيارات الحرجة، عبر المقاومة، أو عبر إثارة المشاكل الداخلية فيها.
٦. تزايد المخاطر الأمنية على إسرائيل في المنطقة، على صعيدي الأمن الحدودي أو الأمن الاستراتيجي _أي في العمق الاستراتيجي_.
٧. تراجع مواقف عربية متعددة عن عمليات التطبيع، والاتصال مع الإسرائيليين على أي مستوى.
٨. التحول من نظريات الطرح الدولي للسلام، إلى نظريات الطرح العربي والفلسطيني.

التسوية في ظل حكومة حركة (حماس)

شهد العام ٢٠٠٥ الذي سبق استلام حركة حماس للحكم في السلطة، غياباً كاملاً لجهود التسوية السياسية الجادة، رغم استلام محمود عباس لرئاسة السلطة، واستلام أحمد قريع _شريكه في مفاوضات أوسلو السرية_ رئاسة الوزراء، حيث لم تقدم له إسرائيل شيئا يذكر، حيث قامت إسرائيل بتطبيق خطة الانفصال من جانب واحد على صعيد بناء الجدار العنصري، وعلى صعيد

الانسحاب من قطاع غزة تحت ضربات المقاومة، الأمر الذي شجع التحول الفلسطيني من خط التسوية إلى خط المقاومة، الذي أصبحت تقوده حركة حماس، ولذلك فقد جاءت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ٢٥ كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٦ في ظل الجمود السياسي الذي أحاط العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية ومسيرة التسوية.

فشل محاولات إحياء التسوية

رغم إعلانات محمود عباس المتكررة عن استعداده للشروع في المفاوضات النهائية دون شروط، لكنه لم يقابل من الجانب الإسرائيلي إلا بالتجاهل، وبوصول حركة حماس إلى السلطة وجدت إسرائيل حجة جديدة للتحلل من التزاماتها، كما بدا من كل هذه اللقاءات، للتهرب من مسيرة التسوية واستحقاقاتها، غير أن حركة حماس قدمت تصوراً جديداً يقوم على مطالبة الجانب الآخر بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويعمل على إنهاء الاحتلال.

وثيقة الوفاق الوطني الفلسطينية

في ظل ذلك حاولت حركة (فتح) والرئيس محمود عباس كسر حالة الجمود عبر طرح ما عرف بوثيقة الأسرى، حيث جرى حوار وطني موسع، شهد الكثير من الخلاف والجدل السياسي، حتى تم التوصل إلى توقيع نسخة معدلة عنها، سميت "وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني"، ووقعت عليها كل الفصائل الفلسطينية الثلاث عشرة، التي عدّت إنجازاً فلسطينياً، وقيل يومها: إن توقيعها سوف يفك الحصار الدولي المفروض على الشعب الفلسطيني. غير أن إسرائيل والولايات المتحدة اعتبرتها غير كافية، وليست دافعاً لرفع الحصار عن الشعب والحكومة، ولم تحرك الوثيقة عملية التسوية ولا جهود عملية السلام الجادة، وبقي البحث يتناول غياب الشريك الفلسطيني في الأروقة الغربية والإسرائيلية.

مبادرة حركة حماس للحل السياسي

خلال هذه التفاعلات، بلورت حركة حماس رؤيتها السابقة في التعامل السياسي مع الاحتلال، على قاعدة الانسحاب الكامل مقابل الهدنة طويلة الأمد، وبدت حماس وكأنها تقدم مشروعاً سياسياً جديداً، الذي كان قوامه إنهاء الاحتلال للأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مقابل

هدنة توقعها الحكومة الفلسطينية مع إسرائيل لعشر أو عشرين عاما، لتقيم دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، وعاصمتها القدس، وتطبق حق عودة اللاجئين إلى ديارهم. غير أن الجانب الإسرائيلي لم يُعر هذه الأطروحات أهمية، واعتبرها مناورات لا تستحق التعامل معها.

آفاق التسوية بعد اتفاق مكة وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية

نجح اتفاق مكة في وضع قواعد تقاسم القرار السياسي والشراكة السياسية الفلسطينية، وأسس بذلك لمرحلة جديدة في التعامل السياسي الفلسطيني المدعوم عربياً على الصعيد الدولي، كما وفر أدوات قوية وفرصة سانحة للساعين إلى حل القضية بالتسوية السياسية، ولكن بشروط فلسطينية وعربية، تتعامل مع أساس الصراع الذي هو الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

وبذلك أسهم اتفاق مكة في بلورة تحرك سياسي عربي ودولي واسع بهدف إحياء عملية السلام ومفاوضاتها، ووجدت إسرائيل نفسها محاصرة بكثير من الحراك الذي أصبح أساسه موافقتها على الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، غير أن الجانب الإسرائيلي الذي تقوده حكومة ضعيفة، ويواجهه اختراق فلسطيني دبلوماسي دولي واسع، أطلق عدداً من التصريحات الجديدة باتجاه العالم العربي، وليس باتجاه الفلسطينيين، الذين قابل حكومتهم الجديدة بمقاطعتها، وهو ليس على استعداد للدخول في مفاوضات نهائية، هربت منها كل الحكومات الإسرائيلية التي سبقته، وهي في أوج قوتها داخليا. ومن هنا فقد لجأت إسرائيل إلى دبلوماسية العلاقات العامة، واحتواء الضغوط بدل مواجهتها، وأبدت ليونةً كبيرةً في الكلام، ولكن دون أي مشاريع أو برامج أو أفعال موازية.

الجاهزية الفلسطينية

لكن الجانب الفلسطيني قد أعد نفسه للخيارات كلها، فعلى صعيد عملية السلام قدم تنازلاً كبيراً _من قبل حركة حماس_ بقبول احترام الاتفاقات الموقعة سابقاً والشرعية الدولية،وتمديد التهدئة، وقدم الفلسطينيون حزمة متكاملة يمكن أن تفضي إلى تسوية سياسية مرحلية، وتتكون هذه الحزمة من:

١. تقاسم القرار والأدوار فلسطينياً في التفاوض وتفويض منظمة التحرير برئاسة محمود عباس بالتفاوض السياسي.

٢. تلبية جزء كبير من شروط الرباعية لفك الحصار، وعلى الأخص ما يتعلق باحترام الشرعية الدولية، واحترام الاتفاقات الموقعة وتمديد التهدئة.
٣. إبداء مرونة من قبل حركة حماس إزاء الحل السياسي، ما دام لا يتناقض مع مواقفها المبدئية، خصوصاً ما يتعلق بالاعتراف المباشر بإسرائيل.

وأبقت هذه الحزمة في نفس الوقت الفصائل وبرامجها السياسية خارج دائرة الالتزام ببرنامج الحكومة والمنظمة، _بما في ذلك استخدام المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، والتهديد بتصعيد الوتيرة نحو انتفاضة ثالثة، كما أعلن خالد مشعل-، في حال فشلت كل هذه الجهود خلال عام ٢٠٠٧. ويُعد ذلك تطبيقا لسياسة الخيار المفتوح الفلسطيني، الذي يطبق لأول مرة منذ توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣.

الجاهزية الإسرائيلية

تشير مختلف المعطيات إلى عدم جاهزية الجانب الإسرائيلي لمفاوضات الحل النهائي، ولا إلى التسوية السياسية العادلة أو الدائمة، وأنه إنما يسعى إلى شراء الوقت لأسباب داخلية وخارجية واستراتيجية وأيديولوجية متعددة، حيث يتحدث عن سلام غير معرّف، ويُعد للحرب، ويحرّض على شن الحروب الإقليمية، ويطور الأسلحة من مختلف الأجيال والأنواع.

ومن أهم العوامل التي تقف وراء عدم الجاهزية الإسرائيلية للحل السياسي:

١. ضعف الحكومة الإسرائيلية الحالية داخليا وخارجيا وأمنيا
٢. تزايد تنامي نفوذ القوى المتطرفة على يمين اليمين الإسرائيلي
٣. الإجماع الذي تحظى به مسائل المفاوضات النهائية داخل إسرائيل على قاعدة الرفض المطلق، خصوصاً ما يتعلق بحق عودة اللاجئين، والقدس، والانسحاب الكامل إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، والمياه، والسيادة الكاملة للدولة الفلسطينية.
٤. عدم استقرار الوضع الحكومي في إسرائيل، مما يجعل القدرة على أخذ قرار استراتيجي في الكنيست الإسرائيلي غير ممكنة من الناحية العملية.

٥. انفتاح الدول العربية غير المواجهة لإسرائيل عليها على مختلف المستويات، مما طمأنها على غياب المحضن العربي لأي انتفاضة أو مقاومة ضدها، قد تسبب لها الإشكالات الأمنية والاستراتيجية، ولعل تجربة حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على لبنان، مثلت مشهداً لمثل هذه الارتباكات العربية.

٦. استمرار الدعم الأميركي لأي تفاهم إسرائيلي داخلي ضد الحقوق العربية، وفي جميع المراحل، وضعف الضغوط الدولية الأخرى، ونجاح المحاولات الإسرائيلية في امتصاص أي تحرك دولي ضاغط، ولو على صعيد القضايا الإنسانية، واستمرار حمايتها من القضاء الدولي عبر الأمم المتحدة أو غيرها، حتى في ظل ارتكاب المجازر.

ويبدو أن إسرائيل لن تكون جاهزة حتى تنضج الاستراتيجية الفلسطينية والعربية ذات الخيار المفتوح، لتشكل تهديداً حقيقياً للكيان الإسرائيلي على جبهات المواجهة، خصوصاً في فلسطين ولبنان وربما غيرها، وكذلك في ظل انتفاضة فلسطينية شعبية داعمة لخط المقاومة ومتحالفة معه، كما يتوقع الكثيرون لأي انتفاضة ثالثة خلال هذا العام أو الذي يليه، وكذلك في حال نجاح الفلسطينيين بإحداث اختراقات دولية، مدعومة عربياً على صعيد الضغط المباشر على إسرائيل، مستنداً في ذلك إلى موقف شعبي حاضن ومتفاعل.

المطروح على الطاولة والواقع الجديد

المشاريع المطروحة عمليا

١. استكمال تطبيق اتفاقات أوسلو، وآخرها تفاهمات وأي ريفر(٢) في شرم الشيخ ١٩٩٩.

٢. خريطة الطريق ٢٠٠٣: التي تشمل وقف العنف والعمل على التفاوض الثنائي، وإقامة الدولة بحدود مؤقتة، وعلى ثلاث مراحل.

٣. المبادرة العربية ٢٠٠٢ : الانسحاب الكامل مقابل الاعتراف والتطبيع الكامل.

٤. مشروع حركة حماس ٢٠٠٦: هدنة طويلة الأمد مقابل الانسحاب دون اعتراف ولا تطبيع.

٥. تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، القائمة على الشرعية الدولية لتحقيق الانسحاب، ووقف النزاع وفق القانون الدولي، وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة.

إمكانية الحراك وفق هذه المشاريع

تشير التجربة والمعطيات الاستراتيجية إلى إمكانية أن تشهد عملية التسوية حراكاً ديناميكياً واسع النطاق في ظل جو التهدئة، وانشغال الجانب الفلسطيني ببناء ذاته الداخلية، لكن النتائج المتوقعة تبدو دون الحد الأدنى الفلسطيني، ولذلك فإن المشاريع الأربعة الممكنة الحراك، إنما تمثل جميعها خياراً غير إسرائيلي، والخيار الإسرائيلي الوحيد هو "دولة الكانتونات" وفق مشروع آلون لعام ١٩٦٧ المعدل. لذا فإن الضغط الإسرائيلي على تعديل المبادرة العربية، إنما يندرج في إطار استدراج تنازلات الطرف الآخر، ولخنق الفلسطينيين والضغط عليهم، وليس من أجل عملية السلام أو التسوية السياسية، التي تصل إلى الحل النهائي.

خلاصة وتطلعات نحو المستقبل

التجربة العملية للتسوية الماضية أثبتت عدم جدوى القواعد والأسس التي انطلقت وفقها في تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية، كما أكدت التجربة أن الطرف الإسرائيلي لا يؤمن بالسلام العادل والدائم.

من جهة ثانية فقد أثبتت التوجهات العربية في بناء العلاقات مع إسرائيل أنها تشكل ضغطاً سياسياً على الفلسطينيين، ولا تخدم إحقاق حقوقهم، بغض النظر عن بعض الخدمات الإنسانية التي كانت تقوم بها أصلاً المنظمات الدولية والدول الأوروبية قبل توقيع اتفاقات السلام مع إسرائيل. ولذلك فإن الجانب العربي لم يشكل عوناً حقيقياً للفلسطينيين في عملية التسوية في هذه العلاقات مع إسرائيل، بل كان يريد أحيانا دفع التنازلات الفلسطينية لصالح تحقيق تسوية معينة، تخلصه من عبء الصراع لصالح الاستقرار الداخلي.

كما أن الطرف الفلسطيني لم يحقق الشروط الموضوعية من جانبه _لا تخطيطاً ولا واقعاً_ للخوض في عملية تسوية تحقق الحد الأدنى المطلوب من حقوقه الوطنية، ويبدو أن المرحلة الجديدة _رغم جازيتها النظرية_ لن تكون حاسمة، إذ أن الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لا يملكان القدرة على حسم نتائج التفاوض، مما يجعل التسوية تراوح في مكانها خلال العام الحالي، باستثناء بعض الإجراءات الشكلية غير الجوهرية، ومما يفتح الباب ثانية أمام الخيارات الفلسطينية والعربية الأخرى، بل والإسرائيلية الأخرى، خصوصا في ظل تصاعد تهديدات إسرائيل لسوريا ولبنان وإيران في وقت واحد، ناهيك عن استمرارها في العدوان على الفلسطينيين، بل والتهديد باجتياح قطاع غزة واحتلاله كاملاً من جديد، كما تشير معظم التقارير الاستخبارية والعسكرية الإسرائيلية، وتوجهات القيادات اليمينية الحاكمة والمعارضة _على حد سواء_.

لذلك يمكن القول: إن أفق التسوية السياسية خلال العام الحالي محدود للغاية، وإن سياسة الخيارات الأخرى سوف تتبلور لدى مختلف الأطراف، مما يبقي الصراع مفتوحاً، وربما يوسعه، كما أنه يجعل من التطور الاستراتيجي الفلسطيني فرصة جديدة لصالح برنامج حركة حماس، في اتهام عملية السلام بأنها ميتة، وعبثية، وغير مجدية، بعد إعطاء المنظمة الفرصة الكاملة دون تحفظ.

possibility of peace dynamic but the expected results of such dynamic might not fulfill the minimum Palestinians' requirements. None of these proposals is an Israeli option. Yet the Israeli emerged position towards the Arab initiative concentrates on the concessions that Arabs are ready to give. Israelis are pressuring for omiting the requirements of their fruits in the initiative. Hence they are not after a peace process or peace agreement to end the conflict, they only look to normalizations with Arab states to jump over the Palestinian rights.

To conclude it is a pessimistic situation in regard to the peace process to achieve the stability and ending the conflict though the year 2007 at least. In spite of the theoretical prospect and momentum created through the Mecca agreement peace is not available for the moment. If such a conclusion came to be true other choices for both parties will be opened and a new chapter of confrontation lies ahead.

Iraqi oil reserves are estimated at 112 billion barrels. There are 73 oil fields in the country, but 15 only have been developed yet. Iraqi oil production capacity has been affected by US attacks in March 2003 and subsequent destruction, thus declining to 1034 million bpd. It also led to import of large quantities of oil byproducts by Iraqi authorities.

Today, after four years of occupation Iraq's oil is still suffering from disasters, among which is the daily plunder of more than 200,000 barrels.

6. The Prospects of the peace process in the Middle East (2007-2008)

Ever since it began in 1991, the peace process failed to resolve the Arab-Israeli conflict. Its bases and components have not been able to create enough momentum to establish a prosperous, stable and secure region. It failed to stop the Israelis grave violations against Palestinians and Arabs in regard of their human rights, international law, and in settlement building and expansion, and even in the continuation of Israeli military assaults and aggression. The peace process failed to represent the practical alternative to confrontation, violence and war. It is no more a political prospect track as it was seen in 1991 or 1993.

Through 2005 when President Mahmoud Abbas was freely leading the PNA before Hamas came to power, the peace efforts failed to materialize. His continuous call for final-status negotiations without any prior conditions failed to motivate the Israeli leaders even to set a time-table of primary negotiations. They ignored his readiness for talks. When Hamas won the elections and controlled the PNA, its leaders proposed different peace elements, based on full Israeli withdrawal form the occupied lands of 1967 in exchange of a long truce (Hudna) that could last for 20 years. Israel considered the proposal as ridiculous.

Through the internal Palestinian crisis that escalated in the aftermath of the Hamas victory, international sanctions have been imposed on the Palestinian government and people to force the new Hamas government to recognize Israel as a primary condition to continue international aid to the Palestinians.

Hamas and Fateh yet could make the breakthrough in Mecca on 8th February 2007. They signed an agreement based on political program and power- sharing in the PNA. This agreement provided new dynamics for peace efforts. Israel refused to accept to deal with the new situation in spite of the chance to talk to Abbas as an authorized person and position in PLO. Israel escaped away to public diplomacy to contain the pressure exerted on it by the new Palestinian situation rather than sitting at the negotiating table.

There are main four proposals on the negotiation table to solve the conflict in the region. The mostly well known are: the Oslo agreements, Roadmap, the Arab initiative, and recently Hamas proposal. The strategic indicators show the

4. Political Developments of Islamists in Turkey

Political participation by religious groups in Turkey has not been limited to religions movements or trends which formed political parties. Some of them supported existing political parties, including the secular and liberal ones.

Modern Turkey has witnessed five main stages in direct participation of political action by the Islamic movement:

The first stage extended from the 1950 to 1960, during which the Democratic Party ruled under the leadership of Adnan Mendaris.

The second stage was from 1965 to 1980, when liberal and national parties took power in Turkey.

The third stage came from 1983 to 1993, during which the Motherland Party, under the leadership of Turgut Ozal, ruled.

The fourth stage extended from 1996 to 1997, the period of the coalition government between the Welfare Party by Najmuddin Arbakan and straight – way party, headed by Tansu Celler.

The fifth stage, from 2002 up today, is lead by the Justice and Development Party under Prime Minister Tayeb Erdoghan. Leaders of this party identify themselves as democratic conservatives. The party is composed of three main trends which meet at undeclared rejection of Kamali ideological doctrine and the intervention of the military in politics.

The party described as Islamic in Turkey may be recognized as such from their mottoes, for the religious conduct of their leaders and supporters, their party formation project, and their literature, because Turkey's institution prohibits religions of ethnic parties. In addition, Islamization of the state is not raised as a motto or project by the Turkish trend, but Islamists all implicitly agree on the work for Islamization of society. The Turkish Islamic trend has considerable economic strength, in addition to managing thousands of charitable, educational and health endowments, and societies supporting the rights of the poor, women, and children.

5. Iraqi Oil Disaster After Four Years of Occupation

The Iraqi parliament intends to pass an oil law to open the way for American companies to exploit Iraqi oil at detrimental conditions to Iraq.

Russian companies which had concluded agreements with the former government of Sadam Hussein now have endangered contracts, owing to Russia's opposition to the US occupation. French and Chinese companies face the same dangers. The United States consumes one quarter of world production and is eager to exploit Iraqi oil.

to respond to the road map plan, and stressing on Palestinian accomplishment of the map plan.

But the Mecca Accord has put Israel in a real problematic situation: It now has to distinguish between Palestinian moderates and radicals.

Israel considers Hamas as the greatest winner from the Mecca Accord without giving up its ideas or accepting the quadripartite conditions.

On the Palestinian issue, Israel distinguishes between two types of solutions: A temporary solution for the establishment of a Palestinian state inside the border of the "separation wall"; and a permanent one, including refugee, Jerusalem, final boarder, water… etc, according to Israel's wishes.

Israel works in the basis of a security agenda with some political implications meaning all of the Ehud Olmert government views are connected to ensuring compliance of the Palestinian unity government to Israeli demands.

Palestinian effective powers put into consideration the issue of role-sharing through political solutions without going deep into a final settlement to solve the issue of Jerusalem, refugees and the independent state. This implies the management of the conflict instead of being involved in "conflict solution" with Israel, although such a policy may result in a high price and sufferings by Palestinians, but it is better than future strategic losses.

3. Russian Policies: Role Limits in the Middle East

Number of developments in early 2007 raised many questions about Russia's foreign policies in general and the Middle East in particular, and the limits of the Russian regional and international role. These led some to believe a new era of Russian foreign policies has started, and that Russia intends to play a resisting, or at least a parallel, regional and international role vis-à-vis the USA.

In spite of its acute criticism of the US, Russia's clear diplomatic activity and its contradictory stances against American policies on many issues, does not mean a basic change in Moscow policies concerning confronting the US administration, in the Middle East.

On the Palestinian issue, the Russian position, unlike that of the US, is stable, keeping good relations and opens channels with all Palestinian movements, including Hamas.

Moscow praised the Mecca Accord as a door for the resumption of the Middle East peace process. President’s Vladimir Putin's visit to the region, contrary to many analyses, is a sign of a new approach in Russia's foreign policies, or attempt to break through the US influence.

The Hamas government realized notable progress in following up corruption, the UN report of 2006 noticed improvements in security as well as in the administrative and economic fields.

Hamas has succeeded in clarifying that it has its own intellectual principles, but it would not impose any of them on civil society.

The Palestinian issue witnessed a case of "in-harmony" between the Palestinian and Arab roles. The advent of Hamas to head the Palestinian National Authority has brought a new composition of roles. The presence of any role does not mean absence of the others. Although the Arab role is limited, it has been developing during the recent period.

Failures

Unavailability of complete salaries;

security disturbances have not ended;

Hamas was unable to institute greater democracy inside the PNA and between the government and the larger Hamas movement.

Conclusion

A political and administrative case study of the Palestinian 10th government under the Hamas movement needs to be made to highlight the accomplishments and failures. When it came to power Hamas had not a complete political and local organizational structure at its disposal but inherited a prevailing polity which created practical problems to the Hamas government. Therefore, the factor of the "thirst experience" by Hamas in the government, and the factor of faith control over public jobs in the state, played a decisive role in reducing the government success and in its involvement in facing and dealing with the international siege. This situation was more complicated by the president office dispute with the government over the political and administrative powers.

2. Is Israel Ready for a Political Settlement?

Security comes at the top of Israel's strategy. It mobilizes all local and allied potentials, present and strategic factors, to protect its national security. Her rational stance is to keep up pressure on the Palestinian government until it responds to the quadripartite demands.

In dealing with the Palestinian government and Arab policies, Israel depends on the US commitment for its security, dealing with the quadripartite from a US-support point of view.

In responding to the Palestinian, Arab and international machinations, Israel has two positions: One based on procrastination and another declared, pretending

- **Seminar**

Dimensions of Mecca Accord: Chances and Dangers

The Mecca Accord was the subject of a special symposium by the Middle East Studies Center on 10 March 2007. Titled the Palestinian Mecca Accord: Chances and Dangers, the symposium was presided over by MESC director Jawad Al Hamad and discussed four dimensions of the Accord: Its development, its chances of success, its strategies, potentials and dangers.

After wide discussions it was concluded that the accord should be supported as it is the first proper step to stop local fighting on the one hand, and the achievement of a proper Palestinian political partnership, on the other, and expose Israeli policies and intensions in refusing peace demands.

The chance offered by Hamas to obtain Palestinian legal rights from Israel may be the last, in the light of a potentially third intifada and armed resistance. Experts in the symposium warmed Palestinian parties not to violate the accord which could lead to new confrontations inflamed by outside parties. Discussions, also concentrated on the importance of using ways opened by the accord at all levels. They pointed out to possible foreign interventions leading to more local conflicts, and exempting Israel and the US from all political liabilities, and withering any international sympathy especially from Russia and the European Union

- **Reports**

1. Hamas After a Year of Foreign Siege and Local Balking Attempts

It's been a year since Hamas won control of the Palestinian government and Legislative Council without yielding to pressures. But it has not refrained from showing flexibility in dealing with all other parties. The Palestinian arena witnessed a state of discord, affinity and congestion that characterized its first year.

In spite of the international boycott, the Hamas government succeeded in breaking the unilateral attitude towards the Palestinian issue. A new stance appeared on the international scene, opposing, although partly, to the American realignment with the Hamas movement.

The new international environment helped Hamas to be an effective part in the equation which controls foreign relations.

Change of power balance on the Palestinian side has led to change in Hamas-Israeli views toward each other. The change is not in the nature or aims of relation but in the way of its management, according of circumstantial determinants.

• Editorial

Investing in New Strategic Changes

The major strategic changes that occurred in the last five years will have deep influence on the framework of the future of the Middle East. It also will confirm different limitations on international policies towards the region.

The Palestinian political experience has been at the heart of these changes, especially the change of power that has taken place and brought Hamas to lead the PNA, and establish 'political Islam'. It would be true to say that that the present Islamic current is succeeding in providing a strategic development in the Palestinian arena.

Hamas is succeeding in building a balance amongst its political, social and security program. Its policies and success of controlling the PNA for a year now, and unilaterally, have been a reason for the split in the international community towards the new government.

It is providing the cause with new theory based on a policy of multiple choices rather that of a unilateral-policy that dominated the previous government. Such situation provides new opportunities for reform in Arab policies. It could crystallize new international awareness to stand against the domination of the US on world affairs and is succeeding in creating instability in the political and security situation in Israel.

We must invest in these developments and foremost, we must have political will, regain public and political legitimacy, open the door for national conciliation, and adopt the choice of resistance choices against occupation.

• Research

Foreign Investment in Jordan

Jordan is open for local and foreign investment. Laws and regulations are in place to allow investors to benefit from the investments they are making which are today increasing.

This view is based on data collected from the Amman Stock Exchange which suggests that more foreign investments are coming to the country and are being invested in development projects.

These investments also positively affect the financial activities on the Amman Stock Exchange, and allow its indictors to stay active.

Contents

7	**Opening Article** *Investing In New Strategic Changes* *Editor*
13	**Research & Studies** *Foreign Investment In Jordan* *Hasan Al-Omari*
51	**Seminar** *Dimensions Of Mecca Accord: Chances And Dangers*
89	**Reports And Articles** *1. Hamas After A Year Of Foreign Siege And Local Balking Attempts* *Ra'ed Nu'erat*
107	*2. Is Israel Ready For A Political Settlement?* *Ibrahim Abdulkareem*
125	*3. Russian Policies: Role Limits In The Middle East* *Nurhan Al-Shiekh*
141	*4.Political Developments Of Islamists In Turkey* *Muhammad Al-Adel*
151	*5. Iraqi Oil Disaster After Four Years Of Occupation* *Huseen Abdullah*
155	*6.The Prospects Of The Peace Process In The Middle East (2007-2008)* *Jawad El-Hamad*
5-11	**English Abstracts** *Marwan Al-Asmar*

The views of the contributors do not necessarily represent
the positions of the MESJ

First Edition

Amman – Spring-2007

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan
Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesj@mesj.com.jo
http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center
Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad El- Hamad

Editorial Board
Ahmad Al-Bursan ***Abdul Fattah Al-Rashdan***

Volume11 **No . 39** **Spring-2007**